جامعـــة الجلفـــــة
كليـــة الحقـوق و العلــوم السياسيـــة
قســـم العلــوم السياسيـــة

أثـــر النســق العقيـدي لصانـع القـــرار على السياســة الخارجيــة الجزائريـــة فتــرة حكــم الرئـيس عبد العزيــز بوتفليقــة من 1999- 2014 .

مذكرة مقدمة لنيــل شهادة الماستر في العلــوم السياسية و العلاقات الدوليـــة
تخصص : تحليــل السياســة الخارجيـــة .

إعـــداد الطـــالب :
منصــور مـــروان

السنة الجامعية : 2017/2016 .

جامعـــة الجلفـــــة
كليـــة الحقـوق و العلــوم السياسيـــة
قســـم العلــوم السياسيـــة

أثـــر النســق العقيـدي لصانـع القـــرار على السياســة الخارجيــة الجزائريـــة فتــرة حكــم الرئـيس عبد العزيــز بوتفليقــة من 1999- 2014 .

مذكرة معدة لنيــل شهادة الماستر في العلــوم السياسية و العلاقات الدوليـــة
تخصص : تحليــل السياســة الخارجيـــة .

إعـــداد الطــالب :
منصــور مـــروان

إشــراف الأستـــاذ:
نـــوري نعـــاس

السنة الجامعية : 2017/2016 .

جامعـــة الجلفـــــة
كليـــة الحقـوق و العلـــوم السياسيـــة
قســـم العلـــوم السياسيـــة

أثـــر النسـق العقيـدي لصانـع القـــرار على السياســة الخارجيــة الجزائريـــة فتـرة حكـم الرئـيس عبد العزيـز بوتفليقــة من 1999- 2014 .

مذكرة معدة لنيـل شهادة الماستر في العلـوم السياسية و العلاقات الدوليـــة
تخصص : تحليـل السياســة الخارجيـــة .

إعـــداد الطـالب : **إشـراف الأستـــاذ:**
منصـور مـــروان **نـــوري نعـــاس**

أعضاء لجنة المناقشة:

أ – بن العايب بلقاسم ..... رئيسا .
أ – نـــوري نعـــاس..... مشرفا و مقررا .
أ – بعيطش يوسف..... عضوا .

السنة الجامعية : 2017/2016 .

الإهـــــداء

إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي و أخواتي و جميع أفراد عائلتي

إلى كافة الأهل و الأقارب

إلى جميع الزملاء و أصدقاء الدراسة و الأحباء

إلى هؤلاء جميعا اهدي حصاد جهدي و ثمرة عملي المتواضع

و الحمد لله أولا و آخرا و دائما و أبدا.

الشكـــــر و التقديـــر

" الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات"

بعد أن تم هذا العمل بعون الله وقوته ، أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف نوري نعاس ، بقبوله الإشراف على انجاز هذا العمل و متابعته إلى النهاية كما أتقدم بالشكر إلى العائلة التي كانت نعم العائلة و نعم المعين ، كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل مع أساتذة و أفراد الأسرة و الزملاء و الأصدقاء .

مقدمـــــــــة

تقديـــــــــم:

تطـورت دراسة السياسة الخارجيــة بشكل ملحوظ على مـــدى النصف القرن المنصرم، فقبل خمسينيات القرن الماضي كان تحليل السياسة الخارجية وصفيا تفسيريا ، فالدارسون كانوا أكثر اهتماما بوصف السياسات الخارجية للدول و تقديم تفسيرات عامة قائمة على أساس إدراكات متباينة عن الأهداف و الاستراتيجيات لتعزيزها، بــدلا من النظر في الصندوق الأسود لصنع القرار و تحليل العملية التي من خلالها يتم صنع السياسة الخارجية، مما يؤثــر على تلك الدراسات و نتائجها في تحليل السياسة الخارجية،لذلك بدأ الاهتمام بتحليل البيئة النفسية للقائد السياسي و المتغيرات الذاتية و الفردية المرتبطة به، التي تؤثر بشكل حاسم في السياسيات الخارجية، كون تلك السياسة يضعها في الأخير فرد أو مجموعة من الأفراد فقط، فتكون تلك السياسات مرهونة و مرتبطة بعقائــده التي تمثل المتغير الوسيط الذي تؤثر من خلاله البيئــة الموضوعية على السياسة الخارجية، و يشترط في عملية تحليلها و دراستها الوقوف على الأنساق العقيدية للقائد السياسي أولا ثم تليها المتغيرات الموضوعية الأخرى ، كما يزداد تأثير دور القائد السياسي و أنساقه العقيدية في صنع السياسة الخارجية في أنظمة دول العالم الثالث و من بينها الجزائر، التي يحظى فيها القائد السياسي على صلاحيات كبيرة في رسم السياسات الخارجية ، خصوصا مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999 ، حيث كان له دور بارز في إعادة تفعيل دور الجزائر على الساحة الإقليمية و الدولية مقارنة بمرحلة التي سبقت وصوله إلى الحكم ، كما اتسمت معظم قرارات السياسية الخارجية الجزائرية بتأثرها بنسقه العقيدي الذي بدا واضحا في رسمها و هذا بطبيعة الحال راجع إلى وزن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي عرف كيف يترك بصماته طيلة فترة وقوفه على رأس جهاز مؤسسة الرئاســة .

1- أهمية موضوع البحث و أسباب اختياره:

تكمن أهمية الموضوع بالدرجة الاولى في الاهمية العلمية و المتمثلة اساسا في محاولة الاستعانة بالمقاربات العلمية و النظرية ، قصد الوقوف على مدى تأثير المتغيرات النفسية للقائد السياسي و بالتحديد الأنساق العقيدية على السياسة الخارجية للجزائر، خاصة و ان البحوث في الدراسات الجارية حول الموضوع لم تتناوله بشكل مفصل و اقتصرت على دراسة بعض جوانبه من خلال الوصف و التفسير دون التعمق في تحديد مدى التأثير الذي يحدثه هذا المتغير، لهذا السبب حاولنا التركيز في هذا الصدد على مدى تأثير النسق العقيدي لصانع القرار السياسي الجزائري المتمثل في شخص عبد العزيز بوتفليقة على السياسات الخارجية و القرارات التي لعب دور كبير في رسمها هو شخصيا ، و هو الامر الذي سيدفعنا الى فهم افضل لحركية السياسة الخارجية و يعطينا قدرة تفسير اكبر لسلوك الخارجي الجزائري .

2- اسبـــاب اختيـــار الموضـــوع :

ترجع أسبـــاب اختيارنـــا الموضـــوع إلـــــــــى :

أ-الاسباب الموضوعية و العلمية :

السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع ، هو التمكن من استخدام مقاربات و نظريات و مناهج بحث علمية تساعد في الوصول الى نتائج علمية اكاديمية ملموسة تتعلق بتحليل قرارات السياسة الخارجية ، انطلاقا من متغيرات تخص صانع القرار ، كما يرتبط ذلك بسبب يتعلق بالأهمية الكبرى التي يحتلها القائد السياسي في عملية صنع السياسات الخارجية للدول ، و التي تتأثر الى حد ما بالمتغيرات النفسية لصانع القرار اثناء تسييره لهذه العملية ، و بالرغم من هاته الأهمية الكبرى الا انه لا توجد دراسات متخصصة في الجزائر تعرضت لهذا الموضوع بشكل يتوافق مع درجة اهمية في تحليل السياسة الخارجية .

ب- الاسباب الذاتيـــة:

و هي ترتبط بذات الباحث من خلال الرغبة في التوصل الى تحسين المستوى التحليلي الخاص بي ، لاسيما فيما يخص ميدان تحليل السياسة الخارجية ، و ايضا الطموح المتنامي لاكتساب المزيد من المعارف باعتبار ان الموضوع المتناول ذا اهمية كبيرة في مجال السياسة الخارجية ، هذا و بالإضافة الى ان الموضوع يتعلق بالدولة التي انتمي اليها الا و هي الجزائر .

3- أدبيـــات الدراســـــة:

بالرغم من الأهمية التي يكتسيها موضوع اثر النسق العقيدي لصانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية ، الا انه و بعد الاطلاع و البحث حول مختلف الدراسات التي لها علاقة بالموضوع ، تبين انها قليلة جدا في الجزائر و هي معتبرة الى حد ما ، و عليه اعتمدنا في معالجته على بعض الدراسات في هذا المجال التي سنتطرق اليها كالاتي:

أ- الدراسة التي قدمها الباحث مهدي فتاك من خلال المذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير ، تحت عنوان " السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي تونس و المغرب نموذجا 1999-2009 " بقسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية جامعة محمد خيضر ببسكرة ، سنة 2010 ، التي تضمنت مقدمة و اربعة فصول وخاتمة ، تطرق فيها من خلال الفصل الثالث الى توجهات السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من دراسة البنية المؤسساتية و النفسية للأجهزة و القيادات التي تشرف على صناعة السياسة الخارجية مع تحديد الاهداف و الادوار التي ضبطها صانع القرار على الصعيد المغاربي ، كما تطرق في الفصل الرابع الى السلوكات الخارجية الصادرة عن القادة السياسيين على المستوى المغاربي .

ب - الدراسة التي قدمها الباحث عدلية محمد الطاهر ، من خلال المذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير ، تحت عنوان " أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004 ، بقسم العلوم السياسة كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة ، السنة الجامعية 2004-2005 - ، التي تضمنت هي الأخرى من مقدمة و أربعة فصول و خاتمة ، تناول الفصل الأول الإطار النظري و المنهجي للدراسة ، أما الفصل الثاني فيتعلق بتأثير صانع القرار على السياسة الخارجية الجزائرية من خلال ثلاثة مباحث ، الأول حول المسيرة السياسية و الخصائص الشخصية لصانع القرار المتمثل في شخص عبد العزيز بوتفليقة ، و كيف يمكن أن تؤثر على دوره في عملية صنع السياسة الخارجية ، الثاني حول أهدافه و أسلوبه في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية ، أما المبحث الثالث فقد تضمنت محاولة الكشف عن النسق العقيدي لبوتفليقة ، بغية الوصول إلى تحديد رؤيته لطبيعة العلاقات الدولية الراهنة ، و تصوره لارتباط الجزائر بغيرها من الدول ، في حين كان الفصل الثالث و الرابع يرتبط بالمحددات التي تؤثر في العوامل الشخصية للقائـــد السياسي الجزائري .

ج – الدراسة التي تناولها الباحث/ محمد بوضياف ، في اطروحته المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة الجزائر ، تحت عنوان" مستقبل النظام السياسي الجزائري " و التي ضمنت بالإضافة الى مقدمة و خاتمة ثلاثة فصول تتعلق عموما بالاستشراف حول النظام السياسي الجزائري في اطار التحول الديمقراطي خلال السنوات القادمة .

4 ـ الاشكاليـــــة :

تتأثر عملية رسم السياسات الخارجية بمجموعة من المتغيرات و المحددات النفسية لصانع القرار السياسي و التي من بينها النسق العقيدي المرتبطة بالقائد السياسي، الذي له تأثير واضح على تلك العملية ، الا ان درجة و مدى هذا التأثير يتفاوت من نظام الى اخر ، على اساس الوزن النسبي لكل من متغيراتها و محدداتها التي تشارك في صياغتها ، و من هذا المنطلق تدور الاشكالية حـــول:

ـ ما مدى تأثير النسق العقيدي لصانع القرار في صنع السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ؟

هذه الإشكالية تقتضي إثارة جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

ـ هل كان للنسق العقيدي لبوتفليقة تأثير في السياسة الخارجية الجزائرية ؟

ـ ما حدود ذلك التأثير ؟

ـ ما مدى توافق النسق العقيدي لبوتفليقة مع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية ؟

ما هي مصادر النسق العقيدي لبوتفليقة ؟

كيف تأثر متغيرات و محددات البيئة الداخلية و الخارجية على تأثير النسق العقيدي في السياسة الخارجية الجزائرية ؟

5 ـ الفرضيـــــات:

بعد تحديد الإشكالية و التساؤلات الفرعية لهذا البحث ، يفترض علينا اقتراح إجابات أولية لها من خلال صياغتنا للفرضيات الآتية :

- إن النسق العقيدي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة له تأثير مهم و بارز في صياغة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية .

- يظهر تأثير النسق العقيدي لبوتفليقة بدرجة اكبر على المستوى الإقليمي و القاري و بدرجة اقل على المستوى العالمي .

- تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالتوافق مع النسق العقيدي لبوتفليقة باعتباره صانع القرار السياسي في الجزائر .

- تشكل النسق العقيدي لبوتفليقة من عدة مصادر هي التنشئة الاجتماعية و التاريخ الثوري و كذا التجربة السياسية، بالإضافة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية و الدين الحنيف الذي تشبع به منذ صغره ، مع كثرة اطلاعه على الفكر و الأدب الإنساني العالمي .

- تعمل متغيرات و محددات البيئة الداخلية و الخارجية دور كبير في درجة تأثير النسق العقيدي للقائد السياسي على السياسة الخارجية الجزائرية .

6- حـــدود المشكلـــــة :

أ ـ الحدود الزمانية :

سنحاول تحديد الإطار الزماني لحدود إشكالية الدراسة ، من خلال البحث و التحليل موضوعالدراسة طيلة فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و هي الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية 2014 .

ب ـ الحدود المكانية :

إن الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر في الساحة الدولية ، اعطى لها من الاهمية ما يؤهلها للعب دور كبير لا ينحصر فقط حول المنطقة بل يتعدى ذلك على جميع الاصعدة اقليمي و قاري و دولي ، لذلك فان الدراسة تركز على الجزائر بكل ابعادها على جميع الاصعدة .

ج ـ الحدود الموضوعية:

تركز على تحليل السياسة الخارجية الجزائرية من خلال متغير النسق العقيدي لصانع القرار المتمثل في عبد العزيز بوتفليقة .

7 ـ منهجية الدراســـــة:

تقوم الدراسة العلمية للسياسة الخارجية على المناهج الملائمة التي تساعد في تفسير الظواهر السياسة ، و من المناهج التي اثبتت نجاعتها في هذا الحقل و تحديدا في دراسة الأنساق العقيدية هو المنهج الإجرائي الذي سنعتمده في

دراستنا هذه كمنهج تحليلي يمكننا من الوصول الى النتائج المرجوة و المطلوبة من هذه الدراسة

أما المنهج الثاني المستخدم فهو منهج دراسة حالة الذي يعد من بين المناهج التي تساهم في جمع و تحليل البيانات في حالة فردية او عدد من الحالات ، و ذلك بهدف الوصول الى فهم اعمق للظاهرة المدروسة .

بالإضافة إلى منهج تحليل المضمون ، الذي تستعين به الدراسة من ناحية تحليل المضمون الكمي و الكيفي للمادة الوثائقية المستعملة في البحث خاصة المتعلقة بالخطب و المقابلات الصحفية .

8 ـ خطـــة الدراســـــــة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على خطة مقسمة على اربعة فصول كالاتـــي:

الفصل الأول تضمن الإطار النظري و التحليلي لموضوع الدراسة ، اندرج عنه ثلاثة مباحث ، الاول بعنوان النسق العقيدي لصانع القرار و السياسة الخارجية ، و المبحث الثاني هو الاطار التحليلي للنسق العقيدي المتمثل في المنهج الاجرائي ، اما المبحث الثالث فكان حول أدوات التحليل التي إعتمدناها في دراسة النسق العقيدي لرئيس عبد العزيز بوتفليقة .

أما الفصل الثاني فتضمن تحليل الخصائص الموضوعية للنسق العقيدي لبوتفليقة وفق المنهج الاجرائي ، و هذا بالاعتماد على ثلاثة مباحث رئيسية ، يتضمن كل مبحث دراسة معينة للنسق العقيدي في اطار دائرة محددة ، حيث خصصنا المبحث الاول لدراسة النسق العقيدي لبوتفليقة تجاه القوى العالمية ، اما المبحث الثاني فتعلق بالنسق العقيدي لبوتفليقة تجاه إقليم الوطن العربي الكبير، اما المبحث الثالث و الأخير فيخص النسق العقيدي لبوتفليقة تجاه إفريقيا

ثم الفصل الثالث الذي يحمل عنوان اثر النظام السياسي الجزائري و البيئة الدولية على دور النسق العقيدي في السياسة الخارجية الجزائرية و هو الاخر تندرج عنه ثلاثة مباحث رئيسة ، المبحث الاول بتعلق بطبيعة النظام السياسي الجزائري و المبحث الثاني بعنوان مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية ، اما المبحث الثالث و الاخير فتعلق بتأثير متغيرات البيئة الخارجية على اثر النسق العقيدي في السياسة الخارجية الجزائرية .

و أخيرا الفصل الرابع الذي تناول تحليل قرارات السياسة الخارجية الجزائرية فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، حيث قمنا بتقسيمه الى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تضمن قرارات السياسة الخارجية الجزائرية بالداخل ، و المبحث الثاني حول قرارات السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الإقليمي الوطن العربي الكبير و المبحث الثالث و الأخير حول قرارات السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الدولي القاري – إفريقيا - .

الفصـــل الأول

الإطـــار النظـــري و الأدوات التحليليـــــة

يعتبر الإطار النظري و الأدوات التحليلية المنهجية ، المحدد العام للموضوع محل البحث ، بحيث يحاول ان يربط الظاهرة المدروسة بمختلف المداخل النظرية و المناهج و الإقترابات التي عالجت مثيلاتها ، و بالتالي أعطاها بعدا تفسيريا أكثر عملية و سندا نظريا يزيد الاقتراب من الظاهرة فهما و إدراكا .

كمـا يتيح إمكانية ربط النظرية بالواقع ، و بالتالي فحصها و اختبار مدى موائمتها التفسيرية و كذا صلاحيتها التعميمية ، لذلك اعتمدنا في دراسة موضوعنا هذا ، على الإطار النظري و كذا الأدوات التحليلية المتمثلة أساسا فـــي المنهج الإجرائي كمنهج للدراسة و قد تطلب شرح هذا الفصل ثلاث مباحث نذكرهـا كالآتـــي :

- **المبـــحث الأول :** النسق العقيدي لصانع القرار و السياسة الخارجية

- **و المبحث الثاني :** الإطار التحليلي للنسق العقيدي - المنهج الإجرائي -.

- **المبحث الثالث :** أدوات التحليـل - طبيعة البيانات / أسلوب تحليل المضمون -

الفصل الأول : الإطار النظري و الأدوات التحليليـــة .

المبحث الأول :النسق العقيدي و صنع القرار في السياسة الخارجية .

سنقوم من خلال هذا المبحث في التطرق الى مفهوم النسق العقيدي للقائد السياسي ، بإعتباره متغير مؤثر في رسم السياسات و صنع القرار السياسي ، و الذي يعتمد عليه في تفسير و تحليل تلك القرارات و السياسة الخارجية .

لقد شهد البحث العلمي في علم النفس الاجتماعي تطورا جذريا في ماهية المنظور العلمي المحدد لمساره ، فمنذ أن أعلن جستروا قولته المشهورة أن " العقل الإنساني هو عقل باحث عن العقيدة و ليسباحث عن الحقيقة" بدأ علماء النفس الاجتماعي يتخلون عن المنظور الداروينى للعقل الإنساني كمجرد انعكاس ميكانيكي و يتبنون منظورا للعقل الإنساني كخالق للعقائد التي تشكل بدورها قواعد للسلوك .

و يتمثل قبول العقائد كمتغير معرفي رئيسي في تفسير السلوك الإنساني في نظريتي لوين و تولمان ، ففي نظريته عن " المجال الحيوي" أكد لوين أن الفرد يتصرف في إطار – ماسحة حياتية – تمثل جماع المؤثرات النفسية التي تظهر أثرها على الفرد في زمن معين ، أما تلومان فانه يرى أن كل فرد و نشئ – خريطة معرفية – هي جماع توقعاته للعلاقة بين المسالك و النتائج و أن تلك الخريطة بما تتضمنه من عقائد و استعدادات معرفية تشكل متغيرا وسيطا بين الحوافز البيئية و بين سلوكات الإنسان .[1]

كما إعتبر دارسوا علم النفس السياسي هم الآخر العقائد كمتغير رئيسي في تفسير السلوك الإنساني اتجاه السياسة الخارجية و تطوير هذا المنظور حيث يعتبر كتاب صنع القرار في السياسة الخارجية لمؤلفيه سنايدر و براك و سابن(bruck-sapin-snyder)المحاولة الأولى لتطبيق إستبصارات علم النفس على العلاقات الدولية و كانوا أول من قال بفكـرة أنالأفراد يؤدون دورا مهما في تكوين القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية و بعد بضع سنوات ظهر عمل كلاسيكي آخر لجوزيف دو ريفيـــــرا (joseph de rivera)، بعنوان الأبعاد السيكولوجية للسياسة الخارجية طبق فيه المؤلف بعض إستبصارات علم النفس الاجتماعي على تحليل السياسة الخارجية .[2]

---

[1]- محمد السيد سليم ، **" التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد و السياسات** الخارجية ، ط2 ، بيروت لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987، ص 27.

[2]- دفيد باتريك هوتون ، **" علم النفس السياسي: أوضاع – أفراد-حالات"** ترجمة ياسين حداد ، ط 1 ، بيروت لبنان، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2015 ، ص 364 .

و على الرغم من كل ما تستحقه هذه الجهود المبكرة من اعتبار ، فان الباحث الذي بذل اكبر جهد لإقناع المتخصصين في العلاقات الدولية بأهمية الأخذ بإستبصارات علم النفس في بحوثهم كان روبيرت جوزيف[3].

و عبر النصف القرن الأخيرأضحى هذا المنظور هو المنظور الرئيسي لعلم النفس الاجتماعي و نظرية اتخاذ القرار و أخيرا علم السياسة الخارجية ففي دراسة حديثة يؤكد روبرت لين انه " لا يمكن تفسير سياسة عامة تفسيرا مرضيا إلا من خلال فهم الأنساق العقيدية السياسية السائدة في المجتمع " و في مجال السياسة الخارجية يؤكد روبرت جيرفس انه " قد يكون من المستحيل تفسير قرارات و سياسات أساسية بدون الرجوع إلى عقائد صانعي القرارات عن العالم و تصوراتهم للآخرين" كما يشير بونهام و شابيروإلى انه " في عملية صنع القرار تشكل العقائد أدوات لنقل المعلومات للربط بين البدائل المتاحة و بين إدراك صانع القرار لنوايا و سلوك الأممالأخرى و بين أهداف صانع القرار ذاته"[4].

يبدو ان مفهوم نسق الاعتقاد (belief system)مفهوم سيكولوجي بسيط و يسهل التعامل معه ، لأنه مصطلح شائع الاستعمال في اللغة (الانجليزية) المتداولة ، و تعتبر الاعتقادات واحدة من أكثرالأبنية الذهنية التي نستخدمها بدرجة أساسية و مركزية ، و مع ذلك ليس هناك اتفاق كبير على ماهيتها او كيف يمكن ان نعرفها او كيف يجب إن نقيسها [5]، و يشير مصطلح العقيدة إلى أنها "حكم احتمالي ذاتي، نص عليه صراحة أو ضمنا في شكل تأكيد أو مقولة، هذا الحكم يصف أو يوصي أو يقوم ظاهرة أو أسلوبا للعمل ، بحيث يربط بين هذه الظاهرة أو الأسلوب وبين صفة محددة"

و من هذا التعريف نستطيع استخلاص أربع خصائص تتعلق بالعقائد:

01- إن العقائد لها طبيعة احتمالية، فقد تكون سليمة تعبر بصدق عن الشيء موضع الحكم، وقد لا تكون كذلك، ودرجتي الاحتمال واليقين هنا تختلف باختلاف الأشخاص.

02- تأخذ شكل تأكيد أو مقولة صريحة أو ضمنية، وبالتالي فإن الفرد يعبر عن الحكم الاحتمالي بطريقة علنية، أو تستكشف من خلال تعبيره[6].

04

03- تؤدي العقائد وظيفة سلوكية، إذ تعمل كأدوات لتوجيه السلوك الفردي.

---

[3]- دفيد باتريك هوتون ، مرجع سابق ، ص 364 .

[4]- محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 29 .

[5]- دفيد باتريك ، مرجع سبق ذكره ، ص 174 .

[6]- عدلية محمد طاهر ، **" أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية"** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ، 2004-2005 ، ص 26 .

04 - تعمل العقائد على إنشاء علاقة بين الشيء موضع العقيدة وبين صفة محددة، قد تتضمن هذه العلاقة وصف الشيء أو تقييمه، أو التوصية بإتباع سلوك معين اتجاهه.[7]

وتعمل الاعتقادات في ميدان السياسة ، كما في غيرها من ميادين الحياة على تحديد ماهية ما نرى ، فهي تساعدنا في تعريف طبيعة الموقف الذي نواجهه(أيأنها تساعدنا على التشخيص و تحديد نوع البدائل او الحلول التي نجدها مناسبة ، أي الاستشراف) ، و يمكن اعتبار الاعتقادات من منظور علم النفس المعرفي نوعا من الطرائف الذهنية المختصرة ، يطورها الفرد ليسبغ من خلالها معنى على العالم المحيط به ، كما تعمل الاعتقادات على فرز الإشارات و المعلومات التي يمكن أن تربكنا حين تجتاح حواسنا دون ذلك [8]، و هي بذلك تختلف عن العقائد التي تتناول الاعتقاد في أشياء معينة كالعقائد الدينية ، فالعقائد المقصودة في هذه الدراسة تنصرف إلىالأحكام الذاتية التي يطورها الفرد من خلال خبرته .

و تتميز العقائد كما سبق تعريفها بارتباطها ببعضها البعض بروابط أفقية و راسية متعددة ، فالقائد السياسي لا ينشئ مجموعة عشوائية من العقائد و لكنه يطور كلا متكاملا يتسم بالترابط [9]، وحسب جورج George فإن معتقدات الفرد متداخلة و منسقة و منظمة تراتبيا حول مجموعة صغيرة من المعتقدات المسيطرة و المقاومة للتغييـر[10]، بحيث ان وجود عقائد معينة يتطلب بالضرورة وجود عقائد أخرى ، كما ان تغيير بعض العقائد يؤدي إلى تغيير غيرها من العقائد بعبارة أخرى فان تلك العقائد تشكل" نسقا عقائديا " .

و يتطور النسق العقيدي لقائد السياسي بطريقة تدريجية ، و من خلال عملية طويلة تتأثر بشكل التنشئة الاجتماعية و السياسية للقائد السياسي و المؤثرات الدينية و الخبرات الشخصية و مستوى التطور الثقافي و التعليمي و غيرها ، و تؤدي هذه المؤثرات بالقائد الى تطوير مجموعة متكاملة من العقائد السياسية عن البيئة المحيطة به [11] .

و الوظيفة الأساسية للنسق العقيدي هي مساعدة الفرد على استيعاب المعلومات اي ربط المعلومات المشتتة ببعضها البعض لمحاولة خلق منطق

---

[7]- عدلية محمد طاهر ، مرجع سابق ، ص 26 .

[8]- دفيد باتريك هوتون ، مرجع سابق ، ص ص 174 – 175 .

[9]- علاء عبد الحفيظ محمد، **النسق السياسي العقيدي لرجب طيب أردوغان** ، رؤية إستراتيجية، 2013 ، ص 12 .

[10]- دافيد اوسيرز ، ليوني هادي ، روبيرت جيرفس، **" المرجع في علم النفس السياسي "** ترجمة ربيع هبة و مشيري الجزيري و محمد الرخاوي ، الجزء الأول ، ط 1 ، القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، 2010 ، ص 453 .

[11]- - علاء عبد الحفيظ محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

ذاتي للظاهرة محل البحث ، كذلك يلعب النسق العقيدي دورا حاسما في ضبط حجم المعلومات الممكن قبولها و استيعابها من البيئة الخارجية ، فالعقائد توجه الفرد نحو قبول معلومات معينة او نحو تجاهل و رفض معلومات أخرى ، طبقا لمدى اتساق تلك المعلومات مع تلك العقائد و على سبيل المثال فان القرار الإسرائيلي قبل حرب سنة 1973بعدم المبادرة بضربة وقائية كان مبنيا على عقائد صانعي القرار حول استعداد العدو لتحمل المخاطرة السياسية ، فالقيادة الإسرائيلية اعتقدت أن صانع القرار المصري لن يجرؤ على تحمل مخاطرة الهجوم إلى حد أنهاأهملت المعلومات المؤكدة عن هجوم مصري وشيك ، و بعبارة أخرى يلعب النسق العقيدي دورا حاسما في تصفية المعلومات بحيث يرفض المعلومات التي تتناقض مع قواعد هذا النسق و سمح فقط بمرور معلومات التي تتسق معه ، بيد أنالأفراد يختلفون في حجم الدور الذي يلعبه النسق العقيدي ، فبينما قد يرفض البعض أي معلومات تتناقض مع هذا النسق فان البعض الآخر قد يتجه إلىإحداث تعديل جزئي في النسق العقيدي بما يتفق مع المعلومات الجديدة ، و يعتمد ذلك على مدى تماسك أبعاد النسق العقيدي و مدى صدق و قوة المعلومات الآتية من البيئــة .

كذلك يقدم النسق العقيدي للفرد منهجا لاختيار بين البدائل أي اتخاذ القرار ، فعملية الاختيار هي أساس نتائج لتفسير المعلومات المتاحة في ضوء النسق العقيدي لصانع القرار و على وجه الخصوص ذلك الجزء من النسق المتعلق بالمناهج و الاستراتيجيات الصحيحة[12].

بالإضافة إلى النسق العقيدي -الذي يحدد دليل العمل في المجتمع – فان كل فرد يكون نسقا من المعلومات يتضمن تصوره لما يدور في البيئة الخارجية فعلا ، و التفاعل بين هذين النسقين – النسق العقيدي و نسق المعلومات – هو ما يمكن الفرد من الاختيار و إتباع سلوك معين ، و يتكون نسق المعلومات المدركة من نوعين: معلومات مدخلة (feed-in information) تحدد للفرد خصائص الموقف الذي يتعامل معه و هي بالتوافق مع النسق العقيدي تحفز الفرد على اختيار بديل او سلوك معين، و معلومات مسترجعة(feed-backinformation) تحدد للفرد مدى ملائمة هذا البديل او السلوك ، و بالتدرج يطور الفرد لنفسه نمطا ثابتا من العلاقة بين نسقه العقيدي و نسق معلوماته المدركة[13] .

فإذا واجه الفرد موقفا يحتم عليه الاختيار في ضوء معلومات غير مؤكدة او في ضوء غياب نسق معلومات ، او في ضوء وجود معلومات جديدة تماما،

---

[12]-محمد السيد سليم ، **" تحليل السياسة الخارجية"** ، ط 2 ، القاهرة – مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، 1998 ، ص ص405-406

[13]- محمد السيد سليم ،**" التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد و السياسات الخارجية"** ، مرجع سابق ، ص 32.

تتناقض مع المعلومات المدركة ، ففي هذه الحالة لا يكون أمام الفرد من معيار لاختيار سوى نسقه العقيدي و يكون القرار في النهاية محصلة لعقائد الفرد ، و يصف بعض الباحثين هذه الحالة بحالة " النسق الواحد للاختيار" تمييزا لها عن حالة " الاختيار الناشئ عن النسقين" أي نسق المعلومات و النسق العقيدي .

بصفة عامة يمكن تصور حالة " النسق الواحد للاختيار" في ثلاثة مواقف أساسيــة:

01 - المواقف الجديدة: التي تتطلب من صانع القرار أكثر من مجرد تطبيق قواعد اتخاذ القرار التقليدي .

02 - المواقف الغامضة: و هي المواقف التي تحتمل أكثر من تفسير واحد ، و يقرر بودنر أن هناك ثلاثة أشكال من المواقف الغامضة:« أن يكون الموقف جديدا تماما بمعنى انه لم يحدث من قبل– أن يكون الموقف معقدا إلى حد كبير بمعنى وجود قدر كبير من المعلومات التي يجب أخذها بعين الاعتبار - أوأن يتضمن الموقف معلومات متناقضة بحيث يصعب تفسيرها:» .

و تضيف مارجريت هيرمان أن تكون المعلومات المتاحة نادرة بحيث يصعب التعرف على الموقف .

03 – مواقف القلق و الإجهاد النفسي: ففي ظل الإجهاد النفسي تقل قدرة الفرد على تقبل المعلومات الجديدة أو على تفسير تلك المعلومات تفسيرا رشيدا ، و في هذه الظروف لا يكون أمام الفرد إلا نسقه العقيدي كأداة للتصرف و اتخاذ القرار [14].

و من ثم فان النسق العقيدي للقائد السياسي يقوم بوظيفتين مهمتين في التأثير على السياسة الخارجية ، الوظيفة الأولى هي ان يحدد نمط إدراكاته للموقف فالقائد السياسي يدرك الموقف من خلال عقائده ، فإذا كانت المعلومات متناقضة مع العقائد فان القائد السياسي يرفض أو يقلل من أهمية تلك المعلومات أماإذا كانت المعلومات متوافقة مع العقائد فانه تدخل في عملية حساب الموقف و بهذا الشكل يستطيع القائد السياسي ان يخلق لنفسه معنى معينا للمعلومات و يضغط حجمها إلى اقل حجم ممكن ، و هذا هو الأثر غير المباشر للنسق العقيدي او ما يمكن ان نعبر عنه بالبعد المعرفي للنسق العقيدي .

كذلك يلعب النسق العقيدي وظيفة ثانية في تحديد أهداف و أولويات القائد السياسي و بالتالي البدائل المفضلة في موقف معين ، فالنسق العقيدي يتضمن[15] عقائد محددة عن طبيعة العالم السياسي و النسق الدوليو طبيعة الأعداء السياسيين و العلاقة بينهم و الأساليب المثلى لاختيار الهدفو الإستراتيجيةالمثلى لتحقيق الأهداف و إمكانية اتخاذ المخاطرة السياسية و دور القوة العسكرية في تحقيق الأهداف ، و يقوم القائد السياسي بتوظيف هذه العقائد كمعيار للاختيار او

[14]- محمد السيد سليم ،**" التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد و السياسات الخارجية"** ، مرجع سابق ، ص ص 33-34 .

[15]- محمد السيد سليم ، **"تحليل السياسة الخارجية"** ، مرجع سابق ، ص 407 .

كقاعدة لاتخاذ القرار حينما يواجه موقفا محددا و هذا الأثر المباشر للنسق العقيدي أو ما يمكن ان يعبر عنه بالبعـــد التفضيلي للنسق العقيدي [16].

ففي الأثر غير المباشر للنسق العقيدي يعمـد القائد السياسي إلى إحداث إتساق معرفـــــي(Cognitive Consistency) بيـــن نسقه العقيدي وبين ما يرد إليه من معلومات جديدة، أما إذا كانت الأخيـرة تتعارض وتناقض نسقه العقيدي فإن ذلك يؤدي إلى ما يعرف بالاختلال المعرفي(Cognitive Dissonance) ويحاول القائد التغلب عليه بإتباع إحدى الطرق التاليـة:

1- تجاهل ورفض ما لا يتوافق مع النسق العقيدي من المعلومات.

-2الطعن في صحة المعلومات وفي مصدرها.

-3البحث عن معلومات جديدة تتوافق مع النسق العقيدي.

-4إعادة تفسير المعلومات المناقضة بما يجعلها متوافقة ومنسجمة مع النسق العقيدي.

-5إحداث تعديل في النسق العقيدي بما يتوافق مع المعلومات المناقضة الجديدة.

قد يتبع القائد أكثر من طريقة في آن واحد، وإذا كانت الطرق الأربعة الأولى ربما تؤدي به إلى الوقوع في الخطأ الإدراكي، فإن الطريقة الخامسة يمكن أن تقوده إلى إتباع سياسة متوافقة مع معطيات الموقف.

أما الأثر المباشر للنسق العقيدي فيكمن في وضع إطار عام لمجموعة البدائل التي يمكن للقائد السياسي أن يفاضل بينها، وبالتالي فإنه من المفترض أن كل ما يخالف نسقه العقيدي فهو خارج الإطار العام للبدائل و قد يطال هذا حتى الأشخاص، حيث عادة ما يلجأ القادة إلى اختيار وتعيين مساعدين ممن تتشابه معتقداهم مع معتقدات هؤلاء القادة، ويميلون إلى التخلص من الذين يناقضونهم معتقداتهم .[17]

وتنقسم عقائد القادة إلى عقائد فلسفية تتميز بطول الاستقرار وصعوبة التغيير، وعقائد أدائية- تتعلق بالإستراتيجية و التكتيك - وهي أقل استقرار وثباتا، إذ أنها ترتبط مباشرة بالواقع ، لذا قد يغير القادة عقائدهم الأدائية عندما يتبين لهم أنها لا تتفق مع حقائق الواقـع[18] .

و حين يواجه الأفراد تناقضات متكررة بين نظام معتقداتهم و العالم الذي يرونه فهم يبدؤون أولا في تغيير معتقداهم التكتيكية عن أفضل الوسائل لتحقيق غايات محددة ، ثم يعدلون افتراضاتهم و توجههم فقط بعد أن تفشل حلولهم التكتيكية ، و يعيدون النظر في أهدافهم او غاياتهم الأساسية فقط بعد تكرار الفشل الاستراتيجي ، أما التغيير في المعتقدات الجوهرية فكثيرا ما يكون تحقيقه

---

[16]- محمد السيد سليم ، **"تحليل السياسة الخارجية"**، مرجع سابق ، ص 407

[17]- عدلية محمد طاهر ، مرجع سابق ، ص ص 29-30 .

[18] - دافيد اوسيرز ، ليوني هادي ، روبيرت جيرفس ، مرجع سابق ، ص 465 .

صعبا نفسيا ، بحيث من الأرجح ان يقترن تحقيقه فقط مع تغيير جوهري في الأفرادأو النظام [19].

فإذا حللنا الخصائص الرئيسية و المواقف الكبرى للسياسة الخارجية فإننا نجد أنها في معظمها تشبه حالة عدم اليقين الهيكلي بكل أبعادها ، حيث يقصد بذلك كل موقف لا يعرف فيه صانع القرار على وجه الدقة كل المعلومات المطلوبة ، كما انه غير متأكد تماما من الاحتمالات المترتبة عن إتباعإستراتيجية معينة(المعلومات المسترجعة) ، و قد كتب الدبلوماسي الأمريكي الشهير جورج كينان في مذكراته ان قرارات السياسة الخارجية توضع بناء على معلومات غامضة و بمجرد ان تنفذ تلك القرارات يصبح من المستحيل تقريبا الحصول على معلومات مسترجعة كافية عن اثار تنفيذ القرارات ، و يمكن ان توضح الطبيعة اللايقينية للسياسة الخارجية بالنظر إلى ثلاثة خصائص رئيسية تميز تلك السياسية:

أ- غموض البيئة الدولية: من المستحيل غالبا على صانع القرار الحصول على معلومات كافية و مؤكدة عن أهداف و سلوكاتالوحدات الدولية الأخرى الكائنة في النظام الدولي ، كما ان قدرته محدودة على التأكد من صحة المعلومات المتوفرة ، لذلك يقول توماس شيلينغ" ان العلاقات الدولية هي علاقات لا يمكن التنبؤ بها و تتسم بصفة التنافس في ظل المخاطرة ".

ب- الضغوط النفسية في البيئة الدولية: ينتج عن صنع السياسة الخارجية درجة عالية من الضغوط النفسية الهائلة لصانع القرار السياسي ، و هذا نتيجة لما تفرزه من تهديد على القيم الأساسية لصانع القرار و المصالح الأساسية للدولة في حالة سوء التقدير .

ج – أزمات السياسة الخارجية: تمتاز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية بوجود عدد اكبر من الأزمات الدولية ، و الأزمة الدولية في جوهرها هي موقف مفاجئ يشكل تهديدا أساسيا لقيم صانع القرار و يتطلب اتخاذ قرار في فترة وجيزة للغاية ، هذا الموقف يتضمن تقريبا كل الأبعاد التي حددناها عن عدم اليقين الهيكلي[20] .

في ظل هذه الخصائص فالنسق العقيدي لصانع القرار يلعب دورا أساسيا في عملية صنع قرار السياسة الخارجية ، حيث يبدأ دور النسق العقيدي حينما يواجه صانع القرار مشكلة معقدة او موقفا غامضا او يمر بحالة من الضغط النفسي الشديد ، تتطلب اتخاذ قرار للتعامل مع المشكلة ، فتؤدي هذه العملية إلى تنشيط

[19]- دافيد اوسيرز ، مرجع سابق ، ص 465 .

[20]- محمد السيد سليم ،**" التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد و السياسات الخارجية"** ، مرجع سابق ، ص ص 34-35 -36 .

النسق العقيدي لصانع القرار كمعيار رئيسي – إن لم يكن وحيدا – للاختيار بين البدائل المتاحة [21].

و قد تأخذ عملية البحث عن البدائل و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية عدة أساليب هي الأسلوب التحليلي ، الأسلوب المعرفي ، و الأسلوب التنظيمي ، بحيث يتميز كل أسلوب بقاعدة معينة لاتخاذ القرار تميزه عن الآخر ، إلاأن ما يهم في هذه الأساليب هو الأسلوب المعرفي الذي يركز فيه صانع القرار على الأنساق العقيدية ، حيث يقتصر صناع القرار في هذا الأسلوب البحث عن البدائل المتسقة مع نسقه العقيدي و مع خبراته و تصوراته السابقة ، لذلك فهو يرفض البدائل غير المتسقة مع النسق العقيدي ، و لا يتم في هذه الحالة مقارنة البدائل او المفاضلة بينها طبقا لمدى تأثيرها على الأهدافأو القيم ، و لكن يكتفي صانع القرار بتقييم البدائل طبقا لقيمة أساسية يعتقد في مركزيتها ، و من ثم فان قاعدة اتخاذ القرار هي القياس على عقائد صانع القرار ، و يمكن تلخيص مقولات الأسلوب المعرفي لاتخاذ القرار فيما يلي:

- إن وحدة التحليل في عملية اتخاذ القرار هي الفرد سواء أكان يتصرف بمفرده او في إطار مجموعة صغيرة .
- ان موضوع التحليل هو عملية معرفية للفرد و بالذات العملية العقيدية بما يشمل حساباته عن البيئية الموضوعية و القضايا التي تثار في تفكير الفرد عند اتخاذ القرار .
- بمجرد ان يدرك الفرد وجود الحافز الذي يخلق موقف اتخاذ القرار ، يلعب النسق العقيدي لصانع القرار دورا هاما في عملية البحث عن المعلومات و البدائل .

و من ثم فان عقائد و ادراكات القائد السياسي تؤثر في كل مراحل اتخاذ القرار كالتالي:

- ان صانع قرار السياسة الخارجية يتجه في غمار عملية البحث عن المعلومات التي تتفق مع عقائده السابقة في عملية اتخاذ القرار و رفض المعلومات التي تتعارض مع تلك العقائد ما لم يثبت بما لا يدع مجال للشك عدم صحة تلك المعلومات.
- إن صانع القرار حينما يحدد أهداف السياسة الخارجية ، فانه يفعل ذلك بناء على تصوراته الذاتية لما يجب ان تكون عليه تلك الأهداف[22] .
- ان عملية البحث عن البدائل ليست عملية شاملة قوامها البحث عن كل البدائل الكامنة في الموقف ، و لكنها عملية بحث في إطار عدد محدود من البدائل الكامنة في النسق العقيدي .

---

[21]- محمد السيد سليم ، **" التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد و السياسات الخارجية"** ، مرجع سابق ، ص 36 .

[22]- محمد السيد سليم ، **"تحليل السياسة الخارجية"** ، مرجع سابق ، ص ص 479 - 481

- تتأسس عملية اختيار البديل على تفضيل ذلك البديل الأكثر اقترابا من النسق العقيدي للقائد إذا واجه صانع القرار موقفا معقدا ، أي موقفا يتضمن المفاضلة بين قيمتين كلاهما مطلوب ، فانه لا يقارن بين القيمتين و يختار القيمة التي تحقق أعظم المنافع ، ولكنه يفصل بين القيمتين محاولا إزالة التمرض المنطقي بينهما و اختيار بديل يحاول ان يحقق القيمتين معا ، فإذا واجه صانع القرار موقفا يحتم عليه الاختيار بين الأمن و التنمية فانه يفاضل بين البديلين و لكنه يفصل بين القيمتين محاولا التأكيد على عدم التعارض و هذا الاتجاه نحو فصل القيم في عملية اتخاذ القرار هو نتيجة السعي نحو تحقيق الاتساق المعرفي .
- حساب المخاطر يكمن في العقائد السياسة لصانع القرار او في حسابه الذاتي لتحمل المخاطر[23].

[23]- محمد السيد سليم ، **"تحليل السياسة الخارجية"** ، مرجع سابق ، ص ص 481- 482 .

المبحث الثاني : المنهج الإجرائـــي .

تعتبر المقاربة المسماة " تحليل عقيدة صنع القرار " من المقاربات البارزة التي تستخدمها علم النفس السياسي لدراسة الاعتقادات السياسية ، و قد وضع ناثان ليتس(Nathan lietes) ، أسس هذه المقاربة في أوائل الخمسينيات حين استقصى الاعتقادات السياسية للينين ، و تروتسكي ، ستالين [24] ، و هذا في دراسته المعروفة باسم "الكود الإجرائي للمكتب السياسي" عام 1951 ، والتي وسع نطاقها في دراسة تالية له صدرت عام 1953. وفي عام 1969 قام الكسندر جورج الأستاذ بجامعة ستانفورد بإعادة صياغة الكود الإجرائي بطريقة منظمة في مقالة شهيرة بعنوان "الكود الإجرائي: منهج لدراسة اتخاذ القرار" والكود الإجرائي كما طوره الكسندر جورج، هو بالأساس نسق عقيدي يتعلق بالحياة السياسية، وهو يقدم مجموعة من الأسئلة العقيدية السياسية الأساسية التي تفترض أنها تحدد جوهر الحسابات والتحليلات السياسية للقائد السياسي[25].

و تعتبر مراجعة جورج George ، لتلك الصياغة أساس الدراسات عن الشفرة الإجرائية لعدد من الزعماء السياسيين بمن فيهم جون فوستر دلاس هنري كسنجر، كما قام آخرون بتطوير نماذج شخصية جديدة للشفرات الإجرائية بحيث ادمجوا المفهوم بالأدبيات الحديثة المتعلقة بالمخططات المعرفية[26].

يتكون الكود الإجرائي كما صاغه جورج، من قسمين أساسيين من العقائد:

القسم الأول: عقائد فلسفية:

- ما هي الطبيعة الأساسية للحياة السياسية؟ هل تتميز الحياة السياسية بالصراع أو الانسجام؟ ما هي الطبيعة السياسية للأعداء السياسيين؟.
- ما هي احتمالات تحقيق الأهداف والآمال السياسية للفرد؟ هل يمكن أن يتفاءل الفرد بإمكانية تحقيق تلك الأهداف؟.
- هل يمكن التنبؤ في الحياة السياسية؟.
- إلى أي مدى يستطيع المرء أن يضبط أو يسيطر على التطور التاريخي؟ ما هو دور الفرد في تحريك التاريخ في الاتجاه المطلوب؟.
- ما هو دور الصدفة في الحياة البشرية وفي التطور التاريخي؟[27].

---

[24]- دايفيد باتريك هوتون ، مرجع سابق ، ص 178 .

[25]- علاء عبد الحفيظ محمد ، **" دور الاتجاه المحافظ الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية و انعكاساته على الإدارةالأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي 1990-2003**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، 2003 ، ص22 .

[26]- دافيد اوسيرز ، مرجع سابق ، ص 453 .

[27]- علاء عبد الحفيظ محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

القسم الثاني: عقائد أدائية:

- ما هو المسلك الأمثل لاختيار الأهداف السياسية؟.
- ما هو المسلك الأمثل لتحقيق الأهداف السياسية؟.
- كيف يمكن حساب المخاطرة السياسية أو ضبطها؟.
- ما هو التوقيت الأمثل للسلوك السياسي؟[28]

و تتصل المجموعة الأولى من الاعتقادات بالفلسفة العامة للفرد حول طبيعة الحياة السياسية ، بينما تتصل المجموعة الثانية بمسائل عملية كاختيار الطريقة المناسبة لتحقيق الأهداف السياسية ، و بنظرة موجزة إلى هذه الأسئلة نلاحظ ان الاعتقادات الفلسفية للقائد تحيي أفكار المفكرين السياسيين الكلاسيكيين أمثال توماس هوبز و جون لوك ، و قد كانت نظرة هوبزإلى الطبيعة البشرية نظرة تشاؤمية إلى حد استثنائي ، بينما كان لوك أكثر تفاؤلا .

و بعد أنأرسى الكسندر جورج القواعد الأساسية لتحليل عقيدة صانع القرار لم يقم هو ذاته بكثير من التحليل و لكنه ترك لأتباعه تطبيق النظرية إنبريقيا ، و قد كان أوفر هؤلاء إنتاجا هو ستيفن والكر (stephen Walker) اذ يفوق ما أجراه ولكر من هذه التحليلات في خلال عمله الأكاديمي ما أجراه غيره من الباحثين إلى حد كبير ، و لعل أكثر مقالاته شهرة تلك التي أجرى فيها تحليلا لعقيدة هنري كسنجر مستشار الأمن القومي و وزير الخارجية الأمريكيالأسبق ، و لدى فحص ولكر كيسنجر بوصفه عالم سياسة قبل أن ينظم إلىإدارة نيكسون عام 1996 ، بين والكر أن هناك ارتباط وثيق بين كتابات كيسنجر بوصفه أكاديميا و ممارساته العملية ، ما عدا قضية واحدة و هي صناعة السياسات المتعلقة بفيتنام بين 1969 و 1973.

و منذ عام 1970جرى نشر عدد هائل من تحليلات العقائد السياسية للقادة و تبني الجيل الجديد من الباحثين تكتيكات حسابية دقيقة طورت لتقدير الإجابات المحتملة لفرد ما عن الأسئلة التي يطرحها مقياس العقيدة السياسية للقائد إضافةإلى ذلك أخذت البحوث الحديثة هذا التحليل في اتجاهات جديدة مثيرة للاهتمام ، فاستخدم سكوت كرشيلو هذه المقاربة على سبيل المثال لدراسة التغير في اعتقادات القادة عبر الزمن ، و قد اظهر تحليله للعقيدة السياسية لإسحاق ربين و شمعون بيريز كيف أن الاعتقادات الفلسفية لكلاالقائدين أصبحت اقل صراعية في الفترة الواقعة بين السبعينيات و التسعينيات ، إذ كان الرجلان يحملان وجهات نظر متشابهة حول البيئة السياسة المحيطة بهما في السبعينيات و قد تغيرت وجهات النظر هذه في الاتجاه ذاته مع مرور الوقت.[29]

[28]- علاء عبد الحفيظ محمد ، مرجع سابق ، ص 23 .

[29]- دايفيد باتريك هوتون ، مرجع سابق ، ص ص 179 – 181 -182 .

كذلك فقد استخدم ستيفن دايسون هذه المقاربة استخداما مفيدا كوسيلة تنبؤية ، و يؤكد دايسونأن تحليل العقيدة السياسية يفيد بوجه خاص في فهم اللاعبين الجدد ، ممن لا نعرف عنهم إلا القليل ، كما في حالة " مدير فني " أوأي شخصية تظهر حديثا في دائرة الضوء من دون ان يكون لها سجل معروف في صناعة القرار أوالأداء في الميدان العام – و هو ما يمثل الأساس للصورة العامة للفرد في الغالب ، و يوضح دايسونإمكانية استخدام هذا التحليل كوسيلة تنبؤيه في تحليل الرئيس السوفياتي فلادمير بوتين فيقول: يوحي تحليل عقيدة بوتين السياسية انه كالحرباء يقلد بيئته ، و علينا أن نتوقع منه الالتزام بالمعايير حين يلتزم بها من يتعامل معهم ، كما علينا ان نتوقع منه التمسك بقواعد مع من ينحرف عن هذه القواعد ، و ان بوتين لا يتخذ في الأغلب خطوات متسرعة او مندفعة او عاطفية[30].

في نفس السياق انتهى الباحثان النرويجيان هيرادسفايت و نارفيسينإلى تحديد القوة التحليليةو التنبؤية للمنهج الإجرائي:« فهو(فالمنهج الإجرائي) يقدم لنا دليلا يمكننا من تفسير السلوك السياسي للفرد و التنبؤ به ، كما انه يقدم لنا أداة تحليلية – بتكاليف زهيدة – للوصول إلى العناصر الأساسية للنسق العقيدي للفرد»[31].

بالإضافة إلى ذلك فقد أجريت عدة دراسات لتطبيق الكود الإجرائي على بعض القادة والسياسيين البارزين، ومن أهم تلك الدراسات دراسة ناتانلايتس عن الكود الإجرائي البلشفي، ودراسة أندرسون حول الكود الإجرائي للسيناتور فولبرايت رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي الأسبق، ودراسة لوك جونسون حول الكود الإجرائي للسناتور فرانك تشيرش، ودراستي هارفي ستار وستيفن ووكر حول الكود الإجرائي لهنري كيسينجر وزير الخارجية الأمريكي السابق كما اشرنا سابقا ، ودراسة ديفيز حول الكود الإجرائي لبروس بيتام السياسي النيوزيلاندي الأسبق، ودراسة الباحث النرويجي دانيل هيرادسفايت حول الكود الإجرائي للنخب السياسية في الشرق الأوسط، ودراسة الباحث النرويجي دانيل روزنبرج حول الكود الإجرائي للرئيس الأمريكي الأسبق ترومان، ودراسات محمد السيد سليم حول الكود الإجرائي لجمال عبد الناصر، والملك عبد العزيز آل سعود، ومحاضير محمد.

وقد أوضحت الدراسات السابقة أن الكـود الإجرائي يقدم مجموعة من العقائد المحدودة التي تتميز بقدرتها على استخلاص الأبعاد السياسية للنسق العقيدي للقائد أو المفكر السياسي، وبأهميتها في فهم حساباتـــه السياسيـــــة .[32]

وهو بذلك لا يشمل كل عقائد القائد السياسي، ولكنه يضم فقط تلك العقائد المتعلقة بالسلوك السياسي ، كما أوضحت تلك الدراسات أن الكود الإجرائي هو

---

[30]- دايفيد باتريك هوتون ، مرجع سابق ، ص 184 .

[31]- محمد السيد سليم ، **" التحليل السياسي الناصري"** ، مرجع سابق ، ص 44 .

[32]- علاء عبد الحفيظ محمد ، مرجع سابق ، ص 25 .

نسق متكامل للعقائد السياسية للقائد السياسي ويتميز بقوة تفسيرية وتنبؤية، وهو بذلك لا يتسم بالجمود كما قد توحي كلمة كود، حيث يقدم للباحث نموذجاً لإعادة بناء هذا النسق من خلال أسئلة وفئات معرفية محدودة، وهو يتسم بمجموعة من الخصائص الموضوعية والبنائية، فهو من الناحية الموضوعية يتكون من مجموعة من العقائد الفلسفية والأدائية التي تحدد جوهر تحليل القائد السياسي للعالم السياسي ولدوره في هذا العالم، وتصوره للإستراتيجيةالسياسية الملائمة في ظروف معينة، ومن الناحية البنائية فإنه يتميز بمجموعة من الخصائص التي يمكن من خلالها الموازنة بين الأنساق العقيدية لمختلف القادة السياسيين كالاتساق والترابط والثراء والتمايز[33] و غيرها، من الخصائص الأخرى مثل مركزية العقائد و التغير و الاستقرار في المنهج .

و يقصد بثراء النهج الإجرائي احتوائه على نسبة علية من العقائد التي يشملها النهج ، و يزداد نسبته مع التقادم الزمني إلىأن يصل إلى درجة يكاد يتوقف عندها ، أما التمايز فيتعلق بدرجة التوازن أو عدم التوازن في التعبير عن الفئات العقيدية لكل من عقائد النهج الإجرائي ، في حين يقصد بمركزية العقائد تلك التي تظل مستقرة عبر فترة زمنية طويلة نسبيا و يؤدي تغييرها إلىإحداث تغييرات في العقائد الأخرى للنهج ، و هي أكثر العقائد تكرارية من حيث التعبير اللفظي ،أما الاتساق فهو تشابه مضمون عقائد القائد السياسي في زمن محدد فالقائد السياسي الذي يرى أعدائهأنهم عدوانيون من المتوقع أيضا ان يتبع سياسات ردعية عدائية اتجاههم و يفرق بعض الباحثين بين أشكال من الاتساق: اتساق منطقي ، اتساق نفسي ، اتساق اجتماعي ، كذلك يقصد بخاصية الترابط بين عقائد المنهج انها تكون نسقا عقيديا بترابطها ، و الترابط هنا يشمل البعد السكوني و البعد الحركي ، أما بالنسبة لخاصية التغيير و الاستقرار فيقصد بها درجة الثبات الزمني لمفهوم القائد السياسي لطبيعة العقيدة ففي مرحلة معينة قد يعتقد القائد السياسي ان العالم السياسي هو عالم صراعي و في مرحلة لاحقة يغير هذا الاعتقاد .[34]

أضف إلى ذلك أن عقائد النهج الإجرائي تتفاوت في درجة استقرارها و تغييرها طبقا لثلاثة أبعاد رئيسية:

[33]- علاء عبد الحفيظ محمد ، مرجع سابق ، ص 25 .

[34]- محمد السيد سليم ، **" التحليل السياسي الناصري"** ، مرجع سابق ، ص ص ص 44 -45 – 46 .

- العقائد الفلسفية و العقائد الأدائية: يكاد يجمع الباحثون على ان العقائد الفلسفية أكثر استقرار من العقائد الأدائية ، فالأخيرة بطبيعتها هي عقائد تتعلق بالإستراتيجية و التكتيك و من ثم فيه تتعرض باستمرار لاختبار الواقع .
- العقائد المركزية و العقائد الهامشية: تتصف العقائد المركزية بأنهاأكثر استقرار من العقائد الهامشية، كون المركزية أكثر مقاومة لضغوط التغيير من غيرها الكائنة على هامش النهج الإجرائي .
- درجة الترابط بين عقائد النهج الإجرائي: تزداد درجة استقرار عقائد النهج الإجرائي كلما ازدادت درجة الترابط بين تلك العقائد .

و خلال السنوات الأخيرة حاول بعض الدارسين تطوير و اختيار أدوات بحثية لتحليل العلاقة بين عقائد القائد السياسي و بين سياسته الخارجية سواء على مستوى القرار او مستوى السلوك ، و يمكن القول ان هناك مسلكين أساسيين لتحليل تلك العلاقة:

01- المسلك الأول " مسلك التوافق": يقوم بتحليل قرارات السياسة الخارجية التي اتخذها القائد السياسي لمعرفة ما اذا كنت تلك القرارات متوافقة مع عقائده و يتأسس منطق هذا المسلك على ان العقائد السياسة تشكل الحدود العامة لعملية الاختيار السياسي ، فالعقائد لا تملي على الفرد سياسة بذاتها و لكنها تجعله أكثر ميلا الى تفضيل نمط معين من السياسات و منه يمكن تتبع القرارات المتخذة فعلا و تحليل توافقها مع النسق العقيدي .
02المسلك الثاني " العلاقات النمطية":ان أساس هذا المسلك هو محاولة اكتشاف نمط العلاقات بين عقائد القائد السياسي و بين قدرته على تحليل البدائل و استعداده لاختيار بديل معين ، و هذا المسلك ذو طبيعة استقرائية لأنه يحاول أن يستخلص نمطا للعلاقات باستقراء حالات متعددة لقادة سياسيين مختلفين[35] .

[35]- محمد السيد سليم ، **" التحليل السياسي الناصري"** ، مرجع سابق ، ص ص ص 47 -48 – 49 - 51 .

المبحث الثالث : أدوات التحليـــل .

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أدوات التحليل التي إعتمدناها في دراسة النسق العقيدي لرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، و هي تلك المتعلقة بطبيعة البيانات او ما يعرف بمصادر المعلومات و المادة العلمية ـ بالإضافة إلى أسلوب تحليل المضمون .

01 ـ طبيعة البيانات .

هي تلك البيانات التي اعتمدنها في تحليل النسق العقيدي لبوتفليقة و التي تشمل جميع الأحاديث الصحفية التي أجراها من قبل مع صحفيين سواء المحليين أو الأجانب ، نظرا لأهميتها في طريقة الاستجواب و التي تتم عن طريق التجاوب المباشر ، و كذا الوثائق المعلنة من طرفه و التي تشمل الكلمات و الخطابات و كذا الرسائل التي كان يعتمدها خلال فترة رئاسته مع الجهات الأخرى .

و تعـدد الوثائـق عمومـا إلى نوعيـن :

ـ وثائق معلنة: إما لأنها قيلت بصفة علنية كالخطب و المؤتمرات الصحفية ، أو لأنها نشرت فور التعبير عنها كالمقابلات الصحفية .

ـ وثائق سرية : كونها نشرت فيما بعد كمحاضر المحادثات (وثائق محادثات الوحدة الثلاثية) ، أو مناقشات مجلس الوزراء (الوثائق التي نشرها عبد المجيد فريد) .[36]

إن قيام الباحث بجمع البيانات التي تلزم لدراسته بحيث تكون دقيقة و شاملة ، هو أمر هام و حيوي لتجيء دراسته هادفة و معبرة ، و لكن الأكثر أهمية من ذلك هو طريقة معالجته لهذه البيانات ، بحيث يمكنه أن يستخلص منها مؤشرات نافعة تفيده في تأييد صحة فرضيات الدراسة أو دحضها[37] .

إلا أن جمع البيانات عملية صعبة الانجاز ، حيث يصعب وضع القادة الحاليين او السابقين على الاريكة ، غير ان " دفيدومنتر " يؤكـد إننا نستطيع قيـاس الصفات الشخصية للقائـد عن بعـد ، و بوسيلة موضوعية و ثابتـة .[38]

---

[36]- محمد السيد سليم ، **" التحليل السياسي الناصري"** ، مرجع سابق ، ص 53 .

[37]- علي معمر عبد المؤمن ، **البحث في العلوم الاجتماعية – الوجيز في الاساسيات و المناهج و المباحث** ، منتدى سور الأزبكية منشورات جامعة 07 اكتوبر ، ط 1 ، 2008 ، ص 385 .

[38]- دافيد باتريك هاوتن ، ترجمة ياسمين حداد ، مرجع سابق، ص 166 .

، و هناك اجراء اخر لقياس شخصية الرئيس يتمثل في تحليل مضمون احاديثه العامة – ما يتفوه به مباشرة امام الجمهور – و تحليل خطاباته ثم تقدير ما يمتلكه من خصائص شخصية بناء على ذلك [39]، و هو نفس الشيء بالنسبة إلى دراسة النسق العقيدي للقائد السياسي .

لذلك سنعتمد في دراستنا عموما على الخطب و الكلمات او التصريحات التي أدلى بها أمام الصحفو قنوات الاتصال الجماهيرية ، مع الاعتماد ايضا على كتابات الاخرين فيما يخص موضوع الدراسة و كل مصدر يمكن اعتماده في جمع البيانات ، و سنحاول اقتباس بعض الجمل و الفقرات منها التي تساعدنا في بحثنا هذا .

[39]- دافيد باتريك هاوتن ، مرجع سابق ، ص 167 .

- تحليل المضمون :

إن دراسات تحليل المضمون (تحليل المحتوى) تتم من غير اتصال ، حيث يكتفي الباحث باختبار عدد من الوثائق المرتبطة بموضوع بحثه مثل السجلات و القوانين و الأنظمة و الصحف و المجلات و برامج التلفاز و الكتب و غيرها من المواد التي تحوي المعلومات التي يبحث عنها الباحث .

بعد ان يختار الباحث الوثائق التي يريد دراستها، يبدأ بعملية الدراسة و التحليل مركزا على المعلومات المتضمنة الوثيقة بوضوح ، و يكتفي بالبيانات الصريحة الواضحة المذكورة فيها ، دون أن يحاول الاستنتاج من الوثيقة ، هذا و يستند أسلوب تحليل المضمون إلى ان اتجاهات الجماعات و الأفراد تظهر بوضوح في كتاباتها و صحفها و آدابها و فنونها و أقوالها و ملابسها و عاداتها ، فإذا تم تحليل هذه الأدوات فان ذلك يكشف عن اتجاهات هذه الجماعة [40].

لذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على أسلوب تحليل مضمون على اعتبار انه من أدوات التحليل ، بهدف اكتشاف طبيعة العقائد التي تتضمنها ، و ما يهمنا في هذا الجزء هو أننا كنا نحاول اكتشاف العقائد الفلسفية و الأدائية في كل فقرة من خلال المقاييس الاسمية التالية :

- العقائــد الفلسفيـــة:

- طبيعة العالم السياسي : هل هو عالم صراعي ام تعاوني ؟

أ- مصادر الصراع: هل الصراع نتيجة للطبيعة البشرية أم أنه نتيجة للخصائص السياسية والإيديولوجية والاقتصادية للدولة أم أنه نتيجة للفوضى الدولية؟

ب- شروط السلام الاجتماعي: هل يتحقق السلام عن طريق الاتصال أو التفاوض بين الفئات الاجتماعية، أو إزالة مظاهر التوتر الاجتماعي ، او إزالة مصادر عدم المساواة الاجتماعية، أو تحقيق التوازن الاجتماعي، أو تغيير النظام بأسره؟

ج- طبيعة الصراع : هل الصراع مباراة صفرية (يكسب فيها طريف على حساب الآخر) ، أم أنها مباراة لا صفرية(يكسب فيها او يخسر الطرفان معا) ؟

د- مجال الصراع : هل الصراعات السياسية جزء من صراع رئيسي واحد ، أم لكل صراع أسبابه المستقلة؟

و- دور الصراع: هل الصراع ظاهرة ضرورية ، ام انه يؤدي وظيفة اجتماعية ايجابية ، ام انه ظاهرة سلبية يجب التخلص منها؟[41]

---

[40]- رجاء وحيد دويدري ، **البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارسته العلمية** ، دار الفكر دمشق سوريا ، ط 1 ، سبتمبر 2000 ، ص 215 .

[41]- محمد السيد سليم ، **" التحليل السياسي الناصري"** مرجع سابق ، ص 55 .

2- طبيعة العدو السياسي: هل العدو ذو طبيعة تدميرية تهدف إلى إنهاء الوجود الوطني، أم أنه توسعي؟ أو أنه مجرد عدو عدواني؟ أم أنه ذو طبيعة دفاعية او توفيقية او سلامية ، ام عدو مهتم فقط بأهدافه الداخلية؟

أ- مصادر أهداف العدو: هل يستمد العدو أهدافه من إيديولوجية محددة، أو تقاليد تاريخية، أو احتياجات اجتماعية، أم أنها راجعة إلى طبيعة القيادة السياسية للعدو ام الضغوط الخارجية للعدو هي من تحدد أهدافه؟

ب- طبيعة عداء العدو: هل عداء العدو دائم وشامل لكل القضايا محل الخلاف، أم أنه مؤقت ومقصور على قضايا محدودة؟

ج- احتمال رد فعل العدو على المبادرات التوفيقية: هل يرد العدو بالمثل، أم أنه يتجاهل المبادرة، أو يستغلها للحصول على مزايا لنفسه؟

د- احتمال رد فعل العدو على سياسة الشدة: هل يتراجع العدو أمام الشدة؟، هل يرد بالمثل؟ هل يتجاهل تلك السياسة أم يستغلها للحصول على مزايا لنفسه؟

و- رؤية العدو لأعدائه : هل يرى العدو لأعدائه على أنها ذات طبيعة تدميرية ، توسعية ، عدوانية ، أم أنها ذات طبيعة دفاعية ، توفيقية ام أنها مهتمة فقط بأهدافها الداخلية ؟

ي - رؤية العدو للصراع الدولي : هل يرى الصراع حتمي و لايمكن تجنبه ، ام انه يرى الصراع كظاهرة غير مرغوبة ؟

ه - طبيعة نظام اتخاذ القرار لدى العدو: هل العدو وحدة واحدة متجانسة ، ام انه مكون من فئات سياسية مختلفة ؟

م- الدور السياسي الدولي للعدو: هل العدو قائد استعماري ، قائد معادي للثورة في العالم ، عميل استعماري ، عميل معاد للثورة ، عميل صهيوني ، ام مخرب إقليمي ؟

- كيف يختار العدو أهدافه: هل يختر العدو أهدافا قصوى او أهداف محدودة ، هل يختار أهداف واقعية ام غير واقعية ؟ هل هو مرن ام غير مرن في اختيار أهدافه هل يمكن التنبؤ بطريقة اختيار تلك الأهداف ؟

- منهج العدو في تحقيق أهدافه: هل يحقق العدو أهدافه بعد إعداد دقيق و تشاور مع حلفائه؟هل يميل العدو التدرج في تحقيق أهدافه أم إتباع أسلوب الدفعة القوية؟

- الإستراتيجية السياسية للعدو: هل يتبع العدو إستراتيجية استسلامية ؟ او إستراتيجية توفيقية ؟ أو ردعية ؟ او عدوانية ؟ [42]

[42]- محمد السيد سليم ، **" التحليل السياسي الناصري"** ، مرجع سابق ، ص 55 .

3 – خصائص النظام الدولي: صراعي ام تعاوني ؟

أ- مصادر الصراع الدولي: كما هو الحال في مصادر الصراع في العقيدة الفلسفية الاولى .

ب - هيكل النظام الدولي : هل هو واحدي القطبية ، ثنائي القطبية ، ام متعدد الاقطاب ؟

ج - استقرار النظام الدولي: هل النظام الدولي مستقر ام انه غير مستقر ؟

د - دور الدولة في النظام الدولي: هل يرى القائد السياسي دور دولته في النظام الدولي كقاعد للثورة و التحرر العالمي ؟ كقائد اقليمي او كدولة مستقلة نشيطة او دولة معادية للاستعمار و مؤيدة لحركات التحرر ، كعدو للشيوعية ، عدو للصهيونية ، كمدافع عن ايديولوجية معينة ، كوسيط دولي ، كقائد تكاملي ، كعامل في تنمية دول اخرى ، كمجرد حليف ، كصانع سلام ؟

4 - التفاؤل السياسي:

أ- التفاؤل و التشاؤم السياسي: هل من المتوقع تحقيق الأهداف على المدى المنظور، أم أن تحقيق تلك الأهداف من غير المتوقع؟

أ - نطاق التفاؤل السياسي: هل التفاؤل السياسي مرتبط بأهداف بعيدة المدى أم بسياسات محددة؟

ب - مشروطية التفاؤل السياسي : هل التفاؤل و التشاؤم السياسي مرتبطان بشروط ام انهما تفاؤل و تشاؤم مطلق ؟

ج- الوقت في مصلحة من؟ هل يرى المحافظون الجدد أن الزمن في مصلحتهم أم في مصلحة عدوهم؟

4- **تنبؤية الحياة السياسية:** هل يمكن التنبؤ بالاتجاهات العامة للحياة السياسية أم أن التنبؤ السياسي عملية مستحيلة؟ وما هي درجة الدقة المحتملة في هذا التنبؤ؟

5- **دور القائد السياسي في الحياة السياسية:** إلى أي حد يستطيع القائد أن يؤثر في العملية السياسية؟ وهل يستطيع أن يفعل ذلك وحده أم بالتعاون مع قوى سياسية أخرى؟[43]

[43] - محمد السيد سليم ، **" التحليل السياسي الناصري"** ، مرجع سابق ، ص 55 .

العقائد الأدائية:

1- منهج اختيار الأهداف السياسية: هل يجب على القائد السياسي أن يختار أهدافاً سياسية قصوى أم أهدافاً قابلة للتحقيق؟

أ- العلاقة بين الأهداف السياسية: هل تتكامل الأهداف السياسية، أم أنه يجب التضحية ببعض الأهداف إذا أراد القائد أن يحقق أهدافاً معينة؟

ب- إمكانية تغيير الأهداف السياسية: هل يجب على القائد السياسي أن يتمسك بأهدافه السياسية، أم أن من الممكن التنازل عن بعض الأهداف أو تعديلها؟

2- مناهج تحقيق الأهداف السياسية: هل يجب تحقيق الأهداف السياسية بعد إعداد دقيق، أم أن من الممكن اتباع أسلوب المحاولة والخطأ أو الأسلوب التدريجي، أم أسلوب الدفعة القوية، أو التعبئة الشاملة للموارد؟

3- الاستراتيجية السياسية: هل يجب اتباع استراتيجية استسلاميه أو استراتيجية توفيقية، أو استراتيجية ردعية، أو استراتيجية عدوانية؟

4- المخاطرة السياسية: هل يمكن اتباع سياسات تنطوي على مخاطرة سياسية أم أن من الضروري تجنب مثل تلك السياسات؟

5- التوقيت السياسي: هل يعتبر التوقيت مهماً بالنسبة لنجاح السلوك السياسي أم أنه لا يؤثر على نتيجة السلوك؟

6- وظيفة القوة العسكرية: هل القوة العسكرية هي الأداة الوحيدة للتعامل السياسي الدولي؟ أم أنها أداة يتعين تفادي اللجوء إليها؟ أم أنها أداة مفيدة بوصفها ملجأ أخيراً إذا استنفدت الأدوات الأخرى؟

- مفهوم القوة: هل يقصد بها القوة العسكرية فقط؟ أم أن القوة مفهوم متعدد الأبعاد؟[44]

[44] محمد السيد سليم ، **" التحليل السياسي الناصري"** ، مرجع سابق ، ص 56 .

الفصـــل الثانـــــي

النسـق العقيـدي لصانـــع قـــرار السياســة الخارجيــة الجزائريـــة عبد العزيــز بوتفليقـــة

لا ينشأ النسق العقيدي للقائد أو المفكر السياسي من فراغ، ولكنه ينتج عن مجموعة من الخبرات التي يمر بها ذلك القائد السياسي، كالتنشئة الاجتماعية والسياسية والانتماء الديني وغيرها من المؤثرات. وحينما يصرح القائد السياسي بعقيدة سياسية معينة، فإنه قد يوضح إما صراحة أو ضمناً، المصدر الذي استند إليه في اعتناق تلك العقيدة السياسية، فقد يستند القائد السياسي إلى نظرية إيديولوجية معينة كمصدر لتأكيد تلك العقيدة، وقد يوضح أنه ينتمي إلى تلك العقيدة استناداً إلى الدين الذي يؤمن به، أو انطلاقه من قراءة لدروس التاريخ، أو تأثره بمفكرين سياسيين بارزين، أو بناء على خبرته الشخصية،أو يشير إلى أحداث معينة لتأكيد صحة العقيدة السياسية التي عبر عنها.[1]

نظرا لما سبق ، اعتمدنا في معرفة مصادر تشكيل و نشأة النسق العقيدي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة علـى تحليل المرجعية التاريخية و المسيرة السياسية لبوتفليقة بالإضافة إلى الخطب و الكلمات او التصريحات التي أدلى بها أمام الصحف و قنوات الاتصال الجماهرية ، مع الاعتماد ايضا على كتابات الاخرين فيما يخص موضوع الدراسة .

حيث ولد عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 2 مارس 1937 و دخل مبكرا الخضم النضالي من أجل القضية الوطنية، ثم إلتحق في نهاية دراسته الثانوية بصفوف جيش التحرير الوطني و هو في التاسعة عشرة من عمره في 1956 و كان له أن أنيط بمهمتين، بصفة مراقب عام للولاية الخامسة، أولاهما سنة 1957 و الثانية سنة 1958، وبعدئذ مارس مأمورياته، ضابطا في المنطقتين الرابعة و السابعة بالولاية الخامسة، ألحق على التوالي، بهيئة قيادة العمليات العسكرية بالغرب، و بعدها بهيئــة قيادة الأركان بالغرب ثم لدى هيئة قيادة الأركان العامة، و ذلك قبل أن يوفد عام 1960، إلى حدود البلاد الجنوبية لقيادة " جبهة المالي" التي جاء إنشاؤها لإحباط مساعي النظام الاستعماري الذي كان مرامه أن يسوم البلاد بالتقسيم. و من ثمة أصبح الرائد عبد العزيز بوتفليقة يعرف باسم "عبد القادر المالي".

و في عام 1961، انتقل عبد العزيز بوتفليقة سريا إلى فرنسا ، و ذلك في إطار مهمة الاتصال بزعماء الثورة التاريخيين المعتقلين بمدينة (أولنوا).[2]

[1] - علاء عبد الحفيظ محمد، مرجع سابق ، ص 111 .

[2] - نبذة رسمية بالموقع الإلكتروني :
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM
زيارة الموقع بتاريخ: 2017/03/15 على الساعة:19:00 .

تلك هي أهم محطات تاريخه الثوري و هو لا يتجاوز الخامسة و العشرون سنة ، اما فترة ما بعد الاستقلال فقد استهلها بعضوية المجلس الوطني التأسيسي ثم وزير للشباب و السياحة ، ليعين سنة 1963 وزيرا للخارجية ، اين بقي في هذا المنصب حتى وفاة الرئيس بومدين و مجيئ الشاذلي بن جديد .1

هذا فيما يخص التنشئة الاجتماعية و التاريخ الثوري و كذا التجربة السياسية التي اثرت على نسقه العقيدي ، و ساهمت في اثراء تجربته و خبرته السياسية ، اما بالنسبة لتأثره بمبادئ الشريعة الاسلامية و الدين الحنيف الذي تشبع به منذ صغره ، مع كثرة اطلاعه على الفكر و الادب الانساني العالمي بكل محتوياته الفكرية و الفلسفية و الادبية و الفنية ، نتيجة حبه الشديد للمطالعة فقد اعطته دراية كافية بخبايا السياسة الخارجية .

بعد هذا التمهيد الذي قمنا من خلاله بإعطاء لمحة عن التنشئة الاجتماعية و مصادر تشكيل النسق العقيدي لبوتفليقة و كذا الحياة السياسية، سنقدم من خلال هذا الفصل تحليل للخصائص الموضوعية للنسق العقيدي لبوتفليقة وفق المنهج الاجرائي ، و هذا بالاعتماد على ثلاثة مباحث رئيسية كالآتي :

المبحث الأول: النسق العقيدي لبوتفليقة اتجاه دول العالمية .

المبحث الثاني: النسق العقيدي لبوتفليقة اتجاه اقليم الوطن العربي الكبير

المبحث الثالث: النسق العقيدي لبوتفليقة اتجاه إفريقيا .

[1] - عدلية محمد طاهر ، مرجع سابق . ص 45 .

الفصل الثاني : النسق العقيدي لصانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة.

المبحث الأول : النسق العقيدي لبوتفليقة تجاه الدول العالمية .

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل النسق السياسي الخارجي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة تجاه القوى العالمية من خلال الارتكاز على الأحاديث الصحفية نظرا لأهميتها في طريقة الاستجواب ، التي يتم على إثرها التجاوب المباشر ، حيث قمنا بتحليل أكثر من 150 خطاب و مقابلة صحفية أجراها المعني،التي سنقتبس منها بعض من الجمل و الفقرات التي تساعدنا في بحثنا هذا.

أولا: العقائد الفلسفية:

01 ـ طبيعة العالم السياسي: هل هو عالم صراعي أم تعاوني؟

يرى بوتفليقة أن الصراع ليس السمة الأساسية للحياة السياسية في كل مستوياتها ، فهو يذهب إلى أن العصر الذي نعيشه هو على شاكلة سابقيه ، إذ تتداخل فيه علاقات الصراع والتعاون ، فلئن كانت الأولى تحركها " صراع المصالح " و التي هي حسبه لا تخلق إلا العدوانية و الميل المفرط إلى الهيمنة على الآخرين ، فان الثانية تتمظهر في انتشار المنتجات الصناعية و المعارف العلمية و وسائل المواصلات و الاتصالات و التواصل.[1]

فمن جهة يعتقد أن طبيعة العالم السياسي صراعي يتسم بغياب الضوابط ، تبرز فيه مختلف مظاهر اللاتسامح و اللاتفاهم و التطرف ، و من جهة أخرى تعاوني يتسم بالتعاون الأمني و الاقتصادي و التكنولوجي و غيرها من الميادين الأخرى ، إلا أن السمة الأولى " عالم صراعي " تبدوا أكثر تناسقا و تناغما مع نسقه العقيدي و تعتبر من العقائد المركزية التي يصعب تغييرها نظرا لتكرراها في العديد من خطاباته التي تم تحليلها، حيث يقول:" في مثل هذا السياق الدولي العكر المضطرب ..... ذلك لأننا نعيش في عالم تتربص به أكثر من أي وقت مضى العديد من المخاطر ، و حتى نكون في مستوى الرهانات المطردة التعقيد المطروحة علينا ، لا مناص لنا من التمتع بإطار متعدد الأطراف ..... لا تزال شتى عوامل التأزم تطبع الوضع الدولي ، في حين تظهر مصادر جديدة للإستقرار و التوجس مما قد تحبل به الأيام "[2]

---

[1]- عديلة محمد طاهر ، مرجع سابق ، ص 58 .

[2]- خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالدورة الـ 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، الأمم المتحدة نيويورك ، الثلاثاء 21 سبتمبر 2004 .
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

أما فيما يخص مظاهر التعاون التي يتسم بها العالم السياسي ، فكما سبق انها تنحصر في الجوانب الاقتصادية و العلمية و التطور التكنولوجيو كل ما أفرزته العولمة على العالم الجديد من جانبها الايجابي ، فقد جاء في احد خطاباته مايلي: "إن القرن الواحد و العشرون سيكون قرن تكتلات جهوية في سياق تسوده المنافسة الاقتصادية .... و في سبيل ذلك عليها ان تعتني بتنقية علاقاتها ، و نعمل على حسم الخلافات و إيجاد ظروف للدخول في القرن الجديد ، ذلك لان التحديات قد تغيرت طبيعتها كما تغير بعد الرهانات ، فالعصر عصر التعاون الاقتصادي و عصر تطوير الموارد البشرية و التبادلات السلمية " [1].

" إن حركية العولمة و الشمولية التي تشهدها المبادلات و التي تتسارع وتيرتها في مطلع هذا القرن الجديد ، هي بلا شك ، عنصر تقدم للبشرية على ان تسخر عبقرية الإنسان كلية لبناء عالم أكثر تضامنا و عدلا ".[2]

- مصادر الصراع:

لقد اعتقد بوتفليقة أن الصراع ينبع أساسا من الفوضى الدولية نتيجة لغياب قواعد الشفافية و قوانين لضبط السلوك الدولي و ضبط سير الاقتصاد العالمي ، كون عالم اليوم يعكس الحقيقة لحالة التدهور التي تعيشها المنظمات الأممية و الدولية التي باتت تفتقر للفعالية في ضبط السلوك و العلاقات الدولية ، فقد صرح في حديث صحفي له مع شبكة تلفزيون الشرق الأوسط« أم . بي. سي » :" إلا أنني أعتقد أن الأمم المتحدة تعكس ما يجري في الساحة الدولية " [3] كما يرى ان سياسة الكيل بمكيالين هي سبب هذا التراجع فيقول " تبين أن مجلس الأمن الأممي أثبت أنه لا يمكنه العمل بشكل آخر إلا من خلال استخدامه أو على أساس سياسة "الكيل بمكيالين"..... و أسفرت كل هذه الأوضاع التي تبرز الطابع المفرط لأحادية الطرف ، و سياسة الكيل بمكيالين ، عن خيبة أمل و عداء في العالم، لا سيما لدى الشعوب العربية "[4]

هذا و حسبه فان الأزمة المالية ، هي نتيجة لغياب الضوابط الذي تحدثنا عليها سالفا ، و الذي يتضح من خلال خطاب له :" الوقت الراهن، هو وضع يتسم بغياب الضوابط، تبرهن عنه الأزمات المالية، وخاصة الغذائية التي تهدد بتفاقم الفقر في البلدان النامية". [5]

---

[1]- حديث مع صحيفة " الرأي" الأردنية ، الثلاثاء 1 يونيو 1999 .

[2]- كلمة بمأدبة العشاء المقامة على شرف رئيس جمهورية ايطاليا ، السيد كارلو ازيلغليوتشيامبي ، الجزائر ، الاثنين 27 يناير 2003 .

[3]- حديث مع صحفي مع شبكة تلفزيون الشرق الاوسط . نيويورك ، الاحد 03 سبتمبر 2000 .

[4]- حديث لوكالة الانباء الجزائرية ، هافانا 16 سبتمبر 2006 .

[5]- حديث صحفي لوكالة الأنباء الإيرانية " إرنا" ، 11 أغسطس 2008 .

كما يعتبر أن انعدام المساواة الاجتماعي و السياسي و غياب الحلول العادلة للقضايا الدولية مع انتشار الظلم الصارخ بين المجتمعات من المصادر الرئيسية للصراع مما أنتج ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي يعتبر من المصادر الجديدة للاستقرار في العالم و اعتبره آفـــة عالمية تهدد الجميع دون استثناء ، حيث عبر عن ذلك في حديث له مع المجلة الشهرية " أرابيز" إن التطرف العنيف الذي تطور في البلاد الإسلامية في الآونة الأخيرة قد تغذى من جهته من الاهانات التي فرضها الغرب طغت عليه الهيمنة و السيطرة خاصة فلسطين ، أيضا من العلاقات بين مهيمن و غالب و بين مغلوب ، و هذه العلاقات ناجمة عن لعبة المنافسات الجيوستراتيجية ، او من الحظر المفروض بظلم على بعض الشعوب فقط دون سواها "[1]و على أساس أن الإرهاب مصدر جديد للصراع ، فهو الاخر يعتبر ثمرة لممارسة الهيمنة الاقتصادية على العالم برمته من طرف الغرب " إن الإرهاب الدولي يعتبر ثمرة إعادة بناء ميزان القوى الإيديولوجي في سياق يسعى فيه الغرب إلى ممارسة هيمنة اقتصادية على العالم برمته مع فرض الطابع العالمي الأحادي الجانب دون الاكتراث بالمصالح المشروعة أو بالقيم الحضارية الأخرى"[2]

و من مصادر الصراع الجديدة التي تم تفعيلها نجد ما يعرف بصدام الحضارات التي يروج له العالم الغربي من اجل تبرير الوضع الدولي الراهن القائم على اساس علاقات غير متساوية بين البلدان الغنية و الفقيرة فهو يقول :"إن فكرة تصادم الحضارات الخطيرة هذه، رأت النور في الغرب حيث يفرز البعض فكرا مخالفا للصواب، مفاده أن الدول المنتمية إلى الفضاء الحضاري الإسلامي تشكل تهديدا للعالم الغربي."[3]

ب- شروط السلام الاجتماعي:

يتحقق السلام الاجتماعي حسب الرئيس بوتفليقة عن طريق الاتصال أو التفاوض بين الفئات الاجتماعية، مع إزالة مظاهر التوتر الاجتماعي ، كذا إزالة مصادر عدم المساواة الاجتماعية و تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال التنمية الشاملة لصالح الشعوب قاطبة، زيادة الاستثمار العالمي ، تعزيز الهياكل القاعدية و القدرات التكنلوجية للدول النامية ، انهاء الاحتلال الاجنبي ، تحقيق العدالة و المساواة بين الشعوب ، ضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها [4]

---

[1]- حديث للمجلة الشهرية " ارابيزا" الخميس 06 سبتمبر 2001 .

[2]- حديث رئيس الجمهورية لمجلة :"فيغاروماغرين" ، الجزائر ، 26 يوليو 2003 .

[3]- حديث صحفي لوكالة الأنباء الإيرانية " إرنا" ، 11 أغسطس 2008 .
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

[4]- مهدي فتاك ، مرجع سابق ، ص 16 .

حيث يقول " ولهذا السبب تستوجب في نجاحها جملة من الشروط، كأن يسود العدل والمساواة، ويزول الظلم والاستغلال، وتحترم الحريات وتصان الحقوق،وتعم ثقافة التعايش والتعاون، ويغلب الحوار على الاحتقان والحروب"[1]

ج- طبيعة الصراع :

يعتقد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ان الصراع هنا مباراة صفرية ، لصالح الدول الغربية ذات النظام الرأسمالي العالمي ، و هذا ما اكده في حديث مع شبكة الاخبار العربية « آ. أن. أن » :" فالمستفيد هو مستفيد واحد وقد يكون أجنبيا عن بلادنا وغريبا عنها ":[2]، كما أضاف " إن الإرهاب القائم على تشويه صورة الإسلام حظي بدعم و مساندة الغرب في فترة الحرب الباردة ..... و إن سلوكا كهذا من شأنه أن يؤكد التوجه المتمثل في سهولة قدح العالم العربي الإسلامي في وضع هو الضحية الأولى له.[3]

د- مجـــال الصراع :

في نظره أن لكل صراع اسبابه المستقلة و هو يختلف من دائرة الى اخرى ،أي ان اسباب الصراع على المستوى العالمي تختلف عن المستوى الاقليمي ونفس الشيء بالنسبة للمستويات الاخرى ، الا انه من جهة اخرى يوجد تشابك لهذه الاسباب و المسائل على جميع الاصعدة ، حيث تمتاز بالتعقيد و الترابط الذي ينتج عن النسق الدولي ، فالصراع الدولي العالمي يتعلق عموما حول صراع على المصالح و مناطق النفوذ بالعالم (العالم الثالث)،و الذي يأخذ شكل جديد من اشكال الاستعمار الدولي الحديث ، يختلف عن الاستعمار التقليدي في الشكل و الوسائل و الاستراتيجية ، و هو ما يعرف اليوم بالعولمة و الهيمنة الاقتصادية (التبعية و المديونية) من خلال صراع شمال ــ جنوب ، بالإضافة الى صدام الحضارات والإرهاب الدولي و غيرها من مظاهر الصراع الدولي في العصر الراهن .

2 - طبيعة العدو السياسي:

يرى بوتفليقة ان الاعداء صنفان الاول اعداء بالداخل و الذي يعتبر اشد الاعداء خطورة على البلاد ، و يصنفهم ضمن الخونة ، و الصنف الثاني هم اعداء بالخارج و هم معروفين و من بينهم من تربطه علاقة لا توصف بالعداء تقوم بدعم اعداء الداخل لأغراض سياسية و إستراتيجية و قد عبر عن ذلك بقوله

---

[1]- رسالة الملتقى السادس لمؤسسة عبد الحميد بن باديس بمناسبة يوم العلم ، قسنطينة - 16 أفريل 2005 .

[2]-حديث مع شبكة الأخبار العربية « آ. أن. أن » ، الخميس 08 يوليو 1999 .

[3]- حديث للمجلة الشهرية « أرابيز» ، الخميس 6 ديسمبر 2001 .

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

:"لكل بلد أعداء في الداخل والخارج . و أعداء الجزائر معروفون ونحن نعرف كيفية مواجهتهم أيضا . لقد أمضيت الأشهر الأولى من عهدتي الرئاسية في إعادة ترتيب البيت كما يقال ، و ليس معنى ذلك أنني أهملت مواجهة المخططات العدائية التي تنفذ هنا وهناك ، سواء من قبل بعض الجزائريين أو من قبل من يقدم لهم العون في الخارج لأغراض سياسية واستراتيجية بحتة [1]

كما حدد بوتفليقة طبيعة العدو السياسي مرات عديدة احيانا بطريقة علنية و احيانا اخرى بالتلميح و الاشارة ، مع ان العدو حسبه يختلف من صعيد الى اخر ، فعلى الصعيد الدولي نجد ان العدو استعماري ذا طبيعة تدميرية تهدف إلى إنهاء الوجود الوطني مثل فرنسا التي ارتكبت اخطاء لا تغتفر و لا محل لها من الاعراب ، الى درجة انها هددت الاستقلال و ضربت حصار جوي و على الموانئ فهو يقول:" كل ما في الأمر أن السياسة الفرنسية ، وخلال عشريتين كاملتين ، و بصفة أدق في العشرية الأخيرة ، أساءت لبلادي أيما إساءة :"[2] ، :" وصلت في عهد وجدت فيه استقلال بلادي محاصرا. فرنسا تعاملنا من منطلق السيادة المحدودة. حصار مضروب على الجزائر جويا وقد كان يصل إلى حصار على الموانئ ".[3]

كما أشار إلى الأعداء و حصرهم في القوى الدولية ، دون تحديده للعدو فيقول:" بلادي عاشت طوال عشرية كاملة في جو من الرعب والعذاب مما ألب عليها أقطار الدنيا ، و خاصة تلك التي بيدها الحل و الربط . لا تنسى أن هناك من المبادرات التي دعت إلى وضع الجزائر تحت المراقبة الدولية ، هذا مع فرض حظر غير معلن على بلادنا .:" مضيفا :" لقد تعودت الصحافة الدولية على استهداف الجزائر لإسقاط مؤسساتها الواحدة تلو الأخرى ، و هي إذ تركز اليوم على الجيش فهي لا تريد من وراء ذلك إلا انهيار الجزائر برمتها"[4] بالإضافة إلى ما سبق فقد اعتبر ان الإرهاب الدولي هو عدو شرس و عدواني ذو طبيعة تدميرية تهدف إلى إنهاء الوجود الوطني و اعتبره ظاهرة دوليـــة.

- مصادر أهداف العدو:

يعتقد بوتفليقة أن أهداف العدو في الغالب منبعه يرجع الى تقاليد تاريخية المتعلقة بالاستعمار و التوسع كما يستمدها من الإيديولوجية الرأسمالية ، بالإضافة الى الاحتياجات الاجتماعية ، فهو يقول في هذا الشأن:" في الحقيقة ، كانت علاقاتنا مع فرنسا مهتزة دائما وأبدا نتيجة للرواسب الاستعمارية ، و ازدادت خلال العقد

---

[1]- حديث مع أسبوعية " 26 سبتمبر " اليمنية ، الاثنين 27 ديسمبر 1999 .

[2]- حديث مع القناة الفضائية اللبنانية "ل ب سي" ،الجزائر،الجمعة 4 فيفري 2000 .

[3]- ندوة صحفية في زيارة الى الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، الاربعاء 16 فيفري 2000 .

[4]- حديث صحفي مع شبكة تلفزيون الشرق الأوسط« أم . بي. سي »(نيويورك،الأحد 3 سبتمبر 2000)

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

الأخير اهتزازا نتيجة لمحاولات فرنسا التدخل في شؤوننا الداخلية:"[1]، و بالنسبة للإرهاب الدولي فهو نابع عن الإيديولوجية الرأسمالية الغربية ":إن الإرهاب الدولي يعتبر ثمرة إعادة بناء ميزان القوى الإيديولوجي في سياق يسعى فيه الغرب إلى ممارسة هيمنة اقتصادية على العالم برمته مع فرض الطابع العالمي الأحادي الجانب :"[2].

و- رؤية العدو لأعدائه :

حسب ما يعتقد بوتفليقة فان نظرة العدو لأعدائه ، هي نظرة توسعية ذات طبيعة دفاعية و عدوانية ،فقد عبر عن ذلك بقوله" إذا كان العالم ، حسبما أراه ، ينظر إلينا كأمة ، و ليس كدول مفردة ، فمن الطبيعي إذن أن يقف الأعداء لنا بالمرصاد . لأن من طبيعة كل تكتل أن يكون له أعداء:"[3]

م- الدور السياسي الدولي للعدو:

حسبه فان العدو هنا يلعب دور قائد استعماري :" كانت علاقاتنا مع فرنسا مهتزة دائما وأبدا نتيجة للرواسب الاستعمارية ، و ازدادت خلال العقد الأخير اهتزازا نتيجة لمحاولات فرنسا التدخل في شؤوننا الداخلية :"[4]كما صرح ". فرنسا تعاملنا من منطلق السيادة المحدودة. حصار مضروب على الجزائر جويا وقد كان يصل إلى حصار على الموانئ"[5] بالإضافة إلى العدو الثاني المتمثل في الإرهاب الذي لعب دور المخرب إقليمي والعميل الاستعمار.

3 – خصائص النظام الدولي: صراعي ام تعاوني ؟

النظام الدولي صراعي تعاوني .

- مصادر الصراع الدولي:

هو إذ يعترف أن بعض سمات العلاقات الدولية لما قبل نهاية الحرب الباردة لا تزال تجد لها حضورا قويا ، يضاف إلى ذلك التفاقم الصارخ في مظاهر التفاوت الاقتصادي بين الشمال و الجنوب ، و يعتبر ان كل هذه السمات تشكل المصدر الدائم لشتى انواع التوترات في العالم ، و يطرح بوتفليقة ضمن المصادر الجديدة للاستقرار قضية الإرهاب الذي يرى بانه شكل من الاحتجاج على وضع يتسم بالظلم و انعدام التفهم و حل يرفضه الياس و القنوط .[6]

[1]- حديث مع أسبوعية " 26 سبتمبر " اليمنية ، الاثنين 27 سبتمبر 1999 .
[2]- حديث رئيس الجمهورية لمجلة "فيغاروماغرين" ، الجزائر 26 يوليو 2003 .
[3]-- حديث مع أسبوعية " 26 سبتمبر " اليمنية ، الاثنين 27 سبتمبر 1999 .
[4]- ندوة صحفية في زيارة الى الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي الاربعاء 16 فيفري 2000 .
[5]- حديث مع أسبوعية " 26 سبتمبر " اليمنية ، الاثنين 27 سبتمبر 1999 .
[6]- عدلية محمد طيب ، مرجع سابق ، ص 58 – 59 .

بالإضافة إلى ما أحدثته القطبية الاحادية من تراجع لدور الأمم المتحدة ، فيقول "و أسفرت كل هذه الأوضاع التي تبرز الطابع المفرط لأحادية الطرف و سياسة الكيل بمكيالين عن خيبة أمل و عداء في العالم، لا سيما لدى الشعوب العربية و المسلمة التي أصبح شعورها بالعدوان إزاء الغرب في تزايد مستمر"[1]

- هيكل النظام الدولي :

كان اعتقاد بوتفليقة بادئ الأمر ان النظام الدولي هو احادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية و قد حذر منه مرار و تكرار كونه لا يخدم الاستقرار و السلام الدولي ، حيث جاء في تصريح له " أنه بعد الثمانينات و خاصة بعد انهيارجدار برلين و حرب الخليج المشؤومة ، لابد أن أقول بأن الساحة تغيرت كلية و العالم يحكمه قطب واحد ،هذا لا غراوة فيه :"[2]،إلا انه و بمرور الزمن تغير تصوره إلى متعدد الأقطاب الذي اعتبره انسب نظام في قوله :" وأنا أنصح بالتخفيف من قبضة العالم ، و أحذر من الاستخفاف من طرف واحد .....، ولكننا لا زلنا نؤمن و نعمل من أجل عالم أفضل متعدد الأقطاب"[3]

:" إننا نشهد اليوم العهد الثالث للعولمة الواثقة في نفسها، و الغازية، و المتعالية التي يطبعها توحيد الغرب و تقلصه، و عودة تعددية الأقطاب في العالم."[4].

- استقرار النظام الدولي:

انعدام الاستقرار النظام الدولي نتيجة سياسات القوى العظمى في العالم .

- دور الدولة في النظام الدولي:

على المستوى العالمي و الدولي يرى عبد العزيز بوتفليقة ان دور الجزائر على الساحة الدولية يكمن في دعم حركات التحرر العالمي و حرية الشعوب في تقرير المصير ، معادات الاستعمار ، بالإضافة الى لعب دور الوسيط و صانع سلام ، و هذا استنادا إلى تصريحاته :" و مهما يكن من أمر ، فإننا عازمون على أداء الدور الذي يخوله لنا موقعنا وطاقاتنا وتصورنا لمساهمتنا في حركية نطقتنا والعالم الذي نحن جزء لا يتجزأ منه."[5] :" إذ هاهي الجزائر قد بدأت تستعيد مكانتها على مختلف الأصعدة من عربية و إفريقية و عالمية :" [6]

---

[1]- حديث لوكالة الأنباء الجزائرية ، هافانا ، 16 سبتمبر 2006 .

[2]- حديث لوكالة الانباء الجزائرية ، هافانا ، 16 سبتمبر 2006 .

[3]- حديث مع صحيفة الاتحاد الامارتية ، الثلاثاء 1 سبتمبر 1999 .

[4]-خطاب ندوة منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (يونيسكو) حول موضوع "الحوار بين الحضارات: عامل سلم و تقدم بالنسبة للإنسانية" ، باريس ، الثلاثاء 5 افريل 2005 .

[5]-حديث مع اسبوعية " الوسط" اللندنية" ، الثلاثاء 29 نوفمبر 1999 .

[6]حديث مع أسبوعية " 26 سبتمبر " اليمنية ، الاثنين 27 ديسمبر 1999 .

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

- التفاؤل السياسي:

أ- التفاؤل و التشاؤم السياسي:

يرى عبد العزيز بوتفليقة أنأهدافه السياسية ستتحقق عاجلا ام اجلا و قد وصفه انه اساس العمل الدبلوماسي فيقول :" أما عن التفاؤل فإنه أساس العمل الدبلوماسي..... فمهما كان الحل شاقا فإني متفائل بالنسبة للمستقبل"[1] .

4- تنبؤية الحياة السياسية:

يعتقد بإمكانية التنبـــؤ بالاتجاهات العامة للحياة السياسية فيقول " فترة الرئيس بومدين قدمتني الصحافة الدولية على أنني رئيس مدرسة الليبرالية معناه أنني كنت سابق الآخرين بالنسبة للتفكير وهذا لا يزيدني أي شرف" [2] ، كما اعتقد ان الصدفة تلعب دورا في تغيير التاريخ السياسي و يقول " أعتقد أنه كان لا بد من تجديد الحوار و كان ذلك في صالح فرنسا وفي صالح الجزائر ، فجددنا الحوار صدفة لأنني التقيت مع الرئيس شيراك صدفة في الرباط " [3]

5- دور القائد السياسي في الحياة السياسية:

نظرته إلى الدور الذي يمكن ان يلعبه في الحياة السياسية هي ايجابية ، لكن ذلك لا يكون الا بالتعاون مع القوى الداخلية :" لا زلت اعتقد بأن اليوم الذي أشعر فيه بأني لست صاحب مهمة أو أن هناك قوة تحجبني على أن أقوم بدوري حسب ضميري فلا بد عندئذ أن اترك الرئاسة ولا بد أن ارجع إلى بيتي. " [4] :" فبضرورة الحال أنا سأبحث بين الرجال على من أتفاهم معه في حب الوطن و خدمة الشعب و من يضمن كذلك للشباب مساهمتهم في بناء مستقبلهم هو لهم ليس لنا ".[5]

---

[1]- حديث صحفي مع جريدة الوطن الكويتية ، الجزائر ، السبت 25 مارس 2000 .

[2]- حديث مع القناة الفضائية اللبنانية " ل ب سي " ، الجزائر ، 04 فيفري 2000

[3]- حديث مع قناة التليفزيون اللبنانية " المستقبل " الثلاثاء 09 نوفمبر 1999 .

[4]- مهدي فتاك ، مرجع سابق ص 17 .

[5]- حديث مع مركز التيلفزيون الشرق الاوسط " ام . بي . سي" ، الاحد 28 نوفمبر 1999 .
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

- العقائد الأدائية:

- طبيعة الأهداف السياسية:

- منهج اختيار الأهداف السياسية:

حسبه أن اختيار الأهداف الواقعية و القابلة للتحقيق ، فهو يرى ان تحقيق الامن يودي الى تحقيق الاقتصاد و ذلك يؤدي بالضرورة الى انتعاش السياسة الخارجية و جلب الاستثمارات ، لذلك يقول " أنا جئت ببرنامج ينحصر في الوئام والسلم والصالحة الوطنية ،ثانيا إنعاش الاقتصاد والحياة الاجتماعية ، ثالثا إرجاع مكانة الجزائر أو إعطاء الجزائر حقها في مكانة بين الأمم . " [1]

العلاقة بين الأهداف السياسية:

لقد اعتقد أن الأهداف الأساسية تتميز بالتكامل و التناسق ، و حسبه لا وجود للتنمية و اقتصاد بدون امـــن و لا مكانة للجزائر بدونهما، كما ان عالم اليوم تغير و اصبح سياسة مبادئ و المصالح ، فيقول " هي سياسة مبادئ و مصالح لكن الذي يسيرها يعرف المصالح أما الذي يراها فيحسبها مبادئ فقط."[2] ، و من جهة أخرى يتعامل مع العالم بما تمليه الظروف "نحن نتعامل مع عالم سنة 2000 بما آتانا به من معطيات لم تأتنا بها الأوائل ، نلين بما تمليه المرونة حيث وجبت ، ونبقى صامدين في موقع القدرة على الصمود "[3].

- مناهج تحقيق الأهداف السياسية:

يتم بناءا على الأسلوب التدريجي بعد الاعداد و التخطيط الدقيق ، مع الاعتماد على الدفعة القوية احيانا "لقد أمضيت الأشهر الأولى من عهدتي الرئاسية في إعادة ترتيب البيت كما يقال وليس معنى ذلك أنني أهملت مواجهة المخططات العدائية التي تنفذ هنا وهناك ، سواء من قبل بعض الجزائريين أو من قبل من يقدم لهم العون في الخارج لأغراض سياسية واستراتيجية بحتة . و أعتقد أن المرحلة القادمة ستتميز بالتصدي لهم بكل حزم وعزم لأن الشعب الجزائري عندما منحني ثقته إنما فعل ذلك إدراكا منه أن استتباب الأمن في دياره يتصدر قائمة الأولويات . و من ثمة ، ليس لي بد من الاضطلاع بمثل هذا الأمر خدمة للشعب الجزائري كله. و التصدي للأعداء ، أيا كان الأعداء ، يتطلب إرادة قوية ، و يتطلب في الوقت نفسه تخطيطا محكما . ونحن فاعلون ذلك بإذن الله ."[4]

---

[1]- حديث مع مركز التلفزيون الشرق الأوسط " ام . بي . سي" ، الاحد 28 نوفمبر 1999 .

[2]- حديث لتلفزيون الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، الخميس 17 فبراير 2000

[3]- حديث مع أسبوعية " الوسط " اللندنية ، الثلاثاء 29 نوفمبر 1999 .

[4]- حديث مع أسبوعية 26 سبتمبر اليمنية ، الاثنين 27 سبتمبر 1999 .

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

الإستراتيجية السياسية:

يرى انه لا يمكن اتباع استراتيجية واحدة لتحقيق الاهداف السياسية ، فالاستراتيجية العامة للسياسة الخارجية يجب ان تكون ذات طابع توفيقـــي(التوافق المتبادل) و يكون ذلك من خلال ان يتسم الخط العام للسياسة الخارجية بالاستعداد للتعاون و تحقيق السلام ، مع صياغة سياسة خارجية وفق مبدأ المعاملة بالمثل الذي يعتبره مبدا من مبادئ الدولة الجزائرية بالإضافة الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، أما بالنسبة للإستراتيجية المعتمدة إتجاه الإرهاب الدولي لا بد ان تكون ذات طبيعة ردعية و قمعيـــة " نحن نتعامل مع عالم سنة 2000 بما آتانا به من معطيات لم تأتنا بها الأوائل ، نلين بما تمليه المرونة حيث وجبت ، ونبقى صامدين في موقع القدرة على الصمود "[1]

4- المخاطرة السياسية:

بوتفليقة يرفض المخاطرة السياسية " نحن سنكون إلى جانب من يدافع على حق البلدان المنتجة لأن لا حول و لا قوة لنا... واعتقد أن الأغلبية الساحقة للأعضاء لا تريد أن تدخل في سياسة المغامرة الشبيهة بأسعار الثمانينات"[2]

-التوقيت السياسي:

هو يعتبر ان التوقيت مهم لنجاج سياسته فقد ربط جميع برامجه السياسية بتوقيت محدد و متوازن الذي اعتبره اساس النجاح ، فيقول " ليس بالضروري أن يسرع الإنسان حتى يكسر انفه ولا أن يكون بطيئا حتى يسير كالسلحفاة. المهم أن تكون الأفكار واضحة في الذهن"[3]

- وظيفة القوة العسكرية:

نظرته الى توظيف القوة العسكرية تعني الفشل في السياسة الخارجية، فهي تعتبر الملجأ الأخير بعد استنفاذ جميعالأدوات و هذا ماجاء في تصريح له " أعتقد أن وزير الخارجية من صلاحياته أن يعلن الحرب لكن الحرب تعنى الفشل في السياسة والدبلوماسية. وحتى لا تنتهي الأمور إلى مستوى الحرب من الطبيعي على الإنسان أن يتخذ التدابير الوقائية إزاء الأزمات و توتر العلاقات."[4]و من بين الظروف الذي يدعوا فيها الى استعمال القوة العسكرية اذا وقع خرق للقانون الدولي

.

[1]- حديث مع أسبوعية " الوسط " اللندنية ، الثلاثاء 29 نوفمبر 1999 .
[2]ندوة صحفية زيارة إلى الإمارات العربية المتحدة ، أبوظبي ، الأربعاء 16 فيفري 2000 .
[3]- حديث تليفزيوني الإمارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، الخميس 17 فبراير 2000 .
[4]- حديث تليفزيوني الإمارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، الخميس 17 فبراير 2000 .
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

المبحث الثانـــي : النسق العقيدي لبوتفليقة على الصعيد الإقليمي .

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل النسق السياسي الخارجي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الصعيد الإقليمي- الجهوي، تحديدا الوطن العربي (الشرق الأوسط) و المغرب العربي ، باعتماد نفس الطريقة المتبعة سابقا في تحليل النسق العقيدي لبوتفليقة اتجاه القوى العظمى ، و هذا من خلال الارتكاز على الأحاديث الصحفية و التي سنقتبس منها بعض من الجمل و الفقرات التي تساعدنا في بحثنا هذا .

أولا: العقائد الفلسفية:

01 ـ طبيعة العالم السياسي: هل هو عالم صراعي أم تعاوني؟

يرى أن العالمذا طبيعة صراعية و تعاونيـــة على حسب الفواعـل .

- مصادر الصراع:

يعتقد بوتفليقة أن الصراع بالمنطقة مصدره الرئيسي هو الاستعمار الأجنبي، حيث ربط الصراع بكل من الاستعمار الغربي للعراق و كذاالاستعمار الإسرائيلي لفلسطين ، الذي يعتبر انه ذابعد توسعي و عدواني و إيديولوجي كما اعتبر أن الاستعمار المغربي للصحراء الغربية هو منبع الصراع و التوتر بمنطقة المغرب العربي ، حيث يقول" كل هذا بسبب تنكر إسرائيل لكل المساعي السلمية، .... وهو ما يكشف بجلاء ما في السياسة التوسعية والعدوانية الإسرائيلية من تعنت وغطرسة:" كما يقول :" الكثير من الأزمات في العالم قد سويت بمجهودات دولية، لكن قضية الشعب الفلسطيني لا تزال عالقة، بل وتزداد تعقيدا، بفعل سياسة الكيل بمكيالين وغياب الإنصاف، السائدة في العلاقات الدولية.... ،أما بخصوص العراق الشقيق، فإن أملنا وطيد في إنهاء ما هو عليه من احتلال عسكري" [1].

ب- شروط السلام الاجتماعي:

حسبهأن توفير السلام في المنطقة يكون من خلال إنهاء الاحتلال بالمنطقة ، و إزالة مظاهر التوتر الاجتماعي من خلال إيجاد حل عادل لنزاعات الدولية في المنطقة ، مع تحقيق التنمية الاقتصادية ، بالإضافة الى إحداث التواصل بين الدول العربية و الإسلامية .:"و لكنني أود أن أؤكد أن حلا عادلا لقضية الشرق الأوسط سيسمح بالقضاء على أحد الأسباب الأساسية للعداء تجاه الغرب الذي يتخذه الإرهاب كذريعة"[2]

---

[1]- كلمة بالقمة السادسة عشر لجامعة الدول العربية ، تونس ، السبت مايو 2004 .

[2]- حديث للمجلة الشهرية " أرابيز" الخميس 6 ديسمبر 2001 .

ج- طبيعة الصراع :

كانت صورة بوتفليقة لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي هو مباراة صفرية ، بمعنى أن صراع لا يمكن أن يكسبه إلا طرف واحد ، أما الصراعات البينية بين العرب و المسلمين فهو مباراة لا صفرية لا وجود فيها للفائز او الرابح من ورائه و الخاسر من ورائه هم البلدان العربية ، مصرحا " كانت هناك حرب بين المغرب و الجزائر. و كان الطرف الوحيد الفائز في هذه الحرب هي الحرب. لم تكن لا الجزائر و لا المغرب. لن يحدث ذلك أبدا. لن يحدث ذلك أبدا. لن يحدث ذلك أبدا"[1]

د- مجال الصراع :

لكل صراع أسبابه المستقلة ، فالصراع مع العربي القائم بين الغرب و إسرائيل سببه احتلال الأراضي العربية و هو استعمار امبريالي ، كذا الصراع المغربي الصحراوي بخصوص الصحراء الغربية فهي استعمار و المسألة تصفية استعمار، و جميعها من واجب منظمة الأمم المتحدة استكمالها في إطار الشرعية الدولية[2]و هو يقول في هذا الشأن : " إننا لن نيأس من إمكانية إخضاع إسرائيل إن عاجلا أم آجلا، للشرعية الدولية التي تقضي بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 "[3]

طبيعة العدو السياسي:

نظر إلى العدو السياسي إقليميا بنفس النظرة و الصورة التي إنطبعت في اعتقاده حول العدو بالمبحث الأول ، فهناك عدو غربي رأسمالي ينظر الى دول الوطن العربي كأمة واحدة و ليس كدولة منفردة ،يعتمد علـى العولمة و ما أفرزته من وسائل استعمارية حديثة من بينها التدخـل الإنساني و الهيمنة الاقتصادية من خلال المنظمات التي تهدف للحد من سيادة الدول الوطنية ، ذا طبيعة توسعية، و عدوا إقليمي هو إسرائيل الذي يحتل الأراضي العربية ذا طبيعة استعمارية و عدوانية توسعية ": العدو فيه أطراف مختلفة في الاختيارات من خلال خلق هيمنة جديدة على العالم ، فيه أطراف ترى أنه لا بد من تحول نوعي يقلص من سيادة البلدان النامية أو البلدان الصغيرة ، فيه أطراف معادية لنا تماما مثل ما هي محتلة جنوب لبنان لا نريد خيرا لمن يشاطرها المودة و الصداقة ."[4] " إن إسرائيل عودتنا على منطق المجابهة الدائمة "[5]

---

[1]- تدخل الرئيس بوتفليقة خلال عشاء – نقاش على هامش اجتماع النيباد- ، جوهانسبورغ ، الجمعة 22 اكتوبر 2004 .

[2]- مهدي فتاك ، مرجع سابق ، ص16 .

[3]- حديث مع جريدة الرأي الأردنية ، عمان ، الاردن ، الاربعاء 28 مارس 2001 .
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

[4]- حديث مع قناة التلفزيون اللبنانية " المستقبل" ، الثلاثاء 9 نوفمبر 1999 .

[5]- حديث مع صحيفة " الاتحاد" الاماراتية ، الثلاثاء 1 سبتمبر 1999 .

-مصادر أهداف العدو:

حسب اعتقاده فان مصدر أهدافه تقاليد تاريخية ، يستمدها من إيديولوجية استعمارية امبريالية ، ، بالإضافة إلى احتياجات اجتماعية "الاحتلال الإسرائيلي الذي يكتسي صبغة استعمارية. ....، و يستغل كل وسائل الدمار التي بحوزته."[1] كما جاء في خطاب له " إلى حد الآن، لازالت هنا امبريالية ثقافية تحملها أمبريالية اقتصادية، تبسط في آن واحد، سيطرتها الاقتصادية ونفوذها الثقافي."[2]

- طبيعة عداء العدو:

يتصور إن عداء اتجاه الدول الغربية و إسرائيل عداء دائم كونه يتعلق بالوجود، في حين الصراع البيني عربي-عربي فهو ظرفي و ليس دائم يقتصر على قضايا و ملفات محدودة يمكن حلها و تجازها عن طريق الاتصال فهو يقول "وبالتالي لا يمكن للصعوبات الظرفية العابرة مهما كانت وتعقيداتها أن تمنع مواصلة مسار بناء اتحاد المغرب العربي الذي يشكل حتمية تاريخية واقتصادية ستتحقق ، طال الزمن أو قصر" [3] .

- احتمال رد فعل العدو على المبادرات التوفيقية:

يرى بوتفليقة أن رد فعل إسرائيل اتجاه أي مبادرة توفيقية سيؤدي بها الى تجاهل المبادرة من خلال التشكيك في هذه المبادرة و قمعها ، أما بالنسبة الى المغرب العربي ، فهنا يبرز دور التجربة السابقة لدى الرئيس بوتفليقة ، فهو يرى انه على الصعيد المغاربي التصور مبني على خبرة تاريخية ، تبرر ان المبادرات ، رد الفعل حولها استغلالي يهدف إلى الحصول على مزايا ليس إلا"[4]

- احتمال رد فعل العدو على سياسة الشدة:

يعتقد أن إسرائيل عدوانية توسعية تهدف الى السيطرة بطبعها ، و عليه احتمال رد فعلها إزاء تعرضها لفعل يتسم بالشدة ، سيؤدي حتما إلى المواجهة تتسم بنفس الشدة أو أكثر، لأنها ستحاول الاستفادة من ذلك و التوسع في الأراضي العربية، حيث يقول" و بحكم أنها دولة إن إسرائيل عودتنا على منطق المجابهة الدائمة وهذه المجابهة باتت بلا مبرر نظرا للتنازلات التي قبل بها العرب وبخاصة منهم الفلسطينيون . "[5]

---

[1]- حديث رئيس الجمهورية ليومية " لا ستامبا " ، الجزائر 28 يناير 2003 .

[2]- خطاب ثقافات و حضارات: أي حوار ، جامعة السربون ، باريس ، الجمعة 19 ديسمبر 2003 .

[3]- حديث مع صحيفة " الحياة : اللندنية ، الأربعاء 28 يوليو 1999 .

[4]- مهدي فتاك ، مرجع سابق ، ص 16 .

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

[5]- حديث مع صحيفة " الاتحاد " الاماراتية ، الثلاثاء ، 1 سبتمبر 1999 .

في حين رد فعل المغرب ازاء أي تصرف متشدد ، يكون على شاكلة رده على موقف الجزائر المتشدد فيما يخص مسالة الحدود البرية مع المغرب .1

و- رؤية العدو لأعدائه :

فالغربو إسرائيل ينظران إلى الجزائر و الدول العربية و الإسلامية نظرة الأمة الواحدة التي تمتلك عوامل القوة ، مما تشكل خطـر على مصالحهمفهي حسبهم ذات طبيعة توسعيةوعدوانية وتشكل مصدر للإرهاب الدولي "إذا كان العالم ، حسبما أراه ، ينظر إلينا كأمة ، و ليس كدول مفردة ، فمن الطبيعي إذن أن يقف الأعداء لنا بالمرصاد ، لأن من طبيعة كل تكتل أن يكون له "2:"و باتت فكرة صدام حتمي بين الحضارتين الغربية و الإسلامية ."3و بالنسبة للدول المغاربية فترى ان الجزائر هي" بروسيا المغرب العربي " أي اتهامها بأنها ذات طبيعة توسعية.4

ي - رؤية العدو للصراع الدولي :

حسب اعتقاد الرئيس بوتفليقة ، فان العدو يتصور الصراع الدولي حتمي و لايمكن تجنبه فيقول موضحا " إنّ من أهم أسباب القطيعة بين الإسلام والغرب تكمن في أن نظرة الغرب الدونية إلى العالم الإسلامي ....، ومن ثم بات الصراع مع هذا العالم ضروريا في نظره."5 كما يقول " كما أن فكرة تصادم الحضارات تهدف إلى اعتماد احتمال مواجهة لا يمكن تفاديها."6

- الإستراتيجية السياسية للعدو:

الغرب و إسرائيل يعتمدان على إستراتيجية ردعية و عدوانية " كل هذا بسبب تنكر إسرائيل لكل المساعي السلمية ...، وهو ما يكشف بجلاء ما في السياسة التوسعية والعدوانية الإسرائيلية من تعنت وغطرسة" 7

3 – خصائص النظام الدولي: صراعي ام تعاوني ؟

يرى بوتفليقة أن النظام الدولي و العالم اجمع صراعي .

---

[1]- مهدي فتاك ، مرجع سابق ، ص ص 16 – 17 .

[2]- حديث مع أسبوعية " 26 سبتمبر " اليمنية ، الاثنين 27 سبتمبر 1999 .

[3]- خطاب ندوة منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (يونيسكو) حول موضوع "الحوار بين الحضارات: عامل سلم و تقدم بالنسبة للإنسانية" (باريس، الثلاثاء 5 أفريل 2005) .

[4]- مهدي فتاك ، نفس المرجع ، ص 17 .

[5]- رسالة إلى المشاركين في المؤتمر الرابع لوزراء الثقافة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد بالجزائر ، الجزائر ، الأربعاء 15 ديسمبر 2004 .

[6]- خطاب ثقافات و حضارات : أي حوار ؟ ، جامعة الساربون ، باريس ، الجمعة 19 ديسمبر 2003 .

[7]- كلمة بالقمة السادسة عشر لجامعة الدول العربية ، تونس ، السبت 22 مايو 2004 .

- مصادر الصراع الدولي:

كما أسلفنا ، فقد تصور أن النظام الدولي و العالم اجمع صراعي ، من ضمنه الوطن العربي الكبير (الشرق الأوسط) ، الذي يقبع في حالة من التشتت و التهميش ، يرافقها عدم الاستقرار و الخلافات المتنوعة و عدد من الأزمات الداخلية ، تذكيها الأطماع و التدخلات الخارجية ، كل هذه الأوضاع أسست لوضع دائم التوتر.[1]

- هيكل النظام الدولي :

يقول انه منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 و العالم يتزعمه قطب واحد و هو الولايات المتحدة الأمريكية ، الا ان العالم مؤخرا يشهد بروز نظام دولي جديد يتمثل في تعدد الاقطاب و هو النوع المفضل لديه ، كونه يمنح دول العالم و تحديدا الدولة النامية مجالا للحركة ، فيقول " جرت في سياق دولي يميزه استفحال التوترات و الأزمات و تحولات هيكلية مترتبة عن الموجة الأحادية الطرف التي غزت العالم منذ أحداث 11 سبتمبر 20011 "[2] و قد جاء في حديث له مع صحيفة الأهرام " كما أنه من أوجب واجباتنا أن نصارحكم بأننا أقرب قناعة بعالم متعدد الأقطاب "[3]

- استقرار النظام الدولي:

ذهب إلى أن النظام الدولي يشهد انعدام الاستقرار نتيجة لطبيعة الاستعمارية التوسعية و العدائية ، بالإضافة إلى تصادم المصالح بالمنطقة ، الأمر الذي جعلها تشبه ساحة الحرب .

- دور الدولة في النظام الدولي:

يعتقد بوتفليقة ان دور الجزائر الاساسي يكمن في تقمصها دور المعادي للاستعمار و مدعم لحركات التحرر و حق الشعوب في تقرير المصير، و هذا الدور من منطلق انه يعتبر مبدأ من مبادئ ثورة نوفمبر و الدولة الجزائرية ، لذلك الجزائر تكن العداء للصهيونية صراحة من خلال عدم وجود أي علاقات تذكر سواء علنية او سرية مع رفضه للتطبيع و الاعتراف بها ، كما تلعب الجزائر دور الدولة مستقلة نشيطة في المنطقة ، مما جعلها صانعة سلام و حاملة للواء التنمية في المنطقة و هذا بقوله " فإن إستراتيجيتنا بهذا الشأن تهدف إلى إرجاع

---

[1]- عديلة محمد طاهر ، مرجع سابق ، ص 64 .

[2]- حديث لوكالة الانباء الجزائرية ، هافانا ، 16 سبتمبر 2006 .

[3]- حديث مع صحيفة الاهرام المصرية ، الخميس 15 يوليو 1999 .

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

الجزائر إلى دورها الدولي المشروع و على رأسه الدفاع عن الحقوق العربية المشروعة "[1] .

- التفاؤل السياسي:

أ- التفاؤل و التشاؤم السياسي:

بالنسبة إلى مستقبل الوطن العربي الكبير فهو غير متفائل له بالنجاح ، طالما هناك انقسامات و تشتت في صفوف الأمة الإسلامية و العربية و هي بطبيعة الحال تخدم الأعداء ، و فيما يخص المغرب العربي فهو يبتعد عبد العزيز بوتفليقة عن المسالة برمتها فيقول " و الله أنا لست من المتفائلين و لا من المتشائمين أنا براغماتي ، أنا احل مشاكل أو لا أحلها، الوقت الذي نحن نتكلم فيه نحن نتبادل المودة و الأخوة من ناحية المشاعر ، لكن من الناحية العملية لا هم يفعلون شيئا ضدنا و لا نحن نفعل شيئا ضدهم و لا هم يعملون شيئا لصالحنا ولا نحن نفعل شيئا لصالحهم ." و يعطي منحى أخر للمسألة فيعتبر انه " كما أنني لا احلم بعالم هو عالمي و أنا أرى العالم مثل ما هو. يعنى لا بد أن نتعامل مع مصادر القوة و مصادر القرار"[2] .

4- تنبؤية الحياة السياسية:

هو من الأشخاص الذين يؤمنون بقدراتــهم فيما يخص التنبؤ بالحياة السياسية ، بل اعتبر ان مصيبته في السياسة ، هو قدرته على التنبؤ بالتحولات المستقبلية التي تطرأ على الاتجاهات العامة للحياة السياسية .

5- دور القائد السياسي في الحياة السياسية:

لقد وضح بوتفليقة دوره كقائد سياسي عربي بدقة ، من خلال التصريح الآتي:" أنا بدوري سأكرس كل جهودي إلى جانب أخي فخامة الرئيس محمد حسني مبارك من أجل بعث مبادرات عربية جديدة بهدف رأب الصدع العربي و لم الشمل و تحقيق التضامن العربي المنشود .....، و في هذا الإطار فإنه يقع على عاتقنا كقادة للدول العربية العمل المشترك على تدعيم و تحديث آليات جامعة الدول العربية و تفعيل نشاطها لترقية العمل العربي المشترك هدف إرساء الأمن و الاستقرار في سائر ربوع المنطقة العربية و المتوسطية .:"[3]

---

[1]- حديث مع صحيفة الاهرام المصرية ، الخميس 15 يوليو 1999 .

[2]- مهدي فتاك ، مرجع سابق ، ص 17 .

[3]- حديث مع صحيفة الاهرام المصرية ، الخميس 15 يوليو 1999 .

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

- العقائد الأدائية:

- منهج اختيار الأهداف السياسية:

إقليميا يعتمد في اختياره للأهداف السياسة على الموضوعية و الواقعة و القابلة للتحقيق " من منظورنا ، شروط موضوعية واقعية منطقية لبناء السلام في الشرق الأوسط ومحيط الشرق الأوسط الواسع ، هل تريد إسرائيل السلام مع العرب أم لا ؟"[1]

- العلاقة بين الأهداف السياسية:

يرى ان الأهداف السياسة تتكامل فيما بينها و لابد أن تسير في وتيرة واحدة انطلاقا من تحسين الأوضاع الداخلية ثم تطوير العلاقات البينية العربية من خلال تجاوز الخلافات الظرفية و تفعيل دور الجامعة العربية ثم التكتـل الذي أصبح ضرورة يمليه العصر، وصولا الى تحقيق السلام بالشرق الأوسط ثم التنميـة التي تتطلع اليها الشعوب العربية كافة :" لا ابد لنا من إعادة ترتيب البيت العربي الواحد، وتنقية أجوائه بما يضمن إخراج الأمة العربية من متاهات التمزق والانقسام في ظل تمتين علاقات التضامن والتعاون وحسن الجوار القائمة على الندية والاحترام المتبادل بين شعوبها، وأن نتفرغ جديا لتفعيل مؤسسة الجامعة " .[2]

- إمكانية تغيير الأهداف السياسية:

دعا إلى ضرورة التمسك بالأهداف السياسية فيما يخص حمل إسرائيل على الالتزام بقرارات مجلس الأمن و الأمم المتحدة حول الأراضي العربية المحتلة حيث جاء في جريدة الرأي الأردنية حديث للسيد عبد العزيز بوتفليقة مفاده "إننا لن نيأس من إمكانية إخضاع إسرائيل إن عاجلا أم آجلا، للشرعية الدولية التي تقضي بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 "، لكن و بالرغم من تأكيده على ضرورة التمسك بالأهداف السياسة إلا انه عدل في نسقه العقيدي الأدائي المتعلق بالتكتيك و يتضح ذلك من خلال " لا مناص من حمل الطرف الإسرائيلي على الالتزام بكل ما سبق، وإن تم الاتفاق عليه ومواصلة المفاوضات حول ما تبقى من الجوانب العالقة "[3]

.4- مناهج تحقيق الأهداف السياسية:

لتحقيق الأهداف على الصعيد الإقليمي و الجهوي ، لا بد من الاعتماد على هبة مقدامة و الى قفزة شجاعة و هذا طبعا في ظل التدرج .

---

[1]- حديث مع صحيفة " الاتحاد" الإماراتية ، الثلاثاء ، 1 سبتمبر 1999 .

[2]- حديث مع جريدة " الراي" الاردنية ، عمان ، الاردن 28 مارس 2001 .

[3]- حديث مع جريدة " الراي" الاردنية ، عمان ، الاردن 28 مارس 2001 .

- الإستراتيجية السياسية:

تطرق بوتفليقة إلى إستراتيجية الجزائر في سياسته الخارجية و قال " أن إستراتيجية التحرك الخارجي الجزائري ، قد تعرض لبعض التقلصات للظروف الداخلية ، فإن إستراتيجيتنا بهذا الشأن تهدف إلى إرجاع الجزائر إلى دورها الدولي المشروع و على رأسه الدفاع عن الحقوق العربية "[1]، حيث يتضح ن خلال ذلك ان انسب استراتيجية هي التعاون الثنائي الوظيفي في علاقاتها الجهوية و الاقليمية.[2]

- التوقيت السياسي:

يولي أهمية كبيرة للوقت، و يعتبر أن أي برنامج حكومي يتحكم فيه عاملان هما الإمكانيات و الوقت "ولا يخفى عليكم أن تنفيذ أي برنامج حكومي يتحكم فيه عاملان عامل الإمكانيات وعامل الوقت ..... ، تنشيط العلاقات بيننا وبين المغرب هو حتمية تاريخيةولقد ضيعنا كثيرا من الوقت وشعبنا في الجزائر وفي المغرب يطالبنا بالتعجيل لإعادة العلاقات الأخوية إلى سالف عهدها بل وتطويرها بما يعود على المنطقة كلها بالخير" . [3]

6- وظيفة القوة العسكرية:

بالنسبة الى استخدام القوة إقليميا و تحديدا جهويا فهو يرفض استخدامها و اللجوء إليها يقول " إن قضية الصحراء الغربية ليست ذريعة حرب بين الجزائر و المغرب في أي حال من الأحوال. ....، و إن منظمة الأمم المتحدة- نعم فلتصفقوا لأننا رجال سلم- " [4]

[1] - حديث مع صحيفة الأهرام المصرية ، الخميس 15 يوليو 1999 .

[2]- مهدي فتاك . مرجع سابق ، ص 17 .

[3]- حديث مع صحيفة الخبر " الوطنية ، الثلاثاء 3 اوت 1999 .

[4]- تدخل الرئيس بوتفليقة خلال عشاء – نقاش على هامش اجتماع النيباد ، جوهانسبورغ ، الجمعة 22 اكتوبر 2004 .

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

المبحث الثالث : النسق العقيدي لبوتفليقة اتجاه إفريقيا .

هذا المبحث سيكون محل دراسة النسق العقيدي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الصعيد القاري و تحديدا إفريقيا ، من خلال الاعتماد على نفس الخطوات التي السابقة المعتمدة في هذا الفصل .

أولا: العقائد الفلسفية:

01 ـ طبيعة العالم السياسي: هل هو عالم صراعي أم تعاوني؟

يرى أن العالم ذا طبيعة صراعي- تعاوني .

- مصادر الصراع:

يعتقد أن الصراع ينبع أساسا من العولمة الثالثة ذات الخصائص الايديولوجية التي تنادي بصراع الحضارات ، بالإضافة الى النظرة الدونية للغرب اتجاه القارة الافريقية و دول العالم الثالث ، و لا ننسى النزعة الاستعمارية التي تأخذ شكل جديد من خلال استغلال الشمال المتقدم للجنوب المتخلف و خلق بؤر توتر بالداخل ، مع انتشار الأمية و الامراض و الفقر الذي زاد في تأزمالأوضاع و خلق الصراع " تتسبب العولمة في مراجعات أليمة تثير البلبلة و الفوضى و تحدث هزات عنيفة "[1] تظل بالتالي كل مواجهة معممة بين الحضارات عملا انتحاريا، و نظرية صدام الحضارات تصب دون أدنى شك في هذا الاتجاه".[2]

- شروط السلام الاجتماعي:

يراهن على المؤسسات و التكتلات الدولية و منظومة الأمن الجماعي الافريقية في تحقيق السلام الاجتماعي ، بالإضافة الى خلق شراكة حقيقية مع الشمال المتقدم و ازالة مظاهر التوتر الاجتماعي و هذا ما تحدث عنه في العديد من المناسبات "إن إنشاء الاتحاد الإفريقي و إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا ينضويان و بالذات، ضمن مسار شامل يتوخىبناء إفريقيا الجديدة حسا و معنى، إفريقيا المتساوقة مع مقتضيات السلم و الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " [3]

---

[1]-. الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنميةمائدة مستديرة ،بانكوك ، تايلاندا ، الجمعة 18 فبراير 2000 .

[2]- خطاب ندوة منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (يونيسكو) حول موضوع "الحوار بين الحضارات: عامل سلم و تقدم بالنسبة للإنسانية" ، باريس، الثلاثاء 5 أفريل 2005 .

[3]-كلمةالاجتماع الافتتاحي لقمة مجلس السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي. ، أديس أبابا (إثيوبيا)، الثلاثاء 25 مايو 2004.

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

ج- طبيعة الصراع :

دون أي شك هو يعلم ان الصراع هنا مباراة صفرية ، لصالح الشمال أي الدولة الغربية و التي تساهم بشكل كبير في الوضع الذي تعيشه القارة من تخلف و توتر ، على حساب الجنوب الذي يقبع تحت رحمة الظروف الدولية القاهرة .

د- مجال الصراع :

تختلف أسباب و مجالات الصراع بالقارة الإفريقية فكل صراع يأخذ شكل مستقل خاص به " إن المشاكل قد تكون في بعض الأحيان خاصة بكل بلد و قد تكون مشتركة على مستوى منطقة ، أو على مستوى القارة ، ينبغي إذن على كل بلد أن يغترف أولا ، من عمق واقعه الخاص ، الطاقة و الموارد اللازمة لإعادة الأمن وإحلال الوئام المدني. "[1]

2- طبيعة العدو السياسي:

يتصور أن العدو على المستوى القاري هو الدول الاستعمارية القديمة التي تحاول ان تبقي هيمنتها على مستعمراتها القديمة من خلال الاعتماد على اسلوب جديد و وسائل حديثة ، و يتضح ذلك جليا من استغلال الشمال المتقدم الى الجنوب المتخلف ، معتمدين في ذلك على فكرة العولمة الثالثة ، التي تعمل لفرض الهيمنة الاقتصادية و صراع الحضارات على القارة الإفريقية و الدول النامية ، حيث يقول " فلكي نعيش مكرمين معززين، علينا أن نعيد النظر نحن أبناء العالم الثالث، في منظومة حياتنا، وندافع عن سيادتنا التي حققناها بدمائنا، في حركة تحرر طويلة وشاقة، وأن لا نستجيب مرة أخرى إلى مظاهر الهيمنة، والاستعمار الجديد " [2]

- مصادر أهداف العدو:

يرى أن العدو يستمد اهدافه من التقاليد التاريخية الاستعمارية الغازية و الايديولوجية التي تتمحور حول ضرورة وحتمية صراع الحضارات ، و احياء العولمة ذات العهد الثالث : " إننا نشهد اليوم العهد الثالث للعولمة الواثقة في نفسها، و الغازية، و المتعالية التي يطبعها توحيد الغرب و تقلصه." [3]

---

[1]- مائدة مستديرةالدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، بانكوك ، تايلاندا ، الجمعة 18 فبراير 2000.

[2]- رسالة إلى المشاركين في الملتقى الدولي حول"إشكالية التحرر والتحديات الدولية الراهنة" ، الجزائر، الأحد 6 فبراير 2005 .

[3]-رسالة إلى المشاركين في الملتقى الدولي حول"إشكالية التحرر والتحديات الدولية الراهنة" ، الجزائر، الأحد 6 فبراير 2005 .

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

- الدور السياسي الدولي للعدو:

ينظر إلى أن الشمال المتقدم يلعب دور القائد الاستعماري من خلال الهيمنة الاقتصادية و التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية و تهميشها في لعب دورها الحيوي و الاستراتيجي بالساحة الدولية .

3 – خصائص النظام الدولي: صراعي ام تعاوني ؟

يرى ان النظام الدولي هو صراعي .

- مصادر الصراع الدولي:

الصراع نتيجة هيمنة دول الشمال و التي تتزعمهم الولايات المتحدة الامريكية من خلال القطبية الاحادية التي تتحكم في العالم و المنطقة افريقية ، في اطار حماية مصالحها من المنافسة الشديدة المفروضة من طرف القوى الدولية الاخرى و بالخصوص الاستعمارية منها ، كما تعتبر العولمة الثالثة هي الاخرى مصدر من مصادر الصراع الدولي " والله هي الدول كلها في المنطقة في حالة شبه حرب"[1]

- هيكل النظام الدولي :

بادئ الأمر خلال عهدته الاول و الثانية كان العالم يعيش في ظل القطبية الاحادية، مؤخرا تغير العالم و اصبح حسبه متعدد الاقطاب "إننا نشهد اليوم العهد الثالث للعولمة الواثقة في نفسها، و الغازية، و المتعالية التي يطبعها توحيد الغرب و تقلصه، و عودة تعددية الأقطاب في العالم." [2]

- استقرار النظام الدولي:

قاريا يرى أن المنطقة في حالة شبه حرب ، تعمها الفوضى و التوتر ، إلا انه و مع تفعيل المنظمات الدولية ذات الصبغة القارية المتمثلة في الاتحاد الإفريقي و منظمة النيباد ، اخذ الوضع يتحسن تدريجيا " إنما قمنا بتصميم هيكل أمنى جديد توخيا منا أن نواجه مواجهة أفضل هذه التهديدات، و سعيا منا للتكفل بمقتضيات الوقاية من النزاعات و تسييرها و تسويتها، في كنف روح المسؤولية بالتضامن.... ، إن إعادة تصميم منظومة الأمن الجماعي الإفريقية هذه قد أملتها الضرورة الملحة، و هي تقوم على مقاربة تدمج معالجة الأسباب المعيقة للنزاعات"[3]

---

[1]- حديث صحفي مع شبكة تلفزيون الشرق الأوسط« أم . بي. سي » ، نيويورك ، الأحد 3 سبتمبر 2000 .

[2]- .رسالة إلى المشاركين في الملتقى الدولي حول"إشكالية التحرر والتحديات الدولية الراهنة" ، الجزائر، الأحد 6 فبراير 2005

[3]- خطاب.ندوة منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (يونيسكو) حول موضوع "الحوار بين الحضارات: عامل سلم و تقدم بالنسبة للإنسانية" ، (باريس، الثلاثاء 5 أفريل 2005) .

- دور الدولة في النظام الدولي:

يعتبر بوتفليقة أن دور الدولة الجزائرية و إن غيبتها الأحداث و الأزمة الداخلية فانه عاد ليلعب دور المستقل النشيط و صانع سلام من خلال القيام بدور الطرف الثالث (الوسيط) في حل النزاعات الدولية ، و صانع التنمية من خلال حمله للواء التنمية في البلدان الإفريقية1، ناهيك عن الدور الذي يعتبر مبدأ راسخ في السياسة الخارجية الجزائرية و هو المعادي للاستعمار في العالم اجمع و المدافع عن الحركات الحريرية و حق الشعوب في تقرير المصير ، فيقول: " والقمة هذه هي كذلك فرصة لكي نطمئن أشقاءنا على أن المأساة وإن كانت قد غيبت الجزائر إلى حد ما عن دورها ومكانها على الساحة الخارجية ، فإنها لم تجردها من القدرة على النهوض ، ومن وفائها اللامتناهي العربي والإفريقي أولا ، و المتوسطي ثم العالمي . وبالتالي فإن الجزائر عازمة على تقديم مساهمتها الفعالة والقيام بدورها النشيط في إخماد نار الحروب في قارتنا ومكافحة التخلف والقضاء على أسباب المخاطر المختلفة التي تهدد إفريقيا من أمراض ومجاعة وجفاف وتصحر وغير ذلك " 2

- التفاؤل السياسي:

أ- التفاؤل و التشاؤم السياسي:

يتوسط بوتفليقة في طرحه حول تحقيق الأهداف السياسية فلا يغالي في التفاؤل و التشاؤم "، أنا على يقين من أن هناك إرادة في التحاور من طرف مجموعة الثمانية. و دون أن أغالي في التفاؤل والاغتباط، ولا في التشاؤم القاتل، أعرف بأن الأمر يتعلق بأفكار جديدة؛ وأعرف أن الأفارقة يريدون الخروج مما هم فيه؛ وأعرف كذلك بأن شركاء إفريقيا يفهمون بأنه لا يمكنهم ترك القارة على الهامش." 3

4- تنبؤية الحياة السياسية:

يتصور ان بقدرته التنبؤ بالاتجاهات العامة للحياة السياسة على المستوى الإفريقي ، و يترجم ذلك من خلال ان المبادرات الإفريقية هي نتاج تفكير و صحوة ، حيث لا مجال للصدف في تخير مجرى التاريخ " إن هذه المبادرة لم تكن وليدة الصدفة، و لن تكون غاية في حد ذاتها، بقدر ما هي نتاج تفكير و صحوة عميقين يعكسان تصميم قارتنا على الخروج من دائرة الفقر و التخلف، بانتهاج أساليب جديدة للتسيير تحقيقا للحكم الراشد و التنمية على حد سواء" 4

1- مهدي الفتاك ، مرجع سابق ، ص 17 .
2- حديث مع صحيفة "الأهرام" المصرية ، الخميس 15 يوليو 1999 .
3 - حديث لـيومية « لوموند » الفرنسية ، باريس، السبت 9 فبراير 2002 .
4 - كلمة. منتدى جدة الاقتصادي في دورته السادسة ، جدة، السبت 19 فبراير 2005 .

- دور القائد السياسي في الحياة السياسية:

يتصور أن دوره يكمن في حل النزاعات و تحقيق التنمية بالقارة الإفريقية بالتعاون مع القادة الأفارقة " لذلك سأعمل بكل جهد وبالتعاون مع القادة الأفارقة على التخفيف من مشاكل إفريقيا والتقليل من أمراضها وإخراجها إلى مرحلة الإنعاش و الانتعاش ..... ، وضع حد للحروب داخل إفريقيا ، التنمية في إفريقيا هما المحوران الأساسيان اللذين انعقدت الدورة الخامسة والثلاثين لعلاجهما وهما المحوران الباقيان بعد الدورة في أولوياتنا جميعا ."[1]

[1]- حديث مع صحيفة "الخبر" الوطنية ، الثلاثاء 3 أوت 1999 .
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

- العقائد الأدائيـــة:

- منهج اختيار الأهداف السياسية:

دائما و في إطار تحديد الأهداف السياسية ، يعتمد بوتفليقة اختيار الأهداف الممكنة التحقيق "وضع حد للحروب داخل إفريقيا ، التنمية في إفريقيا هما المحوران الأساسيان اللذين انعقدت الدورة الخامسة والثلاثين لعلاجهما وهما المحوران الباقيان بعد الدورة في أولوياتنا جميعا ."1 كما صرح قائلا" إن الأهداف التي رسمناها لأنفسنا من أجل التنمية البشرية وتعزيز القدرات في إفريقيا هي أهداف طموحة بالتأكيد، وتتطلب منا جميعا أن نمعن في المثابرة في جهودنا، ذلك أن تنفيذ النيباد يعد مسارا شاقا وطويل الأمد" 2.

- العلاقة بين الأهداف السياسية:

غالبا ما أكد على أن إعادة الأمن و سيادة دولة القانون سيتيحان الإطار الملائم الذي يمكن أن تبذل ضمنه ، من هنا فصاعدا ، جهود مكثفة من أجل تنمية و اندماج إفريقيا.

2- مناهج تحقيق الأهداف السياسية:

في اعتقاده دائما ان تحقيق الأهداف لا بد ان يتم بعد إعداد دقيق و نظرة فاحصة تتسم بالموضوعية ، كما صرح في الدورة العاشرة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية "لا يمكن تقويم الإختلالات الحالية دون أن نلقي نظرة فاحصة لا محاباة فيها على الأسباب التي أدت إلى تهميش إفريقيا . "3

3- الاستراتيجية السياسية:

يقول انه لا بد من المقاومة بجميع الأشكال ، من خلال إتباع إستراتيجية توفيقية " و نحن مجبرون على المقاومة بجميع الأشكال إذا صدقت تلك التقارير. نعم، قد نتعذب ، بل من الأكيد أننا نتعذب ولكننا في النهاية سننتصر. هذا كذلك ما أقوله من الوجهة النظرية. ولكنني بالمرصاد دائما إلى تقسيم البلدان والشعوب شقيقة كانت أم صديقة أو غيرها. إذا ما دعينا إلى ذلك، سنعمل بما أتينا من قوة لإرجاع السلام في السودان الشقيق داخل وحدة شعبه وحرمة ترابه الوطني."4 كما صرح أن إعادة تصميم منظومة الأمن الجماعي الإفريقية هذه قد أملتها الضرورة الملحة.

---

1 - حديث مع صحيفة "الخبر" الوطنية ، الثلاثاء 3 أوت 1999)

22- كلمة الحوار بين أطراف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)حول "التنمية البشرية وتعزيز القدرات في إفريقيا" ، جوهانسبورغ، الجمعة 22 أكتوبر 2004 .

3- خطاب مائدة مستديرة الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، بانكوك ، تايلاندا ، الجمعة 18 فبراير 2000

4 - حديث مع صحيفة " الإتحاد " الإماراتية ، الثلاثاء 1 سبتمبر 1999 .

6- وظيفة القوة العسكرية:

يبتعد نهائيا عن توظيف القوة في حل النزاعات الدولية"إن اللجوء إلى استعراض العضلات واستعمال القوة لحل القضايا الدولية أو حتى المحلية مرفوض من طرفنا رفضا تاما." [1]

1- حديث مع صحيفة " الإتحاد " الإماراتية ، الثلاثاء 1 سبتمبر 1999.
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

الفصـــل الثـــالـث

تأثير النظام السياسي الجزائري و متغيرات البيئة الدولية على دور النسق العقيدي في السياسة الخارجية الجزائريـــة

يتنــاول هذا الفصل أثــر النظام السياسي الجزائري و المتغيرات البيئة الدولية على دور النسق العقيدي في السياسة الخارجية الجزائرية ، باعتبار ان النظام السياسي و متغيرات البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها ، يلعبان دورا مهما في التأثير على الشكل الذي يمكن أن تتخذه عملية صنع السياسة الخارجية ، و كذا تراتبية محدداتها التي يعتبر البيئة النفسية و النسق العقيدي احدها ، لذلك سنحاول الوقوف على حقيقة التفاعل الناتج عن هذه المتغيرات من خلال هذا الفصل ، الذي تندرج عنه ثلاثة مباحث رئيسية :

المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي الجزائري .

المبحث الثاني: مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية .

المبحث الثالث : تأثير متغيرات البيئة الدولية و القوى الكبرى على اثر النسق العقيدي في السياسة الخارجية الجزائرية .

- الفصل الثالث: أثــر النظام السياسي الجزائري و البيئة الدولية علـــى دور النسق العقيدي في السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي الجزائري .

إن عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي للدولة ، فالنظام السياسي من حيث كونه ديمقراطي او غير ديمقراطي يؤثر في عملية اتخاذ القرار من حيث الجهة التي تصنع القرار و مدى مشاركة أكثر من طرف في هذه العملية و من حيث المراحل التي تمر بها صناعة القرار ، ففي النظم الديمقراطية تخضع هذه العملية لإجراءات و مشاورات و مناقشات طويلة مع جهات عديدة و يلزم لتنفيذها موافقة أكثر من جهة.

و يختلف الأمر في الأنظمة غير الديمقراطية ، فعملية اتخاذ القرار تتم في نطاق ضيق و لا يشارك في اتخاذه إلا عناصر محدودة ، لان متخذ القرار لا يحتاج إلى مراجعة مؤسسات أخرى في الدولة لكي يكسب هذا القرار شرعيته منها كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية .

كما يجب أن نذكر هنا ، إلى أن القرار مرتبط بمصالح النظام المرتبطة بشخصية صانع القرار بعكس الحال في النظم الديمقراطية ، فصانع القرار يجب ان يقوم بعملية ملائمة بين مصالح الفئة آو الحزب الذي ينتمي إليه. [142]

هذا من جهة صانع القرار و الأطراف المشاركة في العملية ، أما من جهة طبيعة القرارات الخارجية ، فشكل النظام السياسي يؤثر على طبيعة القرارات الخارجية، لذلك حاولت الليبرالية الجديدة من خلال الطرح المتعلق بـ**"نظرية السلام الديمقراطي"**، الانطلاق في تحليل العلاقة بين شكل النظم و السياسة الخارجية. لذا تميز في هذا الصدد بين نوعين من النظم، النظم الديمقراطية المنفتحة و النظم التسلطية المغلقة، فشكل النظام هو الذي يحدد أي من المتغيرات السابقة الذكر ستؤثر على صنع قرار السياسة الخارجية.[143]

و بالنسبة لنظام السياسي الجزائري ، فيفيد كثير من الباحثين أنه من الصعب جدا تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري، ويؤكدون على أن ثمة مفارقة حقيقية، فعلى حين يبدو أنه تنصل عن طبيعته التسلطية وبدأ يخطو نحو

142 - عدلية محمد طاهر ، مرجع سابق ، ص 22 .

143 - إبراهيم بولمكاحل ،**" تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي بعد الحرب البادرة "** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2009 ، ص 19 .

الديمقراطية، فإن شواهد وقرائن كثيرة تقول بعكس ذلك، إذ تقرر في هذا الشأن ازدواجية طبيعة النظام السياسي الجزائري:[144]

واجهة ديمقراطية شكلية تتشدق بالمؤسسات و الانتخابات وفتح المجال للتعددية ...إلخ ، بينما الجوهر يعبر عن الثبات الوظيفي، وظيفة النظام التسلطي الذي كان سائدا منذ الاستقلال و إلى الآن، حتى وإن خفّت لهجته، أو تنوعت واختلفت الطرائق والأشكال التي يعبر بها .[145]

في نفس السياق و من باب التأكيد فقد أعطيت العديد من الصفات للنظام السياسي الجزائري عبر مختلف الأطروحات و الدراسات بين من يراه نظاما سلطويا أو نظاما عسكرياتيا، بالإضافة إلى من يصفه بالديمقراطي خصوصا بعد التغيير الذي طرأ على الساحة السياسية في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 التي جاءت بالتعددية السياسية في دستورها المؤرخ في: 1989/02/23 ، و لأجل تحديد طبيعة النظام، يعتقـد أن الاعتماد فقط على بنـــى و هياكل ومؤسسات النظام في التحليل قد يؤدى إلى نتائج مضللة، كما أنه لا يعكس الحقيقة الفعلية لــه، لذا لا بد أن يكون التحليل بنيويا- وظيفيا، يتخذ من الطابع الرسمي أو الشكلي للنظام مدخلا، ثم يرصده ميدانيا أو واقعيا، وبالتالي ربط البنية بالوظيفة. [146]

ظاهريا يعتبر النظام السياسي الجزائري من خلال دستور 1989 ، انه نظام ديمقراطي ، طبيعته برلماني أو شبه رئاسي ، يقوم على المؤسسات ، التعددية السياسية و الحزبية و الفصل بين السلطات ، استقلالية القضاء ، المجتمع المدني ، حرية التعبير ، حرية الإعلام و الصحافة ، احترام حقوق الإنسان ، حيث جاء هذا دستور 1989 في الأساس ليضع حد لاحتكار السلطة و كذلك الدور السياسي للجيش و حصر مهامه في الدفاع عن وحدة و سلامة التراب الوطني ثم وضع آليات لمشاركة الشعب في القرار السياسي ، و الذي تضمن مبدأين و هما:

- مبدأ الفصل بين السلطات .
- التعددية السياسية و الحزبية .1

لكن الشيء الملاحظ في ظل دستور 1989 بقاء الجيش يمثل الحكم الفصل بين النظام السياسي و معارضيه و ليس أدل على ذلك دوره في الأحداث التي حصلت في الجزائر منذ ماي 991 ، لكن هذا الدور تقلص نوعا ما بمجيء الرئيس بوتفليقة إلى الحكم، فهو بمثابة بدايــة تحول نظام إلى مدني رغم

144 - عدلية محمد طاهر ، مرجع سابق ، ص70 .
145 - عدلية محمد طاهر ، مرجع سابق ، ص70 .
146 - المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

التجاذبات التـي حصلت بيـن مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية التي كانت [147]

بمثابة عامل معيق لمسار الإصلاحات السياسية، بحيث كان هناك تجاذب شديد بين المؤسستين على مستويات مختلفة، حيث حاولت المؤسسة الشكلية –مؤسسة الرئاسة- التملص من مخالب المؤسسة العسكرية، هذه الأخيرة التي تسعى إلى تسيير الشؤون السياسية للبلاد باستقلالية عن مؤسسة الرئاسة، لكن بعد مرور مرحلة الصراع والتناقض في المصالح، استطاعت مؤسسة الرئاسة فصل المؤسسة العسكرية على الساحة السياسية رغم أن ذلك كان أمر نسبي لكن نوعا ما كان هدفه من الفصل إعطاء طابع ديمقراطي على النظام السياسي الجزائري، واكتساب شرعية شعبية، بحيث أن تدخل المؤسسة العسكرية يعتبر مؤشر بارز عن عدم فعالية المؤسسية في الإصلاح السياسي، خاصة في إطار المشروع السياسي الذي جاء به الرئيس والمتضمن لمختلف الإصلاحات السياسية المراد تحقيقها في أرض الواقع، لكن هذا المسار الإصلاحي صاحبته حواجز وعراقيل كثيرة خاصة من جانب المؤسسة العسكرية. [148]

أما بشان العلاقة بين السلطات الثلاث، فإنها تعبر عن خلل واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث نلاحظ هيمنة الأولى على الثانية، من خلال الصلاحيات الممنوحة للرئيس، و المخولة له الحق في التشريع بأوامر في ظل شغــور المجلس الشعبي الوطني، أو بين دورتي انعقاده العاديتين، أو في حالة الاستثناء. هذا في دستور 28 نوفمبر 1996 ، بينما دستور 03 فيفري 1989 لم يكن يثبت له هذه الرخصة إلا في حالة الاستثناء فقط. كما نلاحظ هيمنة السلطة التنفيذية تمتد حتى إلى السلطة القضائية - المفروض أنها مستقلة كليا في جميع أنواع النظم - حيث أن الدستور يجعل من الرئيس القاضي الأول للبلاد من خلال ترأسه للمجلس الأعلى للقضاء، وتعيين القضاة، ونقلهم...إلخ.

إن هذا أدى إلى عدم وضوح طبيعة الحكم، فعلى حين يضعه الكثيرون في خانة النظم شبه الرئاسية، بسبب الصلاحيات الكبيرة الممنوحة لرئيس الدولة

[147] - محمد برهان جعفر ، **اثر البناء المؤسسي في الإصلاح السياسي دراسة حالة الجزائر 1999-2014"** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة المسيلة ، ص 59

148 - محمد برهان جعفر ، مرجع سابق ، ص ص 59-60 .

على حساب البرلمان، يرى آخرون أن تضخيم الصلاحيات إلى حد كبير يجعلنا نتكلم عن نظام رئاسي .[149]

و يتضح لنا عموما ان هناك تباين كبير بين مختلف هذه المؤسسات فيما يخص درجة التأثير على صناعة القرارات السياسة في الجزائر ، فرغم تمتع بعض هذه المؤسسات من صلاحيات ، اكتشفنا أنها لا تعدو أن تكون مجرد صلاحيات تبقى من هذه المؤسسة سارية المفعول لا غير أحيانا، و أجهزة مساعدة لتلك التي تملك الصلاحيات الفعلية في صنع القرارات السياسية الجزائرية أحيانا أخرى .[150]

كما أن التعددية الحزبية في الجزائر تعددية شكلية تكرس ديمقراطية صورية و ذلك لأن مراجعة القانون المنظم لهذه التعددية باستبدال القانون العضوي رقم: 09 -11 بالقانون رقم 97 - 89 ، كانت ترمي في الأساس إلى تقليص عدد الجمعيات المعارضة و بناء عليه تمت قولبة الحياة السياسية بإعادة هيكلة المشهد السياسي على حساب الأحزاب السياسية. فهذه الأخيرة تعاني من ضعف التمثيل داخل البرلمان خاصة المجلس الشعبي الوطني بسبب النظام الانتخابي المعتمد و الذي ساهم إلى جانب صرامة القيود المفروضة على الحقوق القانونية و الدستورية الممنوحة لها في منعها من ممارستها، مما أحدث بدوره انعكاسا سلبيا على النشاط التشريعي و الرقابي للبرلمان، لكون الأحزاب السياسية جزء لا يتجزأ من الكل ألا و هو النظام السياسي الذي يعتبر البرلمان أهم مؤسساته و التي تشكل فضاء رحبا للنشاط الحزبي ، و على هذا الأساس تحولت الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل ما تتميز به من خصائص سلبية و التي عملت على تلاشي صدق أطروحتها ، إلى مجرد كيانات سياسية تابعة للسلطة التنفيذية عاجزة عن التأثير في المجتمع و منحى القرارات و السياسات المحددة لمصيره و المعبرة عن مصالحه و طموحاته خاصة و انها تفتقد في معظمها للمعارضة. حيث يمكننا التمييز بين نوعين من المعارضة في الجزائر إحداهما ديكورية يتم استخدامها من طرف النظام لتزيين المناسبات الانتخابية، و معارضة حادة (جبهة القوى الاشتراكية) لا يمكن لها أن تتبوأ الصفوف الأولى

149 - عديلة محمد طاهر ، مرجع سابق ، ص ص 73 - 74

150 - لرقط الحسين ، مرجع سابق ، ص 138 .

بسبب السعي المتواصل إلى تهميشها و التقليل من تأثيرها.إن كل ما سبق ذكره يقلص من دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية. [151]

و بالنسبة إلى الفواعل غير الرسمية الأخرى التي من بينها المجتمع المدني في الجزائر فقد كان له دور بارز في تفعيل و إعمال بعض الممارسات والقيم التي ساعدت على إرساء القواعد الأولى للديمقراطية في الجزائر، بأساليب ضغط متباينة ومختلفة حسب طبيعة كل تنظيم ، خاصة في البدايات الأولى للتحول نحو الديمقراطية إلى غاية وقف المسار الانتخابي، أين دخلت الجزائر في أزمة مجتمعية وسياسية مختلفة الجوانب أثرت بشكل كبير في وظائف تلك التنظيمات التي اصطدمت بواقع سياسي / أمني خطير ، وسياسات فرضتها السلطة على المجتمع في إطار معالجتها لمختلف الأزمات التنموية تميزت بالإقصاء العلني المباشر لجميع القوى الفاعلة من منظمات حقوقية مهنية ، نقابية ، إعلامية ...الخ، باستعمال وسائل عديدة كالاحتواء أو التوظيف السياسي ،والانفراد في رسم السياسات العامة والخطط التنموية.[152]

إن هذا الواقع سمح بالتأكيد بالحد من فعالية المجتمع المدني المطلوبة ومن كبح آليات عمل مختلف المنظمات وبالتالي تقويض مستوى الدور الذي تلعبه في الإصلاحات السياسية.[153]

و من اجل أن يكتسب النظام السياسي الجزائري صفة الشرعية التي تؤهله لان يتولى مقاليد الحكم و يمارس السلطة بصفة شرعية اتجه النظام في ذلك إلى الأسلوب الانتخابي و تنظيم العديد من العمليات الانتخابية بصفة دورية ، و قد وجد النظام في هذه العمليات المبرر الكبير في إصباغه بالشرعية الشعبية حتى و إن كانت نسبية و بذلك شهدت هذه العمليات تحسنا مستمرا ساهمت بشكل أو بآخر في ترسيخ الأسلوب الانتخابي كأداة فعالة لكسب الشرعية الشعبية

151 - ضمبري عزيزة ، **" الفواعل السياسية و دورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص : التنظيمات السياسية و الإدارية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007-2008 ، ص193 .

152 - محمد برهان جعفر ، مرجع سابق ، ص 104 .

153 - ضمبري عزيزة ، مرجع سابق ، ص 105 .

، كبديل للشرعية التاريخية التي كانت تميز الفترة الأحادية للنظام السياسي الجزائري .[154]

المبحث الثاني : مراكز صنع القرار السياسي في الجزائــر .

إن الفواعل بنوعيها الرسمية و غير الرسمية لا يمكنها التدخل و المشاركة فعليا في عملية رسم و صنع السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر إلا في نظام ديمقراطي، على اعتبار أن هذا الأخير هو الوحيد الذي تتحول فيه السياسة العامة إلى عملية سياسية حقيقية تكون أكثر تعبيرا عن محصلة التفاعل القائم بين هذه الفواعل، و الذي قد يأخذ صورة صراع ، مساومة ، تفاوض،احتكار، هيمنة،...و لأن النظام السياسي في الجزائر لم يكتسب صفة الديمقراطية لعدم تكريسها بعد ، لكوننا لا زلنا في مرحلة تحول نحو الديمقراطية ، فإن الفواعل الجزائرية بقيت إلى حد اليوم عاجزة عن المساهمة في العملية السياسية و التأثير فيها بالفعالية اللازمة و الشكل المطلوب ، في ظل هيمنة السلطة التنفيذية كفاعل رسمي على هذه العملية و سعيها الدائم إلى إبعاد باقي الفواعل عن المساهمة و المشاركة فيها ،و في هذا الإطار سوف نتطرق إلى هيمنة هذه السلطة على السلطة التشريعية و هيمنتها على الأحزاب السياسية و تحكمها في عملية تكوينها،إلى جانب التحالف الضمني القائم بينها و بين المؤسسة العسكرية، و ذلك لإبراز مدى تحكمها في عملية رسم و صنع السياسة العامة [155]، بما فيها السياسة الخارجية بالتحديد ، انطلاقا من معطيات و حقائق ثابتة تبين درجة التفاوت في الأدوار التي تلعبها هذه المراكز أثناء عملية صنع القرار السياسي .

حيث يؤكد البعض على خصوصية السياسة الخارجية بالنسبة إلى السياسات الأخرى التي تتبعها الدولة في إدارة نشاطاتها المختلفة، وبالتالي فإن الرقابة الديمقراطية عليها قد تحد من فعاليتها، لذا وجب ألا تخضع لنفس الرقابة السياسية التي تخضع لها المبادرات الحكومية الأخرى ، لأنها تتعلق بالمصلحة القومية والأمن والمصالح الإستراتيجية للدولة، في محيط دولي مليء بالخصوم، وتأسيسا على هذا يحبذ أن تضطلع السلطة التنفيذية بمجال الشؤون الخارجية.

إن هذا التحبيذ يجد أساسه كذلك في:

154 - نوال بلحربي ، ،**" أزمة الشرعية في الجزائر1962-2007 "**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في فرع التنظيم السياسي و الإداري ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ـ السنة الجامعية 2006-2007 . ص 220 .

155 - ضمبري عزيزة ، مرجع سابق ، ص 142 .

-1 تعقد وتزايد أهمية الشؤون الدولية، إضافة إلى السرعة التي تتم فيها مختلف التفاعلات الدولية، جعل من عملية صنع السياسة الخارجية أكثر مركزية.
-2 يمكن لشخص واحد- كرئيس الهيئة التنفيذية- أن يرسم السياسة الخارجية بصورة أفضل من هيئة جماعية كالبرلمان .
-3 السرية التي عادة ما تتسم بها الشؤون الخارجية .[156]

و منه تعتبر السلطة التنفيذية أو مؤسسة الرئاسة هي الفاعل الرسمي و المباشر في رسم السياسات الخارجية للدولة ، حيث يعد رئيس الدولة الممثل الأسمى للدولة في علاقاتها الخارجية، فهو الذي يجسد سيدتها ، و هو الذي يعبر عن إرادة الدولة لأنه يعتبر رمزا لها، لذلك فإن العرف والقانون الدوليين يخصانه بامتيازات وحصانات خاصة ، و دستور الدولة هو الذي يحدد وينظم اختصاصات وصلاحيات رئيس الدولة في مجال السياسة الخارجية غير أن هناك أنظمة دستوري تعطي لرئيس الدولة سلطات واسعة. ومن هنا يجب التمييز بخصوص صلاحيات رئيس الدولة بين الأنظمة السياسية والدستورية المختلفة.

ففي الأنظمة الرئاسية يكاد رئيس الدولة يحتكر توجيه العلاقات الخارجية ، عكس ما نجده في الأنظمة البرلمانية فإن رئيس الدولة له صلاحيات محدودة وغالبا رمزية (شرفية أو بروتوكولية) وتخص مجالات ليس لها تأثير فعلي وحقيقي في السياسة الخارجية لبلاد ، اما في الأنظمة المختلطة أو شبه الرئاسية ، والتي تأخذ بالعديد من خصائص النظام البرلماني، فإن رئيس الدولة يتمتع بصلاحيات واسعة في السياسة الخارجية مع وجود هامش تحرك لرئيس الحكومة(الوزير الأول)، وكذا لوزير الخارجية تحت المراقبة المباشرة لهذا الأخير .[157]

لذلك نجد النظام السياسي الجزائري و بحكم انه يتبنى النظام البرلماني القائم على مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية ، يعطي لرئيس الجمهورية باعتباره رئيس للسلطة التنفيذية في عملية رسم و صنع السياسة العامة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي . فعلى المستوى الخارجي يعتبر المسؤول الأول-من الناحية الدستورية- عن إقرار و وضع السياسة الخارجية للبلاد و العمل على توجيهها ،و في إطار ذلك فإنه يتولى تعين سفراء الجمهورية، و المبعوثين فوق العادة إلى الخارج و ينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين

[156] - عدلية محمد طاهر ، المرجع سابق ، ص 82 .
[157] - إبراهيم بولمكاحل ، مرجع سابق ، ص ص 22 -23 .

الأجانب و أوراق إنهاء مهامهم ، و يبرم المعاهدات الدولية و يوقع عليها. إن إسناد هذا الاختصاص للرئيس دون سواه، يعود إلى كون قيادة الشؤون الخارجية تتطلب هيئة أكثر استقرارا و بعيدة عن التأثر بنتائج الخلافات و الصراعات السياسية التي قد تنشأ بين مختلف الفواعل السياسية الداخلية.و عليه فـــــإن عملية أداء السياســة الخارجيـة تنطلق من أعلى هــرم في السلطـة [158] - رئاسة الجمهورية- أين يوجد ممثلوا القوى المتحكمة في القرار الخارجي إلى جانب القرار الداخلي، ليتم توزيعها فيما بعد على عدة مراكز لتنفيذها و بالتالي تحقيق الأهداف المنتظرة منها.و في كل الأحوال فإن الرئاسة تبقى هي المتحكمة في كل مراحل أداء السياسة الخارجية ، بالشكل الذي يجعل من المصالح المشاركة في هذه العملية تبقى مرتبطة بتقاريرها و تقييمها للوضع في رئاسة الجمهورية.و يزداد انفراد الرئاسة بهذا الأداء و تهميش دور الأطراف الأخرى و التقليل من مساهمتها، في حالة المهمات أو القضايا الخارجية ذات الطابع السري و الخاص.و في كل الأحوال فإن عملية صنع السياسة الخارجية تتمركز إلى حد كبير في رئاسة الجمهورية ، بالتعاون مع بعض الأطراف و على رأسها المؤسسة العسكرية التي لها دور هي الأخرى في هذا المجال .[159]

و يتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية على قوتها الذي جعل منها مركز قوة النظام و محور التوازن السياسي في الدولة ، لذلك فإن القرار السياسي أصبح مرهونا بموافقة المؤسسة العسكرية، بل إن اختيار رئيس الدولة لا يمكن ان يتــم إلا من خلال موافقتها لذلك تعتبر المؤسسة العسكرية واحـــدة من أقوى المؤسسات الرئيسية في الجزائر [160] ، فمنذ استقلال الجزائر والإشكال المعقد في الجزائر هو حول التداخل الكبير بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية، حتى نتجت المعادلة التي نصها أن الجيش في الجزائر هو النظام السياسي والنظام السياسي هو الجيش ، وهذه المعادلة كانت وراء عدم قيام مؤسسات فعلية وحقيقية تمارس لعبة الحكم من خلال قواعد ديمقراطية، بل أن غياب المؤسسات الدستورية الحقيقية أدى إلى تضخم دور المؤسسة العسكرية والتي كبرت على حساب المؤسسات الأخرى، وترامت أطرافها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ومن رحم هذه المؤسسة خرج كافة صناع القرار الذين

[158] - ضمبري عزيزة ، مرجع سابق ، ص 63 .
[159] - ضمبري عزيزة ، مرجع سابق ، ص ص 63-64 .
[160] - لرقط الحسين ، مرجع سابق ، ص 83.

كانوا في الواجهة وكان وجودهم في قصر المرادية - قصر الرئاسة الجزائرية هو في الواقع امتداد لقوة المؤسسة العسكرية.

وإذا كان الفصل المتعلق بالرؤساء السابقين قد بات مكشوفا، فان ما يمكن الحديث عنه هو حقيقة العلاقة بين المؤسسة العسكرية وعبد العزيز بوتفليقة حيث تمتــاز إستراتيجية بوتفليقة في التعامل مع المؤسسة العسكرية بكونهــا غيــر واضحة المعالم لاسيما فيما يتعلق بدورها في رسـم السياسة العامــة ، [161]

هل يكون دورا محوريا أو ثانويا . بمعنى هل المؤسسة العسكرية فاعل رئيسي له أهمية كبرى في رسم وصنع السياسة العامة بحيث لا تستقيم العملية السياسية إلا بتدخلها عبر مراحلها المختلفة ، و في هذا الصدد فقد صرح قائلا : "المؤسسة العسكرية مؤسسة جمهورية مارست السلطة في ظروف خاصة يمكن القول أنها وحسب الظروف التي عملت فيها قد أدت دورا جيدا" .كما و أن الرئيس بذل كل ماله من جهد لتجنب الصدام المباشر معها وهذا ما يشير له في تصريحه لصحيفة "فينشل تايمز" قائلا: "لقد قلت أنه قبل المساس بالمؤسسة العسكرية يجب المرور على جثتي...هناك ثقة متبادلة بيني والمؤسسة العسكرية".

غير أنه و بالعودة إلى تصريحات الرئيس الأخرى لوجدنا أنها تحمل الكثير من التناقضات،ففي الوقت الذي يصرح فيه على استمراره في احترام الجيش وما لعبه من دور في مقاومة الإرهاب ، و حماية الجمهورية من الزوال،و أيضا امتنانه بالتضحيات الجسام التي تكبدها الجيش خلال العشرية السوداء، فإنه يلجأ من زاوية أخرى إلى مهاجمة الفساد الذي يرعاه الجيش إذ تكلم في الكثير من المرات عن وجود سبعة عشر جنرالا محتكرين للتجارة الخارجية للبلاد وكيفية تسييرها ، وأطلق عليهم تسمية القطط السمينة، وهو بذلك يعلن عن رفضه لتدخل المؤسسة و تأثيرها في سياسة التجارة الخارجية و منه في باقي السياسات العامة الأخرى ، و لم يقف الرئيس عند هدا الحد بل أكد استعداده للموت من أجل وقف تدخل الجيش في مهامه وذلك عشية افتتاح العام الدراسي قائلا : "أنا لا أخشى أحادا في أي موقع، كما وسأمضي في تنفيذ ما يمليه علي ضميري لأن الإنسان لن يموت أكثر من مرة ولن يتأخر أجله أو يتقدم دقيقة واحدة".

[161] - محمد برهان جعفر ، مرجع سابق ، ص 55 .

إن الخبرة والحنكة والتجربة السياسية لبوتفليقة والتي اكتسبها عبر السنوات سمحت له بالتعرف على مواطن الضعف والقوة داخل المؤسسة العسكرية وإدراك لعبة التوازنات داخلها، هذا ما يفسر لنا إتباعه إستراتيجية المناورة في تعامله مع المؤسسة،حيث يتقدم خطوة ويتراجع خطوة أخرى بحسب ما تسمح به الظروف والمعطيات. ففي بداية فترة حكمه كان أكثر تحكما واندفاعية إلا أن الأمر لم يستمر على نفس الحال، ورغم ذلك بقي الرئيس متمسكا بمسعاه في تقوية مؤسسة الرئاسة و إرجاع زمام المبادرة إليها بجعلها الفاعل الأول المتخذ للقرارات والواضع للسياسات.[162]

و رغم التجاذبات التي حصلت بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، التي كانت بمثابة عامل معيق لمسار الإصلاحات السياسية، بحيث كان هناك تجاذب شديد بين المؤسستين على مستويات مختلفة، حيث حاولت المؤسسة الشكلية –مؤسسة الرئاسة- التملص من مخالب المؤسسة العسكرية، هذه الأخيرة التي تسعى إلى تسيير الشؤون السياسية للبلاد باستقلالية عن مؤسسة الرئاسة، لكن بعد مرور مرحلة الصراع والتناقض في المصالح، استطاعت مؤسسة الرئاسة فصل المؤسسة العسكرية على الساحة السياسية رغم أن ذلك كان أمر نسبي لكن نوعا ما كان هدفه من الفصل إعطاء طابع ديمقراطي على النظام السياسي الجزائري، واكتساب شرعية شعبية، بحيث أن تدخل المؤسسة العسكرية يعتبر مؤشر بارز عن عدم فعالية المؤسسية في الإصلاح السياسي، خاصة في إطار المشروع السياسي الذي جاء به الرئيس والمتضمن لمختلف الإصلاحات السياسية المراد تحقيقها في أرض الواقع، لكن هذا المسار الإصلاحي صاحبته حواجز وعراقيل كثيرة خاصة من جانب المؤسسة العسكرية .[163]

في حين نجد ان هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية و الأحزاب السياسية في رسم و صنع قرارات السياسة الخارجية واضحة المعالم ، فالسلطات التشريعية لا تأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية و إنما يقتصر دورها على الموافقة او الاعتراض على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة و تبقى صلاحيتها محدودة للغاية[164] ، فرغم قيام دستور 1996 على مبدأ الفصل بين السلطات بهدف خلـق علاقات جديدة بين السلطات العامة خاصة

[162] - ضمبري عزيزة ، مرجع سابق ، ص 185 .

163 - محمد برهان جعفر ، مرجع سابق ، ص ص 59 – 60 .

164 - إبراهيم بولمكاحل ، مرجع سابق ، ص ص 22 -23 .

بين السلطتين التنفيذية و التشريعية و المرتكزة على نوع من التوازن و التعاون ، إلا أن الواقع يثبت العكس لان أسس هذه العلاقة اختلت و انحرفت في اتجاه يخدم أكثر السلطة التنفيذية التي منحت سلطات و صلاحيات واسعة على حساب السلطة الأخرى و ينحصر دور البرلمان الجزائري في هذا المجال على المصادقة على السياسات الخارجية و ما يتم إبرامه من اتفاقيات و معاهدات دولية التي تترتب عنها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة ، حيث تعد المصادقة شرطا ضروريا لدخول هذه الأخيرة حيز التنفيـذ .[165]

كذلك ُأريد للأحزاب أن تكون مجسدة لإجراءات ديمقراطية، يسعى النظام لأن يتقنع بها، دون أن تكون تعبيرا عن قيم ديمقراطية حقيقية، قيم تقتضي أن تكون الأحزاب التي هي خارج الحكم تمثل المعارضة ، وتعمل كقوة توازن مكملة للسلطة ، وبالتالي تؤدي دورا كبيرا في مجال الإستقرار السياسي، غير أن النظام يعتبرها مصدر إزعاج، وبذلك يبقى- النظام- الرافد الأساسي لأزمة المعارضة. وإزاء كل هذا، تتقلص فرص الأحزاب السياسية في صنع القرارات السياسية عموما إلى أضيق نطاق ممكن، و تؤول إلى الانعدام فيما يخص السياسة الخارجية.[166]

165 - ضمبري عزيزة ، مرجع سابق ، ص ص 64- 142 .

[166] - المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

المبحث الثالث: اثر متغيرات البيئة الخارجية على السياسة الخارجية الجزائرية .

تعتبر البيئة الخارجية والتي تتضمن النسق الدولي والإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية، وكما يقول الدكتور لويند جنسن أنو:" لا مراء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي والإقليمي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق بصرف النظر عن نظمها الداخلية ، فهو أحد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للوحدة الدولية الكائنة فيه و تأثيرات النسق الخارجي على سلوك الدول تختلف باختلاف حجم الدولة كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة ، كما تختلف تأثيراته باختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية، فالدول المتوسطة والصغيرة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبيرة والدول التي تمتلك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة. [167]

و الجزائر كدولة متوسطة تخضع لهذه القاعدة ، فهي تتأثر بتغيرات البيئة الخارجية، الأمر الذي فرض عليها ضرورة بناء علاقات مع كل الأطراف وتعزيز التعاون في جميع القطاعات مع الفواعل الدولية الكبرى، وهذا ما ظهر سواء من خلال مسار الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر والتي اشتملت على محاولة بناء شراكة متعددة الأطراف، خصوصا القوى الفاعلة الكبرى باستخدام عدة أوراق تملكها مثل خبرتها في إدارة عمليات الوساطة لحل النزاعات الدولية مثل حل الصراع الإثيوبي الاريتري أو من خلال حملها لواء صانع التنمية في الدول النامية عن طريق مشروع الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ، هذا بالإضافة إلى انتمائها إلى البناءات العضوية الجهوية والدولية والمنظمات البرلمانية الوظيفية والعالمية والأمم المتحدة و الوكالات الدولية

إن أهم ما يميز الواقع الدولي في نهاية القرن العشرين عموما، هو هذه السرعة الهائلة التي تتسم بها الأحداث السياسية الدولية، في حدوثها وانتشارها وردود الأفعال التي تثيرها، والتي باتت تفرض على الدول أنظمة وحكومات وشعوبا ضرورة مسايرة والتكيف معها، لأجل أن تضمن لها موقعا يؤمن بقاءها، ولقد عبر عن هذا كينيث ولتز(Kenneth Waltz) بقوله" في العهد السياسي القديم القوى يأكل الضعيف، أما في العهد الاقتصادي الجديد السريع يأكل "البطيء". [168]

167 - لرقط الحسين ، مرجع سابق ، ص 142 .

168 - عدلية محمد طاهر ، مرجع سابق ، ص 96 .

هذه السرعة في الحقيقة، ما هي إلا أحد المظاهر العديدة التي اتسم بها الواقع الدولي – بالأخص- في أعقاب نهاية الحرب الباردة، واقع قيل بشأنه أنه لا يزال قيد التشكّل أو بالأحرى قيد التشكيل، ولا تزال ملامحه لم تستقر بعد، لكن هذا لم يمنع الباحثين من محاولة تحديد أهم سماته، التي تبدو على مستوى البنـى والهياكل انه يتجه نحو الأحادية القطبية ، أحادية تقتضي أن تكون الولايات المتحدة هي مركز القوة، وتكتفي الدول الغربية الأخرى بموقع الحليف، أما الدول المتخلفة فتمثل محيط دائرة هذا النظام. وتعمل الولايات المتحدة على ضمان بقاء هذه المكانة .[169]

كما تتميز معالم النظام الدولي الجديد فيما يعرف بظاهرة عولمة جملة من المفاهيم و القيم (الديمقراطية، حقوق الإنسان، اقتصاد السوق)، بحيث تستخدم كسلاح إيديولوجي، و أسلوب جديد لممارسة التأثير السياسي والاقتصادي على باقي دول العالم خاصة المتخلفة منها. ويتم ذلك عن طرق استخدام المؤسسات الدولية، كالمؤسسات المالية الدولية و مجلس الأمن، وذلك في إطار ضمان المصالح الإستراتيجية للدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية [170] ، لهذه الاعتبارات تضافرت جهود الحكومات الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى حكومات الاتحاد الأوربي و كذلك النخب السياسية في كل أنحاء العالم و المؤسسات الدينية و الإنسانية و المنظمات الدولية و المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية لجعل مسالة حقوق الإنسان و الديمقراطية المرجعية الأساسية في تقييم الأداء السياسي الداخلي للدول ، و قد تبنت هذه القوى الإستراتيجية مختلفة و متنوعة تصب جميعها في اتجاه ضرورة تبني النموذج الديمقراطي ، فعلى المستوى الإعلامي و السياسي كثفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي التصريحات الداعمة لمسارات التحول ، و أصدرت الكشوف و التقارير حول وضعية حقوق الإنسان و الديمقراطية في بلدان العالم الثالث ، و جددت البعثات الدبلوماسية لتظم عناصر ضالعة في ميدان الدعاية لمسارات التحول ، و استخدمت هذه القوى المؤتمرات الدولية لممارسة الضغط و أقحمت المنظمات الدولية و الأمم المتحدة، أما على المستوى الاقتصادي فقد ربطت القوى العظمى المؤسسات المالية و الاقتصادية الدولية ، بالمعونات و التمويل عن طريق

169 - عدلية محمد طاهر ، مرجع سابق ، ص 96 .
170 - لرقط الحسين ، مرجع سابق ، ص 143 .

القروض بالمشروطية السياسية التي تقضي بإطلاق المســـار الديمقراطــي [171] ،

كما أن النسق الدولي في ظل هذه الثورة الديمقراطية العالمية قد سن عقوبات تصل إلى حضر التجارة و الاستثمارات و تجميد المعونات و توظيف كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ضد كل الدول التي لا تنسجم و دعوات التحول الديمقراطي ، و قد تلجأ الدول العظمى إلى حد استعمال القوة من اجل تكريس هذا التوجه و ذلك من خلال التهديد العسكري و الوسائل الأخرى[172]

إن هذه المنظمات الدولية والمؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية تستطيع من خلال الدور الذي تقوم به في مجال تعزيز الديمقراطية أن تؤثر على القرارات المتخذة في النظام السياسي الجزائري بغية تجسيد هذه الضرورة (الحقيقية) بعيدا عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد وذلك من خلال تأكيدها على الانفتاح الاقتصادي وضرورة ربطه بإصلاح سياسي باتجاه فتح مجال المشاركة السياسية و تكريس حرية التعبير ، بما يضمن استقرار النظام السياسي داخليا وعدم عزلته خارجيا.

ولقد قامت الجزائر في هذا الصدد بتطبيق قرارات مهمة و إستراتيجية بغية تحقيق ذلك من خلال إحداث قرارات إصلاحية سياسية واقتصادية، منذ إقرار دستور 1989 الذي تضمن العديد من المبادئ الديمقراطية، بما يؤهلها للحصول على مساعدات المنظمات المالية المانحة ، او لتكون عضوا في مختلف المنظمات الدولية ، و في هذا الصدد يرى مثلا البرلمان الأوربي بان التجربة الرائدة للجزائر في مكافحة الإرهاب و سعيها لتحقيق المصالحة الوطنية و التنمية الاقتصادية يعتبران نقطتي قوة كبيرتين سيسمحان لها لعب دور مهم على مستوى الجمعية البرلمانية الاورومتوسطية و سيساعدانها في بناء شراكة سياسة و اقتصادية تبادلية مع الاتحاد الأوربي . [173]

كما أن القوى الكبرى هي الأخرى تأثر في السياسات الخارجية للدول ، بحكم ان الدول الكبرى لها تأثير مباشر في النسق الدولي و العلاقات الدولية،

---

171 - محمد بوضياف ،" **مستقبل النظام السياسي الجزائري** " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر، 2008 ، ص 307

172 - المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

173 - لرقط الحسين ، مرجع سابق ، ص ص 144 – 145 .

كما تختلف و تتفاوت درجة التأثير من دولة إلى أخرى باختلاف حجم الدولة كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة ، و من خلال ما سبق سنتطرق للمدى تأثير القوى الكبرى على السياسة الخارجية الجزائرية .[174]

و لمعرفة مدى تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الخارجية الجزائرية لا بد لنا أن نتعرف أولا على طبيعة العلاقات و النوع المصالح بين البلدين بالإضافة إلى درجة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة .

و منه يمكن ملاحظة أن الموقف الأمريكي يتسم بنوع من الحذر والتردد من جهة ، وبالمنطق البراغماتي من جهة أخرى، كما أنه يختلف ما بين الجمهوريين والديمقراطيين.

من خلال الخطابات الرسمية، أكدت الولايات المتحدة أن على الجزائر التوجه صوب الديمقراطية، وفتح المجال للتعددية الحزبية والسياسية، وإجراء الانتخابات و احترام حقوق الإنسان ...إلخ، فلقد باركت دستور 1989 الذي أقر التعددية وأيدت إجراء الانتخابات التشريعية لسنة 1991 ، ووجهت مذكرة رسمية للحكومة الجزائرية سنة 1994 تضمنت:

-1 ضرورة تطوير الحكم في الجزائر ليكون أكثر ديمقراطية.
-2 استئناف العملية الانتخابية.
-3 إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية.
.-4 احترام حقوق الإنسان .

ثم بعد ذلك باركت الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 والتي أتت بزروال على رأس الجمهورية، وأثنت، على انتخابات 1999 التي أفضت إلى أن يتولى بوتفليقة الحكم، ورحبت بالانتخابات التشريعية لعام 2002 والتي قال بشأنها الناطق باسم الخارجية الأمريكية "ريتشارد باوتشر" إن بلاده مرتاحة لتنظيم هذه الانتخابات في الجزائر التي هي في طريق تعزيز الديمقراطية، وأن على الرئيس بوتفليقة وحكومته بذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك ، وصبت الإنتخابات الرئاسية لعام 2004 في هذا المنحى العام، حينما أبرقت الولايات المتحدة في تصريحها أن فوز الرئيس بوتفليقة هو انتصار لمسيرة الديمقراطية في الجزائر [175].

174 - عدلية محمد طاهر ، مرجع سابق ، ص 105 .
175 - المرجع نفسه ، ص ص 105-106 .

و يشير الكاتب والصحفي الأمريكي بوب ودورد، المشهور بفضيحة وارتغيت في كتابه "خطة الهجوم "، إلى أن صانعي القرار الأمريكي وضعوا الجزائر من بين الدول ذات الأهمية الاستًراتيجية في مكافحة الإرهاب بعد هذه الأحداث، وأكد هذا الرأي التصريحات الأمريكية الرسمية المختلفة المنصبة في هذا الاتجاه من بينها ما ذهب إليه الرئيس جورج ولكر بوش في الرسائل [176]، التي بعثها إلى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، اذ يحرص فيها و يشيد بالتعاون القائم بين البلدين في مجالات متعددة مثل مكافحة الإرهاب و التكوين القضائي و الإصلاحات الاقتصادية .

و شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية سنة 2006 حركية واسعة و نشاطات دبلوماسية و أمنية مكثفة بين البلدين ، أهمية العلاقات الإستراتيجية مع الجزائر، أكدها السيد ديفيد بيرس ، السفير الأمريكي بالجزائر، الذي أشار مؤخرا إلى أن "استقرار الجزائر وازدهارها مهم جدا لاستقرار المنطقة بأكملها"، مضيفا إن "الولايات المتحدة تتعاون مع الجزائر في محاربة الإرهاب والتطرف وكذا في ترسيخ ثقافة التسامح والاعتدال"، معربا عن أمله في أن تكون العلاقات الثنائية بين البلدين بمثابة "شراكة ديمقراطية تخدم السلام والازدهار واستقرار العلاقات الثنائية". و تجدر الإشارة إلى أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين يبلغ 20 مليار دولار سنويا، مما يجعل الجزائر الشريك الثاني للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي. [177]

أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوربي باعتباره يشكل هو الأخرى من بين القوى الكبرى بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فهو أيضا يؤثر بدرجة كبيرة على السياسة الخارجية الجزائرية، و بحكم الجغرافيا و العلاقات التاريخية ، فالجزائر تتفاعل بشكل ايجابي مع الاتحاد الأوربي بوصفه قوة و مركز ثقل عالمي، فهي من خلال انخراطها في مشروع الشراكة الاوورومتوسطية تساهم في إحلال السلم و الاستقرار في المنطقة و تسعى إلى التمكين لمشاريع الرخاء المشترك ، كما ترى الجزائر انه ليس هناك بديل عن التعاون و الشراكة في إطار التبادل الحر ، و هي تعد العدة لتكون شريكا على الوجه الأوفى ، و من ثم بلورت الجزائر إستراتيجية تنموية تستجيب لهذه المتغيرات الإقليمية و العالمة و أهم عناصر

176 - لرقط الحسين ، مرجع سابق ، ص 160.
177 - المرجع نفسه ، ص ص ص 160 – 161 – 162 .

هذه الإستراتيجية هي المصالحة الوطنية، و بناء السلم المدني الداخلي ، برنامج إنعاش اقتصادي و برنامج دعم النمو،و كلها إجراءات تجسد رهانات الجزائر[178]

و تبرز أيضا المحاولات الخارجية لفتح المجال السياسي في الجزائر تناسبا و الانفتاح الاقتصادي من خلال اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي التي يتمثل جوهرها في تحرير المبادلات التجارية باتجاه تكوين منطقة تبادل حر بين الجزائر و دول الاتحاد الأوربي أفق 2017 ، غير أن هذه الاتفاقية لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط ، بل تضمنت أيضا جانبا سياسيا ركز أساسا على ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية و الحريات السياسية ، حيث نصت في ديباجتها على أن تكون الشراكة من وسائل تكريس الديمقراطية و الحريات الأساسية و الدفاع عن حقوق الإنسان .

كما يتجلى دور هذه القوى من خلال مشاريع اورومتوسطية تقدمت بها هذه الدول و تدفع في هذا الاتجاه من بينها مشروع ميدا للديمقراطية و السياسية الأوربية لحسن الجوار و كلاهما يتضمن تقديم مساعدات المالية هامة [179].

178 - محمد بوضياف ، مرجع سابق ، ص 302 .
[179] -- لرقط الحسين ، مرجع سابق ،ص 146 .

الفصـــل الرابـــع

قــرارات السياسة الخارجية الجزائرية فتـــرة حكـم الرئيس عبد العزيـز بوتفليقـــة

حقيقة أن فهم النسق العقيدي لصانع القرار في السياسة الخارجية ، يسهل و يساهم بشكل كبير في تحليل السياسات و القرارات الصادرة عن تلك الدولة ، و معرفة الحوافز و الدوافع و كذا الأهداف المرجوة منها ، لكون الصانع القرار يعتبر في هذه الحالة هو العلبة السوداء في حد ذاته من خلال طريقة معالجته للمعلومات التي تتوافق مع نسقه العقيدي ، الأمر الذي يحتم على الدارسين و المختصين التركيز على ذلك ، و عليه سنقوم في هذا الفصل بقراءة و تحليل بعض القرارات السياسة الخارجية الجزائرية فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، انطلاقا من تأثير نسقه العقيدي في رسم تلك القرارات .

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث نستعرضها في ما يلـــي:

المبحث الأول : قرارات و سياسات الرئيس بالداخل

المبحث الثاني: قرارات السياسة الخارجية على المستوى الإقليمي

المبحث الثالث: قرارات السياسة الخارجية على المستوى الدولي –إفريقيا-

ـ الفصل الرابع : قرارات السياسة الخارجية الجزائرية في فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقـــــة .

المبحث الأول : قرارات عبد العزيز بوتفليقة بالداخـــــل .

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لبعض القرارات في السياسة الخارجية الجزائرية في فترة حكم السيد عبد العزيز بوتفليقة بالداخل ، و كيف اثر النسق العقيدي لهذا الأخير على تلك السياسات و القرارات ، انطلاقا من سياسة المصالحة الوطنية و تحقيق الأمن الذي سيؤدي بالضرورة الى تحسين صورة الجزائر بالخارج و هو ما سينعكس على التنمية الاقتصادية من خلال جلب الاستثمار الخارجي و هو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث .

ـ سياسة المصالحة الوطنية :

عايشت الجزائر فترة صعبة من تاريخها عرفت بالعشرية السوداء ، اذ انتشر التطرف الفكري و السياسي على نطاق واسع ، رافقته اعمال ارهابية ذهب ضحيتها الاف الاشخاص ، و بالتالي باتت صورة الجزائر في الخارج مقترنة بالإرهاب و صح حينها ان تصنف بالدولة الفاشلة.

لكن تلك المكانة المفقودة لم تلبث ان عادت الى مجراها الطبيعي بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي فرض عليه نسقه الفكري و الحصيلة الثقيلة لحكمه ان مجموعة من الاولويات في اعادة رسم العلاقات مع الخارج و اعادة تفعيل دور البلد و مكانتها .1

مع وصول عبد العزيز بوتفليقة الى الحكم و تقيدا منه بالوقوف على تحقيق برنامجه السياسي الذي كان قد طرحه امام الشعب الجزائري خلال حملته الانتخابية و على اساسه نال التزكية الشعب ،كانت التحديات التي واجهت الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بداية حكمه جد جسيمة و على كل الواجهات ، لذا فقد اتجه الى خلق هامش للعمل من اجل استعادة الامن و الاستقرار اللذان يفتحان الباب الواسع الى التحديات الاخرى ، و التي لا يمكن ان ينجح فيها اذا غاب الامن .2

---

[1]-موقع الكتروني : عمّارية عمروس ، **البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية** ، المركز الديمقراطي العربي .
بتاريخ:2017/04/22 على الساعة:22:30 http://democraticac.de/?p=43481 -

[2]- نوال بلحربي ، مرجع سابق . ص 223 .

حيث وضع بوتفليقة المصالحة الوطنية في صلب برنامجه السياسي مؤكدا بعد أن أصبح من ابرز الوجوه السياسية في البلد انه مصمم إحلال السلام و مستعد لتقديم حياته في سبيل تحقيق هذه الغاية ، حيث أعلن الرئيس بوتفليقة في برنامجه الانتخابي عن أولويات ثلاثة : أحلال السلام ، الوئام المدني ، و إعادة الاعتبار للجزائر على الساحة العربية و الإفريقية و الدولية "، هذا التوجه يعبر بشكل صريح عن الدور الذي يلعبه نسقه العقيدي من خلال تقديم الأمن على التنمية و كذا فك الحصار المفروض على الجزائر 1 من الخارج بالإضافة إلى اعادة تفعيل مكانة و دور الجزائر في الساحة الدولية ، و الذي تشكل من خلال معتقداته الدينية و خبرته السياسة التي حددت اهمية الداخل عن الخارج منذ عمله الثوري ضد الاستعمار الفرنسي بتقديم العمل المسلح بالداخل .

لذلك باشر عبد العزيز بوتفليقة بعد تأديته اليمين الدستورية ، بطرح معالم سياسة الوئام المدني ، حيث أعلن رسميا في خطاب وجهه للامة يوم 29 ماي 1999 عن عزمه تبني سياسة متسامحة لصالح المسلمين الراغبين في التوبة بقوله " فما لشعبنا من ايمان عميق بقيم التسامح و حب الخير و التوجه رسميا الى من عاد الى الله و الوطن و سواء السبيل و اؤكد بصفة قاطعة اني مستعد تمام الاستعداد للإقبال العاجل على اتخاذ كل التدابير "2

لقد ركز الرئيس بوتفليقة في خطاباته حول قانون الوئام المدني على هذه الوضعية الاستثنائية ، و لهذا فقد كان يدعو في كل مرة الى السعي من اجل وضع حد للازمة الامنية3 ، و في حديث له مع اسبوعية الوسط اللندنية عرف و اعطى مفهوم لهذا الوئام من خلال قوله "إن مفهوم الوئام المدني كما طرحته على الشعب الجزائري ، وكما فهمه الشعب ، هو حركية كاملة يقصد منها حل الأزمة وإزالة آثارها ، لذلك فالمسعى عملية طويلة النفس يتعين من خلالها تغيير وجه الجزائر الحالي ، و ذلك بوضع الآليات المناسبة لحل كل المشاكل التي تعاني منها بلادي ، فهي أولا مؤسساتية تقوم بالدرجة الأولى على استرجاع سلطة الدولة وهيبتها ، و هذا شرط أساسي في عملية الوئام المدني ، مما فرض مواصلة العمل على ترسيخ الديمقراطية مع ما تتطلبه من وعي بالمسؤولية .4

---

[1]- كربوش احمد ، **" مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر "** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ـ تخصص دراسات مغاربية ، جامعة الجزائر 03 ـ السنة الجامعية 1433- 2012 ص 83 .

[2] - المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

[3]- نوال بلحربي ، مرجع سابق ، ص 224 .

[4]- حديث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لأسبوعية " الوسط" اللندنية ، الثلاثاء 29 نوفمبر 1999 .

و هي دفع للنشاط الاجتماعي بأكمله ، من إعادة تنشيط الحياة الاقتصادية و الثقافية لإحداث التفاعل الضروري بين إشباع الحاجة الاجتماعية ، و تدعيم قوة الدولة الاقتصادية كشرط أولي للقضاء على المديونية و إعداد تأهيل الجزائر لدور هام محيطه الجيوسياسي والاقتصادي ، هذا المحيط الذي هو مغاربي ، و عربي و متوسطي . و يتبين من كل هذا أن ما صادق عليه الشعب الجزائري يوم 16 سبتمبر 1999 هو امتداد لمصادقته على البرنامج الذي كنت اقترحته عليه في 16 أبريل (نيسان) 1999 وهو البرنامج الذي انتخبت على أساسه رئيسا للجمهورية .

تم عرض قانون الوئام على البرلمان قبل عرضه على الاستفتاء الشعبي و صادق البرلمان بغرفتيه على هذا القانون ، و بذلك اصبح قانونا ساري المفعول من الناحية الدستورية ، الشيء الذي يكسبه حجية في مواجهة المخاطبين به [1] ، حيث أيد هذا القانون بموجب استفتاء شعبي في سبتمبر 1999 ما نسبته 85 في المائة من الهيئة الانتخابية، أعطت سياسة اليد الممدودة هذه تجاه المسلحين فرصة مهمة لحل الازمة و اعطاء صورة جديدة للجزائر ، فقد تمكنت بفضلها من تحقيق قدر مقبول من الاستقرار و معاودة ربط العلاقات مع شركائها الدوليين بعد العزلة التي عرفتها لمدة عشر سنوات بسبب حالة اللامن الداخلي و الوسائل المستعملة في مواجهة الإرهاب، لقد تحطم الحصار الافتراضي الذي فرض على الجزائر ، بعودتها الى الساحة الدولية مع مجيء الرئيس بوتفليقة مجدّدا العلاقات مع باريس و واشنطن في المقام الأول، فقد تزامن تطبيق سياسة الوئام المدني مع الحرب العالمية ضد الإرهاب ، عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 و خفت معها حدة الانتقادات الخارجية للسلطات الجزائرية في صراعها مع الخطر الارهابي ، و للأول مرة حظي مشروع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالدعم من قبل الشركاء الاقتصاديين و السياسيين للجزائر .[2]

بناءا على الدراسة التي أجريناها على النسق العقيدي لعبد العزيز بوتفليقة في هذا البحث ، حول تفاؤله أو تشاؤمه السياسي اتجاه الاهداف السياسة المحددة ، نستخلص ان النتائج جاءت متطابقة للواقع ، حيث كان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع بداية عهدته متفائلا إلى حد بعيد، بتحقيق أهدافه و نجاح إستراتيجيته التوفيقية في حل المشكل الأمني و تحقيق الاستقرار الى حد ما ، مع تأثير ذلك

[1]- نوال بلحربي ، مرجع سابق ، ص 225 .

[2]- عبد النور منصوري ، **"المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009- 2010 ، ص 74 .

على كل من التنمية الاقتصادية و تفعيل الدبلوماسية الجزائرية من جديد على الساحة الدولية و هو ما تلمسه حقيقة في قراراته و سياساته .

و بعد النتائج المشجعة التي تم تحقيقها من خلال مشروع الوئام المدني و ما ترتب عنه في الميادين الاخرى ، قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمواصلة سياسته القائمة على عقيدة ان مكانة الجزائر على الصعيد الخارجي هي مرتبطة اشد الارتباط بتحقيق الاستقرار على مستوى الداخلي ، اضافة الى الانطلاقة الاقتصادية الحقيقية ، فالسياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس أو مرآة لسياسة الداخلية حيث يقول:

"ان سياستنا الخارجية تندرج كإمتداد منطقي للتوجهات الكبرى لسياستنا الداخلية و القدرة على التنافس في المضمار الدولي "[1]

لذلك قام بإعداد مشروع ثاني لتكملة المشروع الأول، تحت اسم المصالحة الوطنية و هو المشروع الذي راهن عليه خلال ترشحه للعهدة الثانية ، الذي قال عنه في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة نوفمبر 1954 " فالمصالحة هي إعادة تأسيس شروط الحياة الكريمة بتذليل المصاعب وتحليل المفاهيم والأفكار التي تحجر بعضها في الأذهان، و إحلال الحوار كقاعدة تفاهم وعلاج لجميع القضايا المصيرية، وإفساح المجال للأطر الشعرية بكل شفافية ومسؤولية لكي تفرز الكفاءات الحقيقية القادرة على تقديم البدائل، وتوفير البرامج التي تثري الفكر والممارسة الديمقراطية، وتبلور المشاريع الحداثية المؤثرة إيجابيا في الحياة الاجتماعية والسياسية للأمة.[2]

استمدت سياسة المصالحة الوطنية اسسها من مبادئ الدين الاسلامي ، فقد ظل الرئيس بوتفليقة يؤكد في كل مرة ، بان هذه السياسة جاءت تكريسا لمبادئ الشريعة الاسلامية و ذلك بغية استمالة مشاعر الجزائريين الدينية و يتجلى ذلك في توظيفه لقاعدة جواز العفو على الجرائم في اوقات الحرب في حالة توبة مرتكبيها ، فلم يتوان مرشح الانتخابات الرئاسية عبد العزيز بوتفليقة اثناء حملته الانتخابية في التأكيد على هذه النقطة من خلال عبارته الشهيرة " عفا الله عما سلف " ، و جاءت سياسة المصالحة الوطنية في اطار العمل بمبدأ التعويض المادي مع تخصيص الدولة مبلغ مالي اجمالي يقدر بـ 18.6 مليار دينار جزائري . [3]

---

[1]- عدلية محمد طاهر ، مرجع سابق ، ص 51 .

[2]- خطاب الرئيس بوتفليقة بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة نوفمبر1954 ، ا(لجزائر، الأحد 31 أكتوبر 2004) .

[3]- كربوش احمد ، مرجع سابق ، ص ص 99 – 100 .

و كانت من نتائج هذه السياسات الداخلية ان حققت العديد النتائج الجيدة على جميع المستويات الداخلية و الخارجية على حد سواء و التي كانت نتائجها ملموسة وفـق الاتي .

اضافة الى التحسن الملحوظ للوضعية الامنية و تحقيق الاستقرار و الامن بالداخل ، تغيرت صورة الجزائر في الخارج بشكل إيجابي و ملحوظ فقد استعاد بلدنا اعتباره تدريجيا ... و صار شريكا سياسيا يطلب الجميع رأيه ، في تطور يشهد على عودة الثقة في قدرة الجزائر على التغلب على صعوباتها ، فقد اعادت جل السفارات الاوربية التي رحلت وقتها فتح ابوابها و صاحب ذلك تزايد اهتمام المستثمرين الاجانب حراج قطاع المحروقات .

المبحث الثاني: قرارات السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الإقليمي .

سنتطرق في هذا المبحث الى قرارات و سلوك السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الاقليمي و الجهوي و تحديدا الوطن العربي الكبير ، بالاعتماد على ما توصلنا إليه من نتائج حول النسق العقيدي لبوتفليقة في الفصل الثاني لهذه الدراسة ، و مقارنتهـا بواقع العلاقات و القرارات السياسية الخارجية الجزائرية .

عموما مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى السلطة بصفته صانع قرار السياسة الخارجية ، و نظرا للامتيازات و الصلاحيات التي يكفلها القانون و الدستور للسلطة التنفيذيـة او ما يعرف بمؤسسة الرئاسة ، المتمثلة في شخص رئيس الجمهورية ، قام بتحديد اهدافـه الاستراتيجية وفق منهج البحث عن الممكن - الأهداف الممكن تحقيقها - ، مع اعتماد التدرج في ذلك و مراعاة التراتبية بين الأهداف، كما حـدد الـدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر على المستوى الاقليمي و الذي حصره في عـدة أدوار ، أولهـا دور الجزائر الأساسي الذي يكمن في تقمصها دور المعادي للاستعمار و مدعـم لحركات التحرر و مساند للشعوب في تقرير مصيرها ، و هذا الدور من منطلق انه يعتبر مبدأ من مبادئ ثورة نوفمبر و الدولة الجزائرية ، دور الدولـة مستقلة النشيطة في المنطقة ، مما جعلها صانعة سلام و حاملة للواء التنمية في المنطقة ، و هذا بالاعتماد على الامكانيات و المحددات الداخلية للجزائر و ما يتناسب مع السياسات الخارجية.

و تبرز السياسة الخارجية الجزائرية و دبلوماسيتها بقوة كلما اقتربنا من دائرة المركز ، او المنطقة التي تدخل ضمن حدود الدولة و هي التي تضم دول الجوار المتمثلة في دول المغرب العربي ، الا ان دولة فلسطين تعتبر الاستثناء فهي الاخرى تحظى بامتياز عن باقي الدول العربية الاخرى .

و ذلك أن استمرار الدبلوماسية الجزائرية بتوجيه من فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، الى غاية الان على العهد في بذل كل الجهود الممكنة على كل الجبهات بالتمسك بتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير واسترجاع أراضيه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.1

[1]- موقع الكتروني:سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان بقلم: السفير مصطفى بوتورة السبت 21 مارس 2015 .
- http://www.ech-chaab.com/ar/
- بتاريخ: 2017/04/23 / الساعة " 01:00 صباحا.

وهذا ما شددت عليه رسالة الرئيس بوتفليقه التي وجهها إلى الأمم المتحدة يوم 25 نوفمبر 2014 بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (29 نوفمبر من كل عام) ويمكن الإشارة إلى بعض ما جاء فيها في الآتي:

- تجديد التأكيد على موقف الجزائر الثابت والمتمثل في نصرة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف.

- اعتبار سياسة الاستيطان وتهويد القدس الشريف والحصار الجائر المفروض على قطاع غزة عقبة أساسية أمام المساعي الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية .

- تثمين مبادرة الأمم المتحدة في جعل سنة 2014 سنة للتضامن مع الشعب الفلسطيني وتذكيرها بمسؤولياتها التاريخية لإنصاف هذا الشعب.

- الدعوة إلى تكثيف الجهود على كل المستويات، بما في ذلك الدبلوماسية متعددة الأطراف، لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.[1]

إلا أن عبد العزيز بوتفليقة يعتقد يقينـــاً ان الجزائر لن يكون موقفها من القضية الفلسطينية اكثر التزاما من الفلسطينيين انفسهم ، و يقول في هذا الشأن " ليست لي نيـــة تطبيع علاقات الجزائر مع إسرائيل ، ولكن لا تطلبوا مني أن أكون فلسطينيا أكثر من الفلسطينيين..... إن إسرائيل عودتنا على منطق المجابهة الدائمة وهذه المجابهة باتت بلا مبرر ، نظرا للتنازلات التي قبل بها العرب وبخاصة منهم الفلسطينيون . ولنا أن نتساءل اليوم إن كان في نيـــة إسرائيل أن تنجح إلى السلم . فالمأمول هو أن يصغي الزعيم العمالي الذي تولى مؤخرا مقاليد الحكم إلى النداء الذي صار يتعالى أكثر فأكثر من قلب إسرائيل ويطالب بالسلم.[2]

و تعتبر كل هذه المواقف ثابتة و راسخة في النسق العقيدي لبوتفليقة نظرا لانسجامها مع العديد من المواقف و كذا اعادة تكرارها في جل خطاباته الصحفية .

---

[1]- موقع الكتروني:سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان بقلم: السفير مصطفى بوتورة السبت 21 مارس 2015 .
- بتاريخ:2017/04/23 / الساعة: 01:00 صباحا - http://www.ech-chaab.com/ar/

[2]- حديث مع صحيفة " الإتحاد " الإماراتية ، (الثلاثاء 1 سبتمبر 1999) .
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

و فيما يخص دول المغرب العربي ، فقد اعتمد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في تعامله معها ، على إستراتيجية التعاون الثنائي الوظيفي في علاقاتها الجهوية و الإقليمية وتعد تونس الدولة الأكثر توافقاً دبلوماسيا مع الجزائر نتـاج الدعم المتبادل بين النظامين السياسيين لكلا الدولتيـن ، وبذلك تميز السلوك السياسي الخارجي للجزائر تجـاه تونس بأنه سلوك تعاوني ذو بعـد تكاملـي وهذه الطبيعة قديمة رغـم ما شابهـا في بعض المحطات من تضارب في المصالح [1] .

أما دولة ليبيـا الشقيقة فهي الأخرى تحظى الى حد ما بنفي الاستراتيجية التي تتعامل بها الجزائر مع تونس .

أما المغرب فيبرز تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية العمق الشديد والترابط الوثيق والتأثير المتبادل لسياسة كليهما على الآخر ، والذي يرجع إلى الحضور القوي للبلدين على الصعيد شبه الإقليمي المغاربي و الإقليمي الإفريقي والمتوسطي في إطار علاقات شمال- جنوب المتوسطية .

بهذا التقارب والتأثير المتبادل إرتسمت طبيعة العلاقات بين البلدين فامتزجت بين الصراع والتنافس والتعاون وحتى التكامل ، لكن الظروف التاريخية لعبت دوراً مهماً في توتر العلاقات بين البلدين [2] .

بالإضافة إلى مشاكل ظرفية ، حالت دون تحقيق التكامل و الاتحاد المغاربي و ذلك يتضح من تصريحاته :" دعنا من الخلط ، ليس هناك أدنى مشكلة بين الجزائر والمغرب فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، إن المشكلة القائمة تناولتها منظمة الأمم المتحدة وطرفاها البلوليزاريو والمغرب ، وقد وقع هذان الطرفان اتفاقيات بـــ " يوستون " تحت إشراف السيد جيمس بيكر ، لازلنا متمسكين بالشرعية الدولية ولن نتزعزع عن ذلك و إلى أن يحدث جديد ، المطلوب من الطرفين هو التطبيق الفوري لاتفاقيات يوستون وقرارات الأمم المتحدة ، إن الجزائر لتبارك هذا المسار و ستكون أول المهنئين بالنتائج التي سيسفر عنها الاستفتاء في كنف الحرية والنزاهة .

وأما فيما يتعلق بالحدود فأؤكد أيضا أنه ليس هناك مشكل حيث أن معالم الحدود قد وضعت وأن الاتفاقيات المتعلقة بها قد تم تصديقها ."[3]

---

[1] - مهدي فتاك ، مرجع سابق ، ص 02 .

[2] - المرجع نفسه . نفس الصفحة .

[3] - حديث مع نشريه " عكاظ" السعودي (الثلاثاء 12 أكتوبر 1999)

كما أضاف " لكن المشاكل تكمن في غير ذلك ، إنها تكمن في تغطية بل قل في دعم الجماعات الإرهابية وهو ما تجلى واضحا من خلال المجزرة التي حصلت هذا الصيف في بني ونيف ، إنها تكمن في السيل من المخدرات الذي يتدفق على الجزائر بتغاض صريح من السلطات المعنية ، إنها تكمن أخيرا في عدم العمل الجاد على توازن المصالح في التبادل الاقتصادي والعلاقات التجارية ، حتى سن التأشيرة كان قرارا من طرف واحد اتخذه إخواننا المغاربة في حين أنه تم توقيع العشرات من النصوص المتشبعة بفلسفة الوحدة المغاربية .....ولا سبيل للتفاؤل فيما يخص فتح الحدود ما لم تطرح المشاكل القائمة لدراسة جادة وتعالج معالجة موضوعية دقيقة.....لقد تم شغل الرأي العام طويلا ، وعن قصد بقضايا الصحراء والحدود والحملات الإعلامية ضد الجزائر وتعودنا ما تعودنا عليه ، بهذا الشأن وأصبح كل هذا لا يحرك ساكنا في الجزائر ولدى الشعب الجزائري والحال أنه منذ السنوات الأخيرة على الأقل بات موضوعا الصحراء الغربية والحدود لا يطرحان إشكالا على الصعيد الثنائي.:"[1]

و بالرغم ان هذا الاعتقاد يغلب على النسق العقيدي لبوتفليقة ، فهو متفائل بخصوص تحقيق ذلك ، كونه مشروع تاريخي و ظاهرة حتمية الوجود لكون المعوقات ظرفية و لا تحتاج إلا للحوار و النقاش الجاد .

كما يعتبر بوتفليقة ان العلاقات العربية تحتاج هي الاخرى لمثل هذا الحل ، لان جميع الخلافات البينية هي ظرفية ، لا تعدوا ان تكون سببا لتفكيك و تشتيت الامة ، فحلها يكون عن طريق الحوار و الاتصال الفعال المدروس و الموضوعي ، لذلك نجد عبد العزيز بوتفليقة حرص تفعيل دور الجامعة العربية و اعتبرها وسيلة لحل الخلافات البينية والتي تشهدها المنطقة ، كما دعا الى التكتل كأمة لأن الأعداء تنظر إلينا كأمة و ليس كدولة مفردة .

و بالنسبة لما يعرف الربيع العربي الذي طال الوطن العربي و تحديدا كل من تونس ، ليبيا ، مصر ، سوريا ، فقد تعاملت الجزائر مع الازمة الليبية على اساس الدبلوماسية الحذرة و اعتبارات الامن الاقليمي الاطار العام للموقف الجزائري من الايام الاولى لنشوب الازمة الليبية في فبراير 2011 .[2]

---

[1]- حديث مع نشرية " عكاظ " السعودي (الثلاثاء 12 أكتوبر 1999)
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.HTM

[2]- صورية زاوشي ، " **امن منطقة شمال افريقيا في ظل الازمة الليبية التحديات و التداعيات 2011 – 2015** " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر 3 ، ص 283 .

بحيث أبقت على علاقاتها التاريخية مع رموز الحكومة الليبية السابقة دون التدخل بثقلها العسكري في الصراع الاهلي بالرغم من الاتهامات المتكررة للجماعات المتمردة بإمداد قوات القذافي بالمقاتلين الأفارقة و المعدات و الذخيرة ، الا ان وزير الخارجية كان ينفي دائما هذه الاتهامات ، و ربما الموقف الذي كان يخدم موقف الحكومة الليبية في بداية الازمة هو رفض التدخل العسكري الاطلسي في الازمة الليبية و دعم المتمردين لوجستياً و بواسطة القصف الجوي للوحدات القتالية الليبية خاصة تدمير القوات الجوية ، لقد كان ينظر صناع القرار في الوزارة الخارجية الجزائرية بان التدخل الاطلسي في الازمة الليبية سوف يعرض الاستقرار الامني للمنطقة ككل ، و يدمر البنية الأمنية و السيسيولوجية للمجتمع الليبي و ليس ان يسقط معمر القذافي فقط .

كان موقف الجزائر من الأزمة الليبية منسجماً مع الخبرة السابقة في ادارة ملف المصالحة الوطنية و انهاء العنف بين ابناء الوطن الواحد خلال فترة تسعينيات القرن العشرين والملخص في المطالبة بالحوار السياسي بين الأطراف الليبية ورفض أي تدخل عسكري خارجي إقليمي كان أو دولي للتعامل مع الأزمة الأمنية الليبية، لذلك أيدت مجهودات المبعوث الأُممي الخاص إلى ليبيا السيد برناودينو ليون حول إدارة جولات الحوار بين الأطراف الليبية من جهة.[1]

و في الحالة سوريا الموقف الرسمي المتخوف من معاقبة المواطن السوري بدل النظام ، وفي حالة سوريا المتفجرة تكرس لدى الرأي العام الدولي بان الجزائر المهتمة بإنقاذ نظام الأسد بدل إدانة المذابح التي يرتكبها ، و يحاول المتحدث باسم وزارة الخارجية عمار بلاني ، تفسير الموقف الرسمي من الأزمة السورية فيقول :" إن الجزائر حريصة على إبعاد أي اثر سلبي قد يلحق بالشعب السوري في حال تطبيق عقوبات ضد نظام الرئيس بشار الأسد". [2]

[1]- صورية زاوشي ، مرجع سابق ، ص ص ص 283- 284-394 .

[2]- لثورات العربية تربك السياسة الخارجية للجزائر ، مأخوذة من موقع انترانت:
بتاريخ: 2017/04/10 .
http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=12086&article=656773#.WRNustI1_IU

المبحث الثالث: قرارات السياسة الخارجية الجزائريـــة علـــى المستوى الدولي – أفريقيا -

يتضمن هذا المبحث بعض قرارات و سلوك السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الدولي و تحديدا قارة إفريقيا ، نظرًا لكون الرئيس عبد العزيز بوتفليقة راهن عليها في اعادة بعث دور و مكانة الدبلوماسية الجزائرية على الساحة الدولية ، لذلك سنعتمد نفس الخطوات التي اعتمدناها بالمبحث السابق .

كانت الجزائر تهدف إلى إعادة بعث دورها في إفريقيا من جديد من خلال محورين : المحور الأول هو مكافحة الإرهاب ، والثاني هو الاهتمام بالتحديات والمشاكل التي تعاني منها أفريقيا وكان الاهتمام الأول يدور حول حشد الجهود الأفريقية لمكافحة الظاهرة ، أما الثاني فيتضح من خلال استحداث ولأول مرة من الاستقلال منصباً وزارياً للشؤون الأفريقية ، ولاستغلال هذه القمة إلى أقصى حد خصوصاً مع الرئيس الجديد عبد العزيز بوتفليقة ، وحتى تكون قرارات المؤتمر ذات مصداقية لابد أن يكون حضوراً مكثفاً لرؤساء وملوك أفريقيا ، خصوصاً وأن القمم السابقة شهدت غيابات ولامبالاة العديد من الرؤساء بها ، مع الأخذ بعين الاعتبار الضغوط الفرنسية والمغربية على بعض الدول الأفريقية لإفشال القمة ، ولذلك فإن الرئيس الجديد نجح في إقناع العديد من القادة الأفارقة بالمشاركة في القمة ، بحيث زارت العديد من الوفود الجزائرية طيلة شهر يوليو 1999 مناطق متعددة في أفريقيا لحث قادة الدول الأفريقية بالمشاركة في قمة الجزائر ، وقد زارت هذه الوفود حتى الدول التي كانت تتحفظ على السياسة الخارجية للجزائر لتلطيف الجو معها وعند انعقاد القمة وصل حد الجهود التي قامت بها الجزائر لإنجاح المؤتمر إلى وضع الطائرة الخاصة بالرئيس تحت تصرف بعض القادة الأفارقة في الوقت الذي يرونه مناسباً .[1]

لقد حققت الجزائر من خلال هذه القمة ، ما كان ينتظره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، حيث استطاع ان يغير تلك الصورة القاتمة و المشينة عن الجزائر التي كانت لدى الدول الإفريقية ، و التي لعب الإعلام الأجنبي و حتى الداخل في رسمها ، لقد لعبت بعض وسائل الإعلام الأجنبية بالخصوص دورا بعيدا عن النزاهة ، بل كانت مدعمة للإرهاب تصب الزيت على النار وتشوه صورة الجزائر في العالم.[2]

---

[1] - العايب سليم ، **" الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي "** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية 2010-2011 ، ص 99 .

[2] - حديث مع صحيفة " الحياة " اللندنية (الأربعاء 28 يوليو 1999) .

كمـا تعـد إتفاقية الجزائر لمكافح الإرهاب لسنة 1999 ، تسويق قاري للتصور الجزائري للإرهاب ، بعد أن إستطاعت الجزائر كسب الموقف العربي أرادت من خلال هذه القمة كسب الجبهة الأفريقية ، وإستطاعت جلب إهتمام الدول الأفريقية لهذه الظاهرة ، رغم أن معظم الدول الأفريقية لم تعاني منها ماعدا ، الجزائر، مصر ، كينيا، تنزانيا ، وهاتين الأخيرتين لم تتعرض مصالحهما للهجمات من طرف الإرهاب وإنما تعرضت لها المصالح الأمريكية ، ورغم هذا إستطاعت الجزائر إقناع الدول الإفريقية بالتعاون لمكافحة هذه الظاهرة ، بإعتبارها ظاهرة لايمكن أن تكون الدول الأفريقية بمنأى عنها ، و إستغلت إنعقاد هذه القمة لمناقشة هذه الظاهرة وأعدت مشروع إتفاقية لمكافحة الإرهاب ، وهو المشروع الذي صادق عليه وزراء العدل للدول الأفريقية بالإجماع وحمل إسم الإتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب تضم 13 مادة.[1]

بعد ان تمكن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، في كسب تأييد الدول الإفريقية حول مكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي و الذي يعتبر المحور الأول ، نأتي إلى المحور الثاني في حركة الجزائر الدبلوماسية في القارة الإفريقية، هو العناية بالجانب التنموي. وقد تجلى ذلك من خلال، دورها المحوري في تأسيس مبادرة النيباد .[2]

و كنتيجة لهذا التصور الجديد الذي طرأ على العمل الافريقي المشترك تم خلال الدورة 37 لاجتماع الزعماء و القادة الافارقة من خلال الاتحاد الافريقي طرح وثيقة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا في جويلية 2001 ، و جاء كثمار لجهود دول السينغال و مصر و الجزائر ، نيجيريا وجنوب افريقيا.

هذه الوثيقة التي حثت على تدعيم الحكم الرشيد ، كما طالب مركزي الامن و السلم و الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي ، حيث المبادئ الجديدة التي استقت عن المبادرة الجديدة ركزت على وضع الآليات اللازمة و الضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات و الارهاب و الجريمة المنظمة في طليعة الاهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الاقليمية3 .

---

[1] - بن عائشة محمد الأمين ، **" قراءة الدبلوماسية الجزائرية : مقاربة جيواستراتيجية (دراسة حالة مالي)"**، جامعة الجزائر 03 ، ص 12 .

[2] - موقع الكتروني : الأستاذ / قط سمير ، السياسة الخارجية في إفريقيا ، التطورات و المحددات. بتاريخ: 2017/04/17 http://democraticac.de/?p=43481

[3]- ظريف شاكر ، **" البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية التحديات و الرهانات"** ، السنة الجامعية 2008-2010 ، ص 27 .

و تماشيا مع التصميم الجديد لمواجهة مختلف أنواع التهديدات و توزيع الأعباء فقد استخدمت تنظيم للتسويق مع الاتحاد الإفريقي عبر دول شرق إفريقيا و يعرف بالهيئة الحكومية للتنمية ايغاد IGAD في مؤتمر عقد في أديس أبابا في : 24 و27 جوان 2003 ، و بعد إنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي PSC فيما بعد من أهم جهاز تشاوري و تناقشي ، بدأت قراراته تأخذ صيغة الإلزام على شاكلة مجلس الأمن على مستوى الأمم المتحدة و دوره يتمحور حول التحكيم في النزاعات و الاضطرابات داخل القارة و التأكيد على استعمال القدرات الإفريقية الخالصة لتحقيق الأمن و السلم و الاستقرار .

و اعتبر ميثاق هذا المجلس أن تحقيق التنمية أمر مهم للقارة ، موضحا أن الهدف المسطر على المدى المتوسط و الاخير هو الوصول لبناء قوة افريقية للتدخل في بؤر التوتر و النزاعات المسلحة و مواجهة مختلف الجرائم العابرة للدول ، و تتحقق هذه الأهداف من خلال وضع أجهزة إنذار مبكرة في هذه المناطق ، حيث تأخذ في الاعتبار معالجة المشاكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بمحاربة ظاهرة الفساد و تشجيع المبادرات الداعمة للحكم الديمقراطي .[1]

في كلمته الافتتاحية تحدث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الإرهاب وعن نزاعات ومشاكل أفريقيا وأكد على ضرورة تحرك المجموعة الأفريقية لوضع حد للحرب بين الأشقاء في القرن الإفريقي ، وطرح على القادة الأفارقة نيـة الجزائر في القيام بالوساطة ، وبعد تفويض قـادة أفريقيا للجزائر القيام بذلك نصـاً ومشافهةً .[2]

ان نجاح وساطة الجزائر في نزاع القرن الافريقي ، قد اتاح لها فرصة من جديد للعب دور اضافي بالساحة الافريقية و حتى لدى الدول الكبرى ، و هو ما تم استغلاله من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، حيث اعتبرها فرصة حقيقية لإعادة لعب أدوارها التي غيبتها الازمة الداخلية ، خصوصا و ان الجزائر كانت محل انظار جميع الدول الاوربية و الامريكية التي كانت سباقة الى محاولة حل النزاع في القرن الافريقي ، لذلك اعتبر بوتفليقة ان الفرصة تشكل رهان حقيقي للدبلوماسية الجزائرية .

[1]- ظريف شاكر ، مرجع سابق ، ص ص 27 -28 .
[2]- العايب سليم ، مرجع سابق ، ص 102 .

إن إدارة الجزائر لهذه الملفات جعلها تحتل الصدارة في إطار الإتحاد الإفريقي منذ عودتها إلى دورها بقوة ، ففيما يتعلق بالإهتمام بالتنمية فإن الجزائر وفي القمة الثانية أثناء رئاستها للمنظمة (القمة الإستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية لمدينة سرت الليبية) ، حصلت على تفويض الأفارقة للقيام بالنيابة عنهم إلى جانب جنوب أفريقيا ، ببحث السبل الممكنة من أجل إلغاء الديون الأفريقية في قمة مجموعة الثمانية ، يضاف إلى المبادرة التي جاء بها ثلاثي الجزائر نيجيريا جنوب أفريقيا ، أصبحت مرةً أخرى تفرض نيابة عن الأفارقة في بحث سبل التنمية بشكل شامل أكثر من تعلقها بمسألة الديون فقط ، كما هو الشأن من قبل فهذا التفويض أقره الأفارقة مرةً أخرى في لومي، حيث تم تفويض كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والنيجيري أوباسانجو والجنوب أفريقي تابومبيكي للقيام بمساعي تحقيق سبل التنمية في أفريقيا ، بما فيها جلب المساعدات الخارجية والإستثمارات وتخفيض معدل الديون ، و من هنا أصبح الرئيس الجزائري كشريك مهم مع ثنائي جنوب أفريقيا ونيجيريا في كل قمم مجموعة الثمانية لبحث المشاكل المتعلقة بأفريقيا (التنمية ، الديون ، النزاعات) ، كما أصبح شريكاً مهم في التواصل مع بعض القوى الدولية مع أفريقيا عن طرق القمم التي كانت تنظم مع قادة القارة ، والتي كان أهمها المنتدى الصيني للتعاون الأفريقي ويبدوا لي أن الجزائر ساهمت كثيراً في هندسة النفوذ الصيني في القارة .1

حقيقة ان هذا التفويض و الشراكة التي تحققا على المستوى الافريقي هو دليل على فعالية استراتيجية و سياسة الرئيس بوتفليقة القائمة على نسق عقيدي راسخ ، بان البيئة الدولية الراهنة و النظام الدولي القائم على التكتل و الامن الجماعي لا يسمح له بالحركة ، الا اذا خلق للجزائر دور و مكانة على المستوى القاري أولا ، كما أن نظرته حول الاوضاع التي تعيشها افريقيا هي نفسها التي تعيشها الجزائر و عليه فانه اعتقد ان الظروف مواتية للعب الادوار و تحقيق الأهداف المسطرة من قبلــه .

لذلك كان دور الجزائر والرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مشكل الكونغو هو دعم الاتفــاق المبرم بين الأطراف المتنازعة كخطوة أوليــة لتهيئة الأجواء من أجـل دخول قوات حفـظ السلام للفصل بين أطراف النزاع ، وحثت نيجيريا للمشاركة بقوات عسكرية كبيرة كما حثـت جنوب أفريقيا على توفير الوسائل اللازمة لذلك مثل توفير المدرعات وتمت استجابتهم لذلك .[2]

1- العايب سليم ، مرجع سابق ، ص 152 – 153 .
2 - المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

ومع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، أرسلت الجزائر مرةً أخرى ملاحظين عسكريين لمتابعة إتفاق السلام الذي يؤطره الإتحاد الأفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة ، كما أرسلت الجزائر مراقبين إلى البورندي لمتابعة تنفيذ إتفاق السلام ، وعملت على الاهتمام أكثر بالمشكل الصومال هذا البلد الذي مزقته الحرب الأهلية منذ فترة والذي عبر عنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إجتماع لمجلس السلم والأمن الأفريقي حول المسألة الصومالية بالقول " إن المسألة الصومالية ما انفكت على الدوام بالنسبة لنا مبعثاً للحسرة والجزع ، وهذا منذ أن سقط هذا البلد الشقيق في العنف والفوضى ".

بعد توقيع أطراف الصراع بوساطة جيبوتية ، رحب به الإتحاد الإفريقي وهيئته الدولية ، ومما قاله الرئيس عن هذا الإتفاق بأنه يحمل في ثناياه الأمل العظيم ، ورد على نداء رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي بضرورة مشاركة الدول الأفريقية من أجل تكوين قوة أفريقية لحماية هذا الإتفاق وتعزيز السلم في الصومال ، أعلنت الجزائر عن مساهمتها في توفير الدعم اللوجيستيكي لهذه البعثة حيث وفرت لها وسائل النقل .

أما مسألة إقليم دارفور في السودان فإن الجزائر دعمت طرح إرسال قوات أفريقية إلى هذا الإقليم ، لكنها كانت ترى بأن مشكل دارفور لا يمكن أن يتحمله الإتحاد الإفريقي وحده ، بل لابد أن يكون مدعوماً من طرف الأمم المتحدة ، نظراً لحجم الصراع وقوة التدخل الأجنبي فيه ، كما أنها كانت تؤمن بأن هذا النزاع لا يمكن تسويته إلا من خلال الحوار السوداني الداخلي [1].

ان هذه الخطوات التي اعتمدها بوتفليقة ، تعبر عن قناعته و اعتقاده بمدى نجاعة الاستراتيجية التوفيقية في تحقيق الاهداف و حل المشاكل على المستوى القاري .

و الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي و خصوصا مع تنامي ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل ، التي أصبحت تحتل الأولوية القصوى في الأجندة الدبلوماسية الجزائرية ، حيث تظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم ، التي تشهد حالة من الانهيار و الانفلات الأمني او حالة اللاأمن و ما يخلفه من اثار سلبية بين سكان المنطقة حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير، من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد . [2]

[1]- العايب سليم ، مرجع سابق ، ص ص 154– 155 .
[2]- - بن عائشة محمد الأمين ، مرجع سابق ، ص 33 .

و تعتبر منطقة الساحل بمثابة الحزام الامني الجنوبي للجزائر و ذلك لما تشكله من عمق جيوستراتيجي و تهديدات أمنية لاستقرار الامن الوطني ، حيث يعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية بالنسبة الى الامن القومي الجزائري ، نظرا للمميزات الخاصة التي تطبع المنطقة و تحديدا فيما يرتبط بفشل الدول و هشاشة نظامها.

الجزائر تتعامل وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل للازمة شمال مالي بعيدا عن طبول الحرب والتي تدقها دول الاكواس ، بإيعاز من طرف دول معينة و على راسها فرنسا ، حيث يرى الكثير من المتتبعين ان الدبلوماسية الجزائرية تسعى الى ايجاد حل للازمة المالية من خلال ثلاثة محاور اساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل اجنبي ، حيث ترى الجزائر ان أي تدخل أجنبي تهديد للأمن و استقرار الجزائر ، و هو ما جاء على لسان الوزير الأول السابق احمد أويحي في حوار مع جريدة المجاهد عندما قال " أي تدخل اجنبي في مالي"، سيمثل تهديدا امنيا مباشرا للجزائر " و هو الكلام نفسه الذي ذهب اليه عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الافريقية الذي قال بشكل واضح " الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض" ، أما أهم محور ترتكز عليه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل اجنبي في شمال مالي ، خاصة ان المنطقة تعرف انها ساحة تنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الفرنسي و الامريكي 1.

وبالنسبة للموقف الجزائري تجاه الاعتداء الإرهابي على منشأة تيقنتورين مطلع 2012 ، والتي شكلت تهديداً مباشراً للمجال الحيوي للجزائر ، حيث يعتبر الحدث الأمني الأبرز ، قياساً بحجم الحدث في حد ذاته و تشعباته لاحقاً بما أنه لم يمس الجزائر وحدها و أنما رعايا من عشرات الدول .

ففي شهر يناير/ كانون 2012 ، دخلت مجموعة مكونة من 22 إرهابياً مسلحاً بأسلحة ثقيلة وسيارات رباعية الدفع وخرائط تفصيلية للمنطقة من الحدود الجزائرية الليبية وتقدمت نحو المنشأة ، مستهدفة حافلة متوجهة للقاعدة على متنها رعايا أجانب، وكانت النتيجة وفاة 02 رعايا فرنسيين وبريطاني ، ثم توجهت المجموعة على متن 02 سيارات رباعية الدفع والحافلة نحو القاعدة و تم دخول المنشأة بعد قتل حارس أمني بحيث أصبحت المنشأة رهينة في أيديهم 2

[1]- بن عائشة محمد الأمين ، مرجع سابق ، ص ص 34 -35 .

[2]- فوزي بوحنية ، تقارير **بعنوان: الجزائر و الانتقال الى دور اللاعب الفاعل في افريقيا : بين الدبلوماسية الامنية و الانكفاء الامني الداخلي** ، مركز الجزيرة للدراسات ، 29 يناير / كانون الثاني 2014 ، ص 09

كان الحدث الإرهابي المسلح الذي أودى بحياة أكثر من 21 ضحية من جنسيات مختلفة يحمل دلالات كثيرة ، أهمها " البصم الإجرامية متعددة الجنسيات " ، إذ شارك في العملية مسلحون ينتمون إلى 08 جنسيات (كندية ، مصرية ، ليبية ، موريتانية ، نيجيرية ، مالية ، فرنسية ، جزائرية) وهو يشير حقيقةً إلى ما يمكن تسميته : " عولمة الإرهاب" .

وجدت الجزائر نفسها محط أنظار العالم في تلك الحادثة غير المسبوقة في تاريخ العمل الإرهابي ، لا من حيث موقع العملية ولا من حيث حجمها ، و لا من حيث عدد الجنسيات المشكلة للمجموعة التي نفذت الهجوم ، كل هذا كان أساسا لما يمكن نعته – المراجعات الأمنية – لكبرى أجهزة الأمن العالمية ، لما يمكن لفروع القاعدة أن تقدمه في منطقة قريبة من الساحل الإفريقي ، بل أدت تلك العملية إلى إحداث تقييم مغاير تماما لنتائج الثورة في ليبيا ، و بنفس العمق تقييم العمل العسكري في شمال مالي ، و قد أدت عملية تيقنتورين إلى فتح مجالات تعاون امني لم تكن مدرجة في ملفات التعاون الثنائي مع بلدان اعتبرت نفسها لسنوات طويلة غير معنية بضجيج الإرهاب و القاعدة ، لذلك سارعت إلى فتح شق امني في تعاونها مع الجزائر التي من بينها النرويج ، في حين رفضت الحكومة الفرنسية الإقرار بأية حقيقة من وراء التلميحات التي قالت بوجود أخطاء في عمليتها في مالي ، بينما اشتغلت الولايات المتحدة الأمريكية ، التي باتت حليفة تقليدية للجزائر في ملف مكافحة الإرهاب ، على جعل الهجوم محور قراءات جديدة في اللقاءات الدولية التي تعقد لدراسة مخاطر القاعدة و تهديدات الجماعات المسلحة عبر العالم .[1]

من الواضح ان القرارات الصادرة في ظل الازمات ، هي قرارات يعتمد فيها صانع القرار في الغالب على نسقه العقيدي نظرا لما تفرزه الازمات من ضغوط على صانع القرار نتيجة لضيق الوقت و حجم تدفق المعلومات و درجة صحتها او خطئها ، الامر الذي يجعل صانع القرار في هذه الحالة الاعتماد الكلي على نسقه العقيدي ، حينها يستقبل صانع القرار المعلومات التي توافق نسقه العقيدي و يتجاهل تلك المخالفة لنسقه العقيدي ، و من هذا المطلق فان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تعامل مع الازمة من منطلق نسقه العقيدي القائم على التفاوض مع الارهاب و استعمال القوة .

[1] - فوزي بوحنية ، مرجع سابق ، ص 09 .

خاتمـــــــــــة

خاتمـــــــة:

حاولت هذه الدراسة الوصول إلى تفسر السياسة الخارجية الجزائرية ، انطلاقا من متغير البيئة النفسيـة للقائــد السياسي ، معتمدين في ذلك على تحليل نسقه العقيدي الذي له تأثير واضح و ملموس في صياغة قرارات السياسية الخارجية الجزائرية ، خصوصا إذا اعتبرنا أن الدولة الجزائرية تعتبر دولة من دول العالم الثالث التي يحظى فيها القائد السياسي و صانع القرار بمكانة و دور كبير في صناعة السياسات الخارجية ، مقارنة بباقي الفواعل الأخرى التي تدخل ضمن العملية ، لذلك تم البحث قصد الوصول إلى نتائج علمية و عملية تكون اقرب إلى الواقع منها إلى الجانب النظري ، و هذا رغم الصعوبة التي تتسم بها مثل هذه السياسات ، التي من بينها صعوبة الوقوف على عقائد القــادة من خلال تصريحاتهم و خطبهم دون المقابلات الشخصية ، بالإضافة إلى تميز نتائج هذه الدراسات بعدم اليقين ، و انطلاقا من ذلك توصلنا إلى النتائج الآتية :

- توصلنا إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية في فترة الدراسة ، تقف ورائها البيئة النفسية و تحديدا النسق العقيدي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، بحيث ان عقائده كانت هي المحرك و الموجه لتلك السياسات بالداخل و الخارج .

- ساعدت البيئة الداخلية المتمثلة في النظام السياسي الجزائري ، في زيادة تأثير درجة النسق العقيدي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة على السياسات الخارجية للدولـــــة .

- إن ربط متغير النسق العقيدي بالبيئة الخارجية فيه الكثير من الغموض ، بحيث ان اثبات زيادة درجة تأثيره انطلاقا من البيئة الدولية ، تزداد صعوبة في ظل وجود توجهات مختلفة لهذه الأخيرة ، إلا أن هذا لا يمنع من القول بأنها بيئة فاعلة و لها تأثير و دور لدى صناعات القرارات و السياسات الخارجية .

ملخـــــص

ملخـص و استنتاجات :

يحتل موضوع دراستنا أهمية كبيرة في دراسات السياسة الخارجية نظرا للدور الذي يؤديه هذا المتغير في تفسير سياسات و سلوك الدول ، و عليه كان هدفنا من هذه الدراسة هو تحليل النسق السياسي العقيدي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، من خلال الاعتماد على أدوات تحليلية و منهجية هي المنهج الإجرائي الذي يعتبر منهج ناجح في دراسة الأنساق العقيديــة ، للقادة السياسيين ، و تقوم فرضية هذه الدراسات على أن النسق العقيدي لبوتفليقة له تأثير مهم في صياغة و توجيهات السياسات الخارجية الجزائرية ، التي تعتبر إجابة عن المشكل البحثية ، بالإضافة إلى أسئلة عدة من بينها : هل كان للنسق العقيدي لبوتفليقة تأثير في السياسة الخارجية ؟ ما حدود ذلك التأثير؟ ما مدى توافق النسق العقيدي لبوتفليقة مع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية و هل يتأثر ذلك بالبيئة الداخلية و الخارجية ؟ .

جاءت هذه الإجابات وفق خطة مقسمة إلى أربعة فصول ، الأول نظري و منهجي تطرقنا فيه آلــة الموضوع و توصلنا إلى الأدوات التحليلية المناسبة لهذه الدراسة ، أما الثاني فكان يدور حول موضوع الدراسة و هو النسق العقيدي لرئيس عبد العزيز بوتفليقة وفق المنهج الإجرائي ، و هذا في إطار ثلاث مستويات و دوائر محددة عالمي ، إقليمي ، قاري ، ثم الفصل الثالث الذي يحمل عنوان اثر النظام السياسي الجزائري و البيئة الدولية على دور النسق العقيدي في السياسة الخارجية الجزائرية ، و أخيرا الفصل الرابع الذي تناول تحليل قرارات و سلوكات السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة .

و قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى صدق الفرضية و هي ان النسق العقيدي لبوتفليقة ، له تأثير مهم في صياغة توجيهات السياسة الخارجية الجزائرية و قد كان لكل من التنشئة الاجتماعية و التاريخ الثوري و التجربة السياسية و تأثره بمبادئ الشريعة الإسلامية و الدين الحنيف الذي تشبع به منذ صغره ، مع كثرة اطلاعه عل الفكر و الأدب الإنسان العالمي ، تأثير واضح في بناء و تشكيل نسقه العقيدي، الذي سنتطرق إليه من خلال أهم نتائج هذه الدراسة ، حيث تقوم العقائد الفلسفية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن الصراع ليس السمة الأساسية للحياة السياسة ، إذ تتدخل فيه علاقات الصراع و التعاون ، و يأخذ هذا الصراع شكل من أشكال الاستعمار الدولي الحديث ، يختلف عن الاستعمار التقليدي في الشكل و الوسائل الإستراتيجية و هو ما يعرف اليوم بالعولمة و الهيمنة الاقتصادية (التبعية و المديونية) ، كما ينبع أساسا من الفوضى الدولية

نتيجة لغياب قواعد الشفافية و قوانين لضبط السلوك الدولي و ضبط سير الاقتصاد العالمي ، كما انه متفائل بتحقيق الأهداف التي تتميز بالتكامل و التناسق ، التي تتضح ضمن عقائده الأدائية ، من خلال ضرورة تحقيـق الأمن الذي ينعكس بالإيجاب على كل من التنمية السياسية و الخارجية الجزائرية التي لا بد أن تلعب دورها على المستوى الإقليمي و القاري و حتى العالمي و هذا بدون أي مخاطرة .

Summary:

The subject of our study has big importance in the study of foreign policy, because of its important role in explaining the policies and behaviors of countries, as a result , the objective of this study is to analyze the political and belief system of president AbdelazizBouteflika through relying on analytical tools and the methodology is the procedural approach which is considered successful approach in the study of beliefs systems of political leaders. This study is based on that the belief system of president Boutelika has big influence in the formulation of the Algerian foreign policies which considered as an answer for the research problem, in addition to a different questions such as : Does the belief system of Bouteflika has an influence on the Algerian foreign policies?What are the limits of that influence? How compatible is the belief system of Bouteflika with the Algerian foreign policy decisions? and does it affected by the internal and external environment?

The answers came according to a plan which divided into four chapters, the first is theoretical and systematic, we dealt with the subject and we came to the suitable analytical tools for this study. The second is the subject of the study which the belief system of president AbdelazizBouteflika according to the procedural approach and this is within three levels and specific circles (global, regional and continental). Then the third chapter which entitled the impact of the Algerian political system and the international environment on the role of belief system in the Algerian foreign policy.The fourth chapter which dealt with the analysis of decisions and Algerian foreign policy behaviors during president AbdelazizBouteflika's rule.

According to this study, we confirmed the truth of the hypothesis that the belief system of president Bouteflika has important impact in the formulation of Algerian foreign policy, and his social growth, revolutionary history, political experience, religious principles influence and his access about global human thought and literature have big effect in building and formulation his belief system which going to be seen in the important results of this study. The philosophical doctrine of the president Bouteflikafocus on that the conflict is not the basic feature of political life so conflict and

cooperation interfere also. This conflict takes a new form of modern international colonialism and It differs from traditional colonialism in form and strategic means and is today known as globalization and economic dominance (dependence and indebtedness) ,It also emerges mainly from international chaos as a result of the absence of rules of transparency and laws which control international behavior and control the functioning of the global economy. He is also optimistic about the achievement of goals that are characterized by complementarity and consistencewhich is evident within his doctrines of performance through the need to achieve security, which is reflected positively on both the development and foreign policy of Algeria, which must play its role at the regional level, Continental and even the world and this without risk.

قائمـــة المصـــادر و المراجـــع

- قائمة المصادر و المراجــع:

- الكتــب :

01 - أوسيرز دافيد ، هادي ليوني ، جيرفس روبيرت ، **" المرجع في علم النفس السياسي "** ترجمة ربيع هبة و مشيري الجزيري و محمد الرخاوي ، الجزء الأول ، ط 1 ، القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، 2010.

02 - هوتوندفيد باتريك ،**" علم النفس السياسي: أوضاع – أفراد-حالات"** ترجمة ياسين حداد ، ط 1 ، بيروت لبنان، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2015 .

03- سليممحمد السيد ،**" التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد و السياسات الخارجية"**، ط2 ، بيروت لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 .

04 -سليم محمد السيد ،**" تحليل السياسة الخارجية"** ، ط 2 ، القاهرة – مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، 1998 .

05 - علي معمر عبد المؤمن ،**" البحث في العلوم الاجتماعية – الوجيز في الأساسيات و المناهج و المباحث"** ، منتدى سور الأزبكية منشورات جامعة 07 أكتوبر ، ط 1 ، 2008.

06 - دويدري رجاء وحيد ، **"البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارسته العلمية"** ، دار الفكر دمشق سوريا ، ط 1 ، سبتمبر 2000 .

- المذكرات و الرسائل:

01- العايب سليم ، **" الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي "** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية 2010-2011 .

02 - بولمكاحل إبراهيم ،**" تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي بعد الحرب البادرة "** ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ، جامعة باتنة ، 2009 .

03 - بوضياف محمد ،**" مستقبل النظام السياسي الجزائري "** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، 2008 .

04- برهان جعفر محمد ، **" اثر البناء المؤسسي في الإصلاح السياسي دراسة حالة الجزائر 1999-2014"** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة المسيلة 2014 .

05- بلحربي نوال ، **،" أزمة الشرعية في الجزائر1962-2007 "**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في فرع التنظيم السياسي و الإداري ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ـ السنة الجامعية 2006-2007 .

06 - زاوشي صورية ، **" امن منطقة شمال افريقيا في ظل الازمة الليبية التحديات و التداعيات 2011 – 2015 "** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3 .

07- منصوري عبد النور ، **"المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009- 2010.

08 - كربوش احمد ، **مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الازمة في الجزائر** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ـ تخصص دراسات مغاربية ، جامعة الجزائر 03 ـ السنة الجامعي 2012 .

09- لرقط الحسين، **" عملية صنع القرار السياسي في ظل التحول الديمقراطي دراسة حالة الجزائر 1989-2009"**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة المسيلة ، 2015 .

10- ضمبري عزيزة ، **" الفواعل السياسية و دورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص : التنظيمات السياسية و الإدارية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007-2008 .

11- عدلية محمد طاهر ، **" أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية"** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ، 2004-2005 .

ـ المجـلات و التقاريـر:

01- بن عائشة محمد الأمين ، **" قراءة الدبلوماسية الجزائرية : مقاربة جيواستراتيجية (دراسة حالة مالي)"**، جامعة الجزائر 03 .

02 - ظريف شاكر ، **"البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية التحديات و الرهانات"** ، السنة الجامعية 2008-2010 .

03- فوزي بوحنية ، **تقارير بعنوان: الجزائر و الانتقال الى دور اللاعب الفاعل في افريقيا : بين الدبلوماسية الامنية و الانكفاء الامني الداخلـي** ، مركز الجزيرة للدراسات ، 29 يناير / كانون الثاني 2014 .

04 - محمد علاء عبد الحفيظ ، **" النسق العقيدي للمحافظين الجدد في السياسة الخارجية الامريكية وانعكاساته على الادارة الامريكية للصراع العربي الاسرائيلي 1990-2003 "**، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، المنامة ، العدد رقم: 06 ، المجلد 03 ، ربيع 2007 .

05- محمدعلاء عبد الحفيظ ، **"النسق السياسي العقيدي لرجب طيب أردوغان ، رؤية استراتيجية"**، 2013 .

ـ المواد غير المنشورة:

01 - محمد علاء عبد الحفيظ ، **" دور الاتجاه المحافظ الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية و انعكاساته على الإدارة الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي 1990-2003"** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، 2003 .

ـ المواقع الالكترونية:

01- موقع الكتروني : الأستاذ / قط سمير ، السياسة الخارجية في إفريقيا ، التطورات و المحددات.
بتاريخ:2017/04/17
http://democraticac.de/?p=43481

02 ـ نبذة رسمية بالموقع الإلكتروني :
زيارة الموقع بتاريخ: 2017/03/15 على الساعة:19:00 .
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biograp

03 ـ موقع الكتروني:بقلم: السفير مصطفى بوتورة ،سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان السبت 21 مارس 2015 .
- http://www.ech-chaab.com/ar/

- بتاريخ: 2017/04/23 / الساعة " 01:00 صباحا.

04 ـ موقع الكتروني : عمّارية عمروس ، البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية ، المركز الديمقراطي العربي .
بتاريخ:2017/04/22على الساعة:
http://democraticac.de/?p=43481
05 ـ وقع الكتروني:سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيانبقلم: السفير مصطفى بوتورة السبت 21 مارس 2015 .
- بتاريخ:2017/04/23 /01:00 http://www.ech-chaab.com/ar/ -

06 ـ الثورات العربية تربك السياسة الخارجية للجزائر ، مأخوذة من موقع انترانت:
بتاريخ: 2017/04/10 .
http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=12086&article=656773#.WRNustI1_IU

07 ـ خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالدورة الـ 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، الأمم المتحدة نيويورك ، الثلاثاء 21 سبتمر 2004 .
08 - حديث صحفي لوكالة الأنباء الإيرانية " إرنا" ، 11 أغسطس 2008 .
09ـ حديث مع صحيفة " الرأي" الأردنية ، الثلاثاء 1 يونيو 1999 .
10ـ كلمة بمأدبة العشاء المقامة على شرف رئيس جمهورية ايطاليا ، السيد كارلو ازيلغليوتشيامبي ، الجزائر ، الاثنين 27 يناير 2003 .
11- حديث مع صحفي مع شبكة تلفزيون الشرق الاوسط . نيويورك ، الاحد 03 سبتمبر 2000 .
12- حديث لوكالة الانباء الجزائرية ، هافانا 16 سبتمبر 2006 .
13- حديث للمجلة الشهرية " ارابيزا" الخميس 06 سبتمبر 2001 .
14- حديث رئيس الجمهورية لمجلة :"فيغاروماغرين" ، الجزائر ، 26 يوليو 2003 .
15- رسالة الملتقى السادس لمؤسسة عبد الحميد بن باديس بمناسبة يوم العلم ، قسنطينة ـ السبت 16 أفريل 2005 .
16- حديث مع شبكة الأخبار العربية « آ. أن. أن » ، الخميس 08 يوليو 1999
17ـ حديث مع أسبوعية " 26 سبتمبر " اليمنية ، الاثنين 27 ديسمبر 1999 .
18ـحديث مع القناة الفضائية اللبنانية "ل ب سي" ،الجزائر،الجمعة 4 فيفري 2000 .

19- ندوة صحفية في زيارة الى الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، الاربعاء 16 فيفري 2000 .
20- حديث صحفي مع شبكة تلفزيون الشرق الأوسط« أم . بي. سي »(نيويورك،الأحد 3 سبتمبر 2000)
21- حديث مع صحيفة الحياة اللندنية ، الجمعة 24 ديسمبر 1999 .
22 - خطاب امام القمة الفرنسية – الافريقية ، الدورة 21 حول إفريقيا عن تحديات العولمة ، بواندي ، 19 جانفي 2001 .
23 - حديث لوكالة الانباء الجزائرية ، هافانا ، 16 سبتمبر 2006 .
24- حديث مع صحيفة الاتحاد الامارتية ، الثلاثاء 1 سبتمبر 1999 .
25 - كلمة بمنتدى جدة الاقتصادية في دورته السادسة، جدة ، 19 فبراير 2005
26 - خطاب ندوة منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (يونيسكو) حول موضوع "الحوار بين الحضارات: عامل سلم و تقدم بالنسبة للإنسانية" ، باريس ، الثلاثاء 5 افريل 2005 .
27 - حديث مع اسبوعية " الوسط" اللندنية" ، الثلاثاء 29 نوفمبر 1999 .
28- حديث صحفي مع جريدة الوطن الكويتية ، الجزائر ، السبت 25 مارس 2000 .
29- حديث مع القناة الفضائية اللبنانية " ل ب سي " ، الجزائر ، 04 فيفري 2000
30- حديث مع مركز التيلفزيون الشرق الاوسط " ام . بي . سي" ، الاحد 28 نوفمبر 1999 .
31- حديث لتلفزيون الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، الخميس 17 فبراير 2000
32- كلمة بالقمة السادسة عشر لجامعة الدول العربية ، تونس ، السبت مايو 2004 .
33- تدخل الرئيس بوتفليقة خلال عشاء – نقاش على هامش اجتماع النيباد- ، جوهانسبورغ ، الجمعة 22 اكتوبر 2004 .
34- حديث مع جريدة الرأي الأردنية ، عمان ، الاردن ، الاربعاء 28 مارس 2001 .
35- حديث رئيس الجمهورية ليومية " لا ستامبا " ، الجزائر 28 يناير 2003 .
36- خطاب ثقافات و حضارات: أي حوار ، جامعة السربون ، باريس ، الجمعة 19 ديسمبر 2003 .
37- حديث مع صحيفة " الحياة : اللندنية ، الأربعاء 28 يوليو 1999 .
38- حديث مع صحيفة " الاهرام " المصرية ، الخميس 15 يوليو 1999 .
39- رسالة إلى المشاركين في المؤتمر الرابع لوزراء الثقافة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد بالجزائر ، الجزائر ، الأربعاء 15 ديسمبر 2004 .

40- حديث لوكالة الانباء الجزائرية ، هافانا ، 16 سبتمبر 2006 .
41- حديث مع صحيفة الاهرام المصرية ، الخميس 15 يوليو 1999 .
42- حديث مع صحيفة " الاتحاد" الإماراتية ، الثلاثاء ، 1 سبتمبر 1999 .
43- حديث مع جريدة " الراي" الاردنية ، عمان ، الاردن 28 مارس 2001 .
44 - حديث مع صحيفة الأهرام المصرية ، الخميس 15 يوليو 1999 .
45- حديث مع صحيفة الخبر " الوطنية ، الثلاثاء 3 اوت 1999 .
46- الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنميةمائدة مستديرة ،بانكوك ، تايلاندا ، الجمعة 18 فبراير 2000 .
47- كلمةالاجتماع الافتتاحي لقمة مجلس السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي. ، أديس أبابا (إثيوبيا)، الثلاثاء 25 مايو 2004.
48- مائدة مستديرةالدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، بانكوك ، تايلاندا ، الجمعة 18 فبراير 2000.
48-.رسالة إلى المشاركين في الملتقى الدولي حول"إشكالية التحرر والتحديات الدولية الراهنة" ، الجزائر، الأحد 6 فبراير 2005
49 - حديث ليومية « لوموند » الفرنسية ، باريس، السبت 9 فبراير 2002 .
50- حديث مع نشريه " عكاظ" السعودي (الثلاثاء 12 أكتوبر 1999)
51- حديث مع صحيفة " الحياة " اللندنية (الأربعاء 28 يوليو 1999) .
52 - كلمة الحوار بين أطراف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)حول "التنمية البشرية وتعزيز القدرات في إفريقيا" ، جوهانسبورغ، الجمعة 22 أكتوبر 2004 .
53 - خطاب مائدة مستديرة الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، بانكوك ، تايلاندا ، الجمعة 18 فبراير 2000 .

- **كل هذا على المواقـع:**

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche

- بتاريخ: 19 جانفـــي 2017 .

الفـــهرس

ـ فهرس المحتويات:

- **الإهـــــــــداء .**
- **شكـــر و تقديـــــر .**

ـ مقدمـــــــــة 1

الفصل الأول : الإطـــــار النظـري و الأدوات التحليليـــة .

المبحث الاول : النسق العقيدي لصانع القرار و السياسة الخارجية 09

المبحث الثاني: الإطار التحليلي للنسق العقيدي – المنهج الإجرائي - 19

المبحث الثالث : أدوات التحليـل – طبيعة البيانات / أسلوب تحليل المضمون - 22

ـ الفصل الثاني :النســق العقيـدي لصانـــع القرار في السياسة الخارجية الجزائريـة عبد العزيز بوتفليقة

المبحث الأول: النسق العقيدي لبوتفليقة اتجاه دول العالمية..... 33

المبحث الثاني: النسق العقيدي لبوتفليقة اتجاه اقليم الوطن العربي الكبير 43

المبحث الثالث: النسق العقيدي لبوتفليقة اتجاه إفريقيا 51

ـ الفصل الثالث: اثر النظام السياسي الجزائري و البيئة الدولية على دور النسق العقيدي في السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي الجزائري 60

المبحث الثاني: مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية 65

المبحث الثالث : تأثير متغيرات البيئة الدولية و القوى الكبرى على اثر النسق العقيدي في السياسة الخارجية الجزائرية 71

ـ الفصل الرابع : قرارات السياسة الخارجية الجزائرية فترة حكـــم الرئيس عبد العزيز بوتفليقـــة.

المبحث الأول : قرارات و سياسات الرئيس بالداخل 79

المبحث الثاني: قرارات السياسة الخارجية على المستوى الإقليمي 84

المبحث الثالث : قرارات السياسة الخارجية على المستوى الدولي – إفريقيا - 89

خاتمـــــة 96

الملخـــــص 98

قائمة المصادر و المراجـــع 103

فهرس المحتويات 110